جامعة يحيى فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التجارية

مدى إمكانية تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية

- دراسة حالة مجمع صيدال فرع أنتيبيوتيكال -

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص : محاسبة

نوقشت وأنجزت علنا لتاريخ 2016/06/06

أمام اللجنة المكونة من الأساتذة:

د.غزازي عماد	رئيسا
د.بولصنام محمد	مشرفا ومقررا
د.بوعزيز عبد الرزاق	عضو ممتحنا

إعداد الطالبة:

- عمران نادية.

إشراف الأستاذ:

- بولصنام محمد.

السنة الدراسية: 2015-2016.

بسم الله الرحمن الرحيم

قَالَ تَعَالَىٰ: أَعُوذُ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴿ وَيَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنۡ أَمۡرِ رَبِّي وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلۡعِلۡمِ إِلَّا قَلِيلٗا ﴾ الإسراء: ٨٥

قَالَ تَعَالَىٰ: أَعُوذُ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴿ وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ١٠٥ ﴾ التوبة: ١٠٥

تشكر

الحمد لله العظيم حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه عدد ما كان وعدد ما يكون وعدد الحركات والسكون والشكر والتقدير إلى معلم البشرية ومنبع العلم محمد صلى الله عليه وسلم وعلى قوله "من لم يشكر الناس لم يشكر الله"؛

لابد لي وأنا أخطو خطواتي الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة أعود لأعوام قضيتها في رحاب الجامعة مع أساتذتي الكرام الذين قدموا لي الكثير باذلين بذلك جهود في بناء جيل الغد لتبعث الأمة من جديد وقبل أمضي أتقدم بأسمى آيات الشكر والامتنان إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة إلى كل المعلمين والأساتذة الذين كان لهم الفضل في إيصالي إلى عامي الأخير هذا في الجامعة؛

إلى الذي كان لي عونا في مذكرتي هذه ونورا يضيء الظلمة التي كانت تقف أحيانا في طريقي إلى الأستاذ المحترم«محمد بولصنام»؛

وأخص بالشكر أستاذي الفاضل «زروق صدوقي». وكل الأساتذة الكرام كما أتقدم بالشكر إلى الذين ساعدوني في الترجمة: عائلة قرين، قريو، وهاب، تومي، رضوان والأستاذ طلحة.

إلى كل عمال فرع أنتيبيوتيكال صيدال الذين ساهموا في دعم مذكرتي من خلال المعلومات والتسهيلات وكذا التشجيعات التي قدموها لي من أعلى الهرم إلى أسفله.

شكـــــــــــرا جزيـــــــــلا.

إهـــــــــــداء

لك الحمد والشكر ربي على عظيم فضلك وكثير عطائك فسبحانك لم تبخل علي بأي شيء سألتك فكنت أنت المستجيب فالحمد لله الذي هداني لإتمام هذا العمل المتواضع وما كنت لأهتدي لولا هديه.

إلى الغالية أمي رحمها الله أسأل الله أن يجعلها ممن تقول لها النار اعبري فإن نورك أطفأ ناري وتقول لها الجنة أقبلي فقد اشتقت إليك قبل أن أراك، اللهم اجعل أمي سيدة من سيدات أهل الجنة؛

إلى التي غطت فراغ أمي جدتي رحمها الله التي لا يزال نورها ونصائحها وصورتها ترافقني في كل خطوة أخطوها في حياتي، اللهم اجمعنا في الفردوس الأعلى؛

إلى من أحمل اسمه بكل فخر أبي العزيز أدامك الله تاجا فوق رأسي، إلى أملك في ودعمك وتشجيعك وحبك، إلى كل ابتسامة وعبس في سبيل تربيتي وإخوتي حتى تجعل حياتنا سهلة، وإلى زوجته الكريمة؛

إلى الذي مّن الله علي به إلى سندي وفخري إلى نور عيني إلى شريكي الأبدي: خطيبي الغالي «فاروق»، وإلى والديه الكريمين أطال الله في عمرهما والعائلة فردا فردًا؛

إلى سندي وأعمدة البيت إخوتي محمد، فاتح وعبد الرّزاق، إلى أختي سميرة وزوجها: أخي العزيز أحمد والكتكوتين إيناس وعبد الرؤوف. إلى خالي عياش وخالتي العزيزة وريدة أدامها الله لي وخالتي فاطمة وكل عائلتهم الفاضلة إلى كل الأعمام والعمات؛

إلى من آنسني في دراستي وشاركني همومي: نوال، إيمان،أمينة ،منيرة ،زهرة ، ذهبية، سليمة، مريم، سارة ولويزة، إيمان، حنان، خداوج إلى أختي الغالية زكية وزوجها وكل عائلتها وإلى كل من عرفني من قريب أو من بعيد.

إلى كل الزملاء والزميلات الذين رافقوني في المسار الدراسي.

نـــــــــــــادية

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
آية قرآنية	
شكر	
إهداء	
قائمة المحتويات	
قائمة الأشكال	
قائمة الجداول	
قائمة الملاحق	
المستخلص	
مقدمة عامة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري للمسؤولية الاجتماعية	
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية المسؤولية الاجتماعية	3
• المطلب الأول: نشأة المسؤولية الاجتماعية و التحديات التي أدت إلى ظهورها	3
• المطلب الثاني: مفهوم المسؤولية الاجتماعية	9
• المطلب الثالث: أهمية و أهداف المسؤولية الاجتماعية	12
المبحث الثاني: أساسيات المسؤولية الاجتماعية	16
• المطلب الأول: أبعاد ومبادئ المسؤولية الاجتماعية	16
• المطلب الثاني: مداخل و مجالات المسؤولية الاجتماعية	21
• المطلب الثالث: المناهج الأساسية لدراسة المسؤولية الاجتماعية	24
• المطلب الرابع: عناصر المسؤولية الاجتماعية	27
المبحث الثالث: مزايا ومعايير تطبيق المسؤولية الاجتماعية	30
• المطلب الأول: استراتيجيات التعامل مع المسؤولية الاجتماعية واتجاهات نشرها	30
• المطلب الثاني: أسس تطبيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات	33
• المطلب الثالث: معايير وعوامل نجاح قيام المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة	37
خلاصة الفصل	39

الفصل الثاني : الإطار النظري لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية	
تمهيد	41
المبحث الأول: ماهية محاسبة المسؤولية الاجتماعية	42
• المطلب الأول: نشأة محاسبة المسؤولية الاجتماعية	42
• المطلب الثاني: مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية	45
• المطلب الثالث: أهمية و أهداف محاسبة المسؤولية الاجتماعية	46
المبحث الثاني: أساسيات محاسبة المسؤولية الاجتماعية	47
• المطلب الأول: مداخل المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ومكونه	47
• المطلب الثاني: فروض ومبادئ محاسبة المسؤولية الاجتماعية	49
• المطلب الثالث: مشاكل محاسبة المسؤولية الاجتماعية	50
المبحث الثالث : الإفصاح و القياس عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية	51
• المطلب الأول : الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية	51
• المطلب الثاني : القياس عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية	53
• المطلب الثالث : مشاكل الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية	58
خلاصة الفصل	60
الفصل الثالث: دراسة حالة فرع أنتيبيوتيكال مجمع صيدال	
تمهيد	62
المبحث الأول : ماهية مجمع صيدال	63
• المطلب الأول : تقديم مجمع صيدال	63
• المطلب الثاني: تقديم فرع المضادات الحيوية (فرع الأنتيبيوتيكال)	65
• المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لفرع المضادات الحيوية " أنتبيوتيكال"	68
المبحث الثاني: الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمجمع	73
• المطلب الأول: الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وفق ميثاق الأخلاقيات	73
• المطلب الثاني: الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمجمع وفق التقارير السنوية	76

• المطلب الثالث: الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمجمع وفق النشرات الشهرية	81
المبحث الثالث: تحليل المقابلة المجراة في فرع أنتيبيوتيكال مجمع صيدال	87
المطلب الأول: مدى إدراك المسؤولية الاجتماعية وانعكاسات تطبيقها في فرع أنتيبيوتيكال	88
المطلب الثاني: عوائق تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في مجمع صيدال فرع أنيبيوتيكال	89
المطلب الثالث: الحلول المقترحة لقيام المسؤولية الاجتماعية والمحاسبة عنها في مجمع وفي المؤسسات الاقتصادية الجزائرية	91
خلاصة الفصل	92
الخاتمة العامة	94
المراجع	97
الملاحق	103

قائمة الأشكـــال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(**1.1**)	التوازن بين الأهداف الاجتماعية والأهداف الاقتصادية.	15
(**2.1**)	هرم المسؤولية الاجتماعية عند carroll.	17
(**3.1**)	أبعاد المسؤولية الاجتماعية.	18
(**4.1**)	التدرج الاجتماعي للمؤسسة.	32
(**5.1**)	خطوات وضع استراتيجية للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة.	35

قائمة الجـــــداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1 . 1)	تطور اهتمامات الشركات بالمسؤولية الاجتماعية بتعبير عن اتجاهات المديرين.	7
(2 . 1)	تعريف المسؤولية الاجتماعية وفق بعض الكتاب.	11
(3 . 1)	عناصر المسؤولية الاجتماعية.	28
(4 . 1)	استراتيجيات التعامل مع المسؤولية الاجتماعية.	32

قائمة الملاحق:

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
1	ميثاق الأخلاقيات	104
2	وثيقة داخلية توضح المسؤولية الاجتماعية لمجمع صيدال	105
3	التقرير السنوي لمجلس الإدارة سنة 2010.	106
4	التقرير السنوي لمجلس الإدارة سنة 2011.	107
5	التقرير السنوي لمجلس الإدارة سنة 2012.	108
6	التقرير السنوي لمجلس الإدارة سنة 2013.	109
7	التقرير السنوي لمجلس الإدارة سنة 2014.	110
8	النشرة الشهرية رقم 1/ نوفمبر 2013.	111
9	النشرة الشهرية رقم 4/ فيفري2014.	112
10	النشرة الشهرية رقم 21/ سبتمبر 2015.	113
11	النشرة الشهرية رقم 25 . جانفي/فيفري 2016.	114
12	النشرة الشهرية رقم26/مارس 2016.	115

المستخـلـص:

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى إمكانية تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وحجم إدراكها لموضوع المسؤولية الاجتماعية فاعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي في جانبيها النظري والتطبيقي، بحيث كان مجمع صيدال فرع أنتيبيوتيكال عينة عن هذه المؤسسات في الدراسة.

وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها: وجود محاولة من المجمع لتبني المسؤولية الاجتماعية بإصداره ميثاق الأخلاقيات الذي يرسخ معالم المسؤولية الاجتماعية وتبنيه لمعيار الإيزو 26000، كما وضحت نتائج التقارير السنوية والنشرات الشهرية بأن الافصاح الاجتماعي غير كافي وأن المجمع يعتمد على الإفصاح الوصفي أكثر من اعتماده على الإفصاح الكمي.

وفي نهاية الدراسة قدمت الطالبة جملة من التوصيات أبرزها: ينبغي على الدولة سن قوانين وتشريعات لإرساء المسؤولية الاجتماعية وكذا إلزامها بمسك محاسبة عنها كما ينبغي عقد دورات تكوينية لرجال الأعمال وكذا العمال خاصة بالمسؤولية الاجتماعية، بالإضافة إلى بلورة رؤية واضحة فيما يخص المسؤولية الاجتماعية فضلا عن إدراجها ضمن أهداف المؤسسة الإستراتيجية.

الكلمات الافتتاحية:المسؤولية الاجتماعية، محاسبة المسؤولية الاجتماعية،مجمع صيدال فرع أنتيبيوتيكال.

مقدمة عامة

❖ مقدمة عامة:

يعتبر موضوع المسؤولية الاجتماعية من المواضيع الحديثة في الظاهر ولكنه قديم جدا، ومن أكثر من دعا إلى المسؤولية الاجتماعية الدين الإسلامي بحيث رسخ فكرة المسؤولية الاجتماعية لدى المسلمين من خلال الدعوة إليها في كثير من آياته القرآنية وكذا الأحاديث النبوية كالدعوة إلى:الوقف، الزكاة، الصدقات، التعاون والتآخي وكذا تسبيق مصلحة الآخر على مصلحة النفس كل هذه الأمثلة ما هي إلا صور للمسؤولية الاجتماعية.

وفي القرن الثامن عشر أعلن الاقتصادي "آدم سميث" إلى أن احتياجات ورغبات المجتمع سوف تتحقق على أفضل وجه بفضل التعاون بين المؤسسة الاقتصادية والمجتمع. ومما لا شك فيه الأهمية البالغة للمسؤولية الاجتماعية في عصرنا الحالي في ظل التغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي يشهدها العالم وظهور العديد من المؤسسات والشركات بحيث أصبح ينظر للمؤسسة بأنها منظمة اجتماعية تمتد مسؤوليتها إلى تحقيق الرفاهية الاجتماعية والتنمية المستدامة من خلال توفير فرص العمل مثلا. دون الإخلال بالنظام البيئي وهذا ما يساعدها على بناء سمعتها بعكس ما كانت تهدف إلى تعظيم أرباحها وتحسين مركزها المالي فقط. ونظرا للأهمية القصوى التي تلعبها المحاسبة على المستوى الاقتصادي فهي بمثابة المرآة العاكسة لوضعية المؤسسة وحالتهما الحالية،كما أنها مورد إعلامي هاما سواء على مستوى المؤسسة بين الإدارة العليا وفروعها أو خارجها ووسيلة اتصال ورقابة فعالة من خلال التقارير والقوائم المالية التي تعمل بها.

ما كان على الفكر المحاسبي إلا مواكبة التطور الحاصل في العصر بإنشاء فرع جديد عرف بـ"**محاسبة المسؤولية الاجتماعية**" كأحدث ما توصل إليه.

إن محاسبة المسؤولية الاجتماعية تشمل كل من التكاليف والمنافع الاجتماعية ولكن الضوء سلط أكثر على التكاليف الاجتماعية لما لها من آثار سلبية وما تعرفه عملية الإفصاح عنها من تحفظ فكان الاعتماد أثناء مراقبتها على عملية قياس الأداء الاجتماعي على عكس المنافع الاجتماعية التي يكون أثرها واضح على المؤسسة والمجتمع وإن لم يتم الإفصاح عنها فإن ذلك لن ينظر أي طرف.

وكغيرها من الدول ما كان على الجزائر إلا مواكبة هذا التطور والمثول إلى طلبات وقوانين الهيئات والمنظمات الداعية للمسؤولية الاجتماعية وذلك عبر مراقبتها لمؤسساتها بشتى أنواعها وأحجامها ورفع الوعي لديها بضرورة العمل ومسك محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

❖ مشكلة الدراسة:

نظرا لأهمية هذا الموضوع بمختلف أبعاده الذي حاول الكثير من الباحثين دراسته وحصره وتشجيع المؤسسات على تبنيه لم يعد اليوم من مصلحة المؤسسة الإقتصادية الجزائرية سواء على المدى البعيد أو القصير

إهمال موضوع المسؤولية الاجتماعية ومسك محاسبة خاصة بها لضمان إستمراريتها وتحسين أدائها الاقتصادي وكذا الحفاظ على صورتها في المحيط الذي تتواجد فيه لتأتي دراستنا توضيحا لمفهوم المسؤولية الاجتماعية ومحاسبة المسؤولية الاجتماعية وإمكانية تطبيقها في الجزائر من خلال طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى إمكانية تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟.

وللإجابة على هذه الإشكالية يمكننا الاستعانة بالإشكاليات الفرعية التالية:

- ما المقصود بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية وما أهمية تطبيقها؟؛
- ما واقع الإدراك والاهتمام بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية في مجمع صيدال؟؛
- ما هي مشاكل تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في مجمع صيدال؟؛
- ما هي الحلول المقترحة لتفادي مشاكل تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في مجمع صيدال ؟.

❖ **أهمية الدراسة:**

تبرز أهمية الدراسة في تناولنا موضوعا معاصرا مهما فرض نفسه بقوة كونه يتابع جانب أساسي في حلقة النشاط الاقتصادي ويعتبر أن دور المؤسسة يتعدى تعظيم أرباحها وتحسين المركز المالي لها بل يجب أن تتحلى بخصائص تحمل في أبعادها تعبيرات أخلاقية تدعو إلى العمل بما يكفل حماية مصلحة المؤسسة والمجتمع على حد سواء.

كما تبرز أهمية الدراسة من خلال التعرف على أهمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية ومدى إدراك المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لها.

❖ **أهداف الدراسة:**

- التعرف على مفهوم المسؤولية الاجتماعية ومحاسبة المسؤولية الاجتماعية ؛
- تسليط الضوء على أهمية المسؤولية الاجتماعية وضرورة مسك محاسبة عنها؛
- دراسة أساليب قياس التكلفة والعائد الإجمالي؛
- توضيح مدى إدراك فرع أنتيبيوتيكال مجمع صيدال للمسؤولية الاجتماعية وأهمية مسك محاسبة خاصة بها والإفصاح عنها.

❖ **فرضيات الدراسة:**

- محاسبة المسؤولية الاجتماعية تعني ترجمة رقمية عن نشاط المؤسسة ومدى التزامه بالمسؤولية الاجتماعية وعليه فإنه من الضروري جدا تطبيقها في المؤسسات لتحقيق الرقابة عند المنبع وبالتالي تحقيق رقابة فعالة؛
- مجمع صيدال يدرك المسؤولية الاجتماعية على مستوى ضيق؛

- من بين مشاكل تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية صعوبة قياس الأداء الاجتماعي؛
- تكوين عمال وإطارات مجمع صيدال قد يكون أحد الحلول لتفادي مشاكل تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في مجمع صيدال.

❖ **متغيرات الدراسة:**

متغيرات مستقلة	متغيرات تابعة
• التشريعات والقوانين؛ • الإدارة العليا؛ • النظام المحاسبي؛ • صعوبة قياس الأداء الاجتماعي؛ • صعوبة قياس العوائد الاجتماعية؛ • صعوبة قياس التكاليف الاجتماعية؛ • عوامل ثقافية واجتماعية؛	**محاسبة المسؤولية الاجتماعية**

❖ **المنهجية المستخدمة:**

اعتمدت الدراسة بجانبيها النظري والتطبيقي على المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة إلى استخدام أداة المقابلة بعد تحليل التقارير السنوية والنشرات الشهرية ومختلف الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

❖ **هيكل الدراسة:**

قسمت الدراسة إلى فصلين نظريين وفصل تطبيقي أما الفصلين النظريين فهما:

- الفصل الأول : الإطار النظري للمسؤولية الاجتماعية؛
- الفصل الثاني : الإطار النظري لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية.

-الفصل الأول يتطرق على الإطار النظري للمسؤولية الاجتماعية من خلال ثلاث مباحث حيث يتمحور المبحث الأول حول ماهية مسؤولية الاجتماعية، نشأتها وتطورها، مفهومها، أهميتها وأهدافها،وكذا الأسباب والدوافع التي أدت إلى تبني مسؤولية الاجتماعية. أما المبحث الثاني فقد تنولنا فيه أساسيات مسؤولية الاجتماعية من أبعاد ومبادئ ، مداخل ومجالات مسؤولية الاجتماعية، المناهج والعناصر الأساسية لدراسة مسؤولية الاجتماعية.

-الفصل الثاني فقد احتوى على ثلاث مباحث توضح ماهية محاسبة مسؤولية الاجتماعية: نشأة ومفهوم محاسبة مسؤولية الاجتماعية، أهمية وأهداف محاسبة مسؤولية الاجتماعية.

المبحث الثاني:أساسيات محاسبة مسؤولية الاجتماعية من فروض ومبادئ محاسبة مسؤولية الاجتماعية،مكونات نظام محاسبة مسؤولية الاجتماعية، مداخل ومجالات محاسبة مسؤولية الاجتماعية. أما المبحث الثالث فقد تمحور حول الافصاح والقياس عن محاسبة مسؤولية الاجتماعية ومشاكل محاسبة مسؤولية الاجتماعية.

- أما الفصل الثالث فقد تم تخصيصه للجانب العملي للدراسة حيث حاولت الباحثة مدى تطبيق مجمع صيدال فرع أنتيبيوتيكال لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية وإدراكه للمسؤولية الاجتماعية وكذا مدى التزامه بالإفصاح عن أنشطته الاجتماعية من خلال ثلاث مباحث: الأول يعرض ماهية المجمع، الثاني الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في مجمع صيدال فرع أنتيبيوتيكال، أما الثالث فيحلل مقابلة أجريت بالفرع عن موضوع الدراسة.

❖ **الدراسات السابقة:**

1. دراسة العاني (2005) بعنوان " دور المعلومات المحاسبية في قياس وتقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسات الصناعية بالبحرين"[1]

هدفت الدراسة لبيان دور المحاسبة في قياس وتقييم مستوى الأداء الاجتماعي للمؤسسات الصناعية للكشف عن مدى وفاء تلك الوحدات بمسؤولياتها الاجتماعية، وأن تحديد الوسائل قياس وتقييم الأداء الاجتماعي سيؤدي إلى الكشف عن العوائد الاجتماعية المتولدة من أنشطة المؤسسات الصناعية وتحفيز تلك المؤسسات على تحقيق المزيد من العوائد أو المنافع لغرض تعظيم هامش الربحية الاجتماعية.

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها ضرورة التقيد بالأداء الاجتماعي للمؤسسات الصناعية والكشف عن عناصر تكاليفها ضمن قوائمها المالية وذلك حرصا على التعايش مع كافة الأطراف المعينة ضمن بيئة نقية تساعد على تعزيز موقعها ودعم نتائجها المالية، إن موضوع تكاليف الأداء الاجتماعي للمؤسسات الصناعية قد تبوأ موقعا ذات أهمية كبيرة ضمن إطار الظروف الاقتصادي الراهنة للعصر الحديث لما يتضمنه من آفاق جديدة للتصدي لأضرار المجتمع المتولدة عن النشاطات الاقتصادية بالإضافة إلى تعزيز الوضع المالي للمؤسسة بالإضافة إلى أن عملية القياس ووضع الأسس والمعايير اللازمة لذلك والإفصاح عن حجم تكاليف الأداء

[1] حارس كريم العاني، **دور المعلومات المحاسبية في قياس وتقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسات الصناعية، دراسة تطبيقية في مملكة البحرين**، المؤتمر العلمي الرابع للريادة والإبداع، جامعة فيلادلفيا،عمان، الأردن، 2005.

الاجتماعي ضمن التقارير المالية السنوية لمنظمات الأعمال بشكل عام تحتاج إلى المزيد من جهود الباحثين والمنظمات المهنية المحاسبية.

2. دراسة جربوع (2007) بعنوان " مدى تطبيق القياس والإفصاح في محاسبة عن مسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات بقطاع غزة"[1]

هدفت الدراسة إلى تحديد معنى واضح محاسبة عن مسؤولية الاجتماعية، وإلى التعرف على مدى وجود منظمات أعمال من الشركات والمؤسسات متخصصة لممارسة المسؤولية الاجتماعية في قطاع غزة، والتعرف على أسس وأساليب الافصاح في القوائم المالية لهذه الشركات، واقترح نموذج للمحاسبة مسؤولية الاجتماعية في الدول النامية بما فيها دولة فلسطين.

ومن نتائج هذه الدراسة بناءا على الاستبيان المقدم، أن المحاسبة مسؤولية الاجتماعية لم تحظى بالقدر الكافي من الاهتمام من جانب الجمعيات المهنية الفلسطينية، وأن الإطار العام للمسؤولية الاجتماعية هو إطار غير محدد المعالم، وعدم مساعدة الشركات على الالتزام بالقوانين والأنظمة لحماية البيئة من التلوث والأضرار التي تلحقها هذه الشركات، وضرورة الإفصاح عن الأنشطة التي تقوم بها هذه الشركات ولها آثار اجتماعية.

3. دراسة سالم اللولو (2009): بعنوان مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل شركات المساهمة العامة[2]

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى إدراك شركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، والوقوف على مدى اهتمام تلك الشركات بمجالات المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها، ودراسة مدى توفر مقومات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لديها.

ومن نتائج الدراسة أن تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية يتطلب إدراك الإدارة لمفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وتوفر كادر محاسبي كفؤ، ويتطلب أيضا تشريعات وقوانين تلزم الشركات بتطبيقها،وأوضحت أن الإفصاح الاجتماعي غير كافي ويكاد يكون معدوم لدى بعض الشركات.

ومن أهم التوصيات قيام الشركات بتطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، وأن يكون للحكومة موقف وممارسات إيجابية اتجاه الشركات التي تتحمل مسؤوليتها الاجتماعية، من خلال تشريعات أو إجراءات تسمح بإعفائها من الضرائب أو غيرها من التسهيلات، كما أوصت بتنشيط دور المنظمات والجمعيات المهنية الوطنية اتجاه توعية الشركات بمفهوم وأهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

---

[1] يوسف جربوع، **مدى تطبيق القياس والإفصاح في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات بقطاع غزة**،مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد الخامس عشر،ى العدد الأول، غزة، 2007.

[2] محمد سالم اللولو، **مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة**، رسالة ماجستير،كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009.

4. دراسة بن خديجة منصف وراشي طارق (2013) بعنوان "دور المسؤولية الاجتماعية في تدعيم القدرة التنافسية للمؤسسة الإقتصادية: دراسة حالة المؤسسة الوطنية للدهن بولاية سوق أهراس"[1]

هدفت الدراسة إلى إبراز وتحليل واقع تبني أبعاد المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة، إضافة إلى الوقوف على مستوى أسس الميزة التنافسية ومن ثمة تحديد أثر تبني أبعاد المسؤولية الاجتماعية في تدعيم التنافسية للمؤسسة المدروسة.

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها: وجود مستوى تبني عال لأغلب أبعاد المسؤولية الاجتماعية، وجود أثر ذو دلالة لتبني أبعاد المسؤولية الاجتماعية في تدعيم تنافسية المؤسسة.

5. دراسة محمد بولصنام (2014) بعنوان " واقع و آفاق الإفصاح الاجتماعي في الجزائر: دراسة حالة قطاع الاتصالات"[2]

هدفت الدراسة إلى إبراز الدور الذي تلعبه شركات الاتصالات الجزائرية في خدمة المجتمع عن طريق دعمها لأبعاد المسؤولية الاجتماعية والوقوف عند تطور مؤشر الافصاح الاجتماعي في شركات الاتصالات الجزائرية، إضافة إلى التعرف على واقع الافصاح الاجتماعي بأبعاده المختلفة في التقارير السنوية لها وتحديد معوقات الافصاح الاجتماعي.

من بين النتائج التي توصل إليها الباحث أن هناك تطور نوعي للإفصاح الاجتماعي بالإضافة إلى وجود العديد من المعوقات التي تحد من إفصاح الشركات تلخصت في: القوانين والتشريعات المتعلقة بالإفصاح الاجتماعي، صعوبة قياس الأداء الاجتماعي وارتفاع تكاليف المتوقعة من الإفصاح الاجتماعي...

[1] بن خديجة منصف وراشي طارق، **دور المسؤولية الاجتماعية في تدعيم تنافسية المؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة المؤسسة الوطنية للدهن بولاية سوق أهراس**، المؤتمر الثالث للعلوم المالية والمصرفية حول حاكمية الشركات والمسؤولية الاجتماعية، جامعة اليرموك،الأردن،18/17 أفريل 2013.

[2] محمد بولصنام، **واقع وآفاق الافصاح الاجتماعي في الجزائر: دراسة حالة قطاع الاتصالات**، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014.

6. دراسة وهيبة مقدم (2014) بعنوان "تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية: دراسة تطبيقية على عينة من المؤسسات الغرب الجزائري"[1]

هدفت الدراسة إلى التعريف بالمسؤولية الاجتماعية من الجانب النظري والتطبيقي خصوصا وأنها من المفاهيم الإدارية التي ما تزال بحاجة إلى البحث والدراسة، تقديم دليل علمي للباحثين والطلبة يعرض تفاصيل مفهوم المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال ويلم بالجوانب النظرية المتعلقة بها. بالإضافة إلى تعريف رجال الأعمال بثقافة المسؤولية الاجتماعية وإبراز آثارها الايجابية على المنظمة وعلى المجتمع ومختلف أصحاب المصلحة.

وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج منها غياب تبني برامج المسؤولية الاجتماعية من طرف المؤسسات الاقتصادية الوطنية سواء العمومية أو الخاصة وذلك بمفهومها الحديث والذي ورد في هذا البحث،فلا وجود لسياسات تتعلق ببرامج أو مشاريع للمسؤولية الاجتماعية إنما هي مساهمات خيرية وتطوعية بالإضافة إلى أن بعض المؤسسات الاقتصادية تكتفي بالحد الأدنى من المسؤولية وهو الذي يضمن مراعاة للبعد القانوني في نشاطاتها المختلفة.

❖ **ما يميز دارستي عن الدراسات السابقة:**

- **أوجه التشابه:**

- الاشتراك في كيفية معالجة الجانب النظري؛
- الاعتماد على مصادر ومراجع مشتركة؛
- الاشتراك الدراسة مع باقي الدراسات في معالجة أحد الجوانب النظرية سواء كانت من جانب المسؤولية الاجتماعية أو محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

- **أوجه الاختلاف:**

- تختلف هذه الدراسة عن سابقتها في كونها اعتمدت في أغلب مراجعها على المراجع الحديثة لتكن على إطلاع بالتطورات الحاصلة في موضوع الدراسة؛
- اعتمدت في جانبها التطبيقي على دراسة حالة مجمع صيدال بمراقبة الباحثة وإطلاعها على كيفية تبني موضوع الدراسة في فرع أتيبيوتيكال وكذا متابعة كيفية اهتمامه بمجالات المسؤولية الاجتماعية الأربعة: العمال، المجتمع، الزبائن، البيئة؛
- كما تحصلت الطالبة في الدراسة على أكبر قدر من المستندات الخاصة بالمجمع والفرع من ميثاق الأخلاقيات، تقارير سنوية، نشرات شهرية وغيرها؛

[1] مقدم وهيبة، **تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية: دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2013.

- لتتدعم في الأخير بمقابلة مع رئيس المالية والمحاسبة ساهمت في توضيح مدى تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في مجمع صيدال فرع أنتيبيوتيكال.

الفصل الأول:

الإطار النظري للمسؤولية الاجتماعية

تمهيد:

شهد العالم العديد من التطورات والتغيرات الجذرية مع ظهور مصطلح العولمة وفي بيئة تتسم بالديناميكية،خاصة في مجال بيئة الأعمال حيث أصبحت الجوانب الأخلاق للأعمال والأدوار الاجتماعية التي تلعبها ذات أهمية كبيرة لنجاح وتطور هذه الأعمال، ومد جسور الثقة والتعاون مع مختلف أصحاب المصالح. بحيث ظهر مفهوم جديد في ظاهره قديم في نشأته وهو "**المسؤولية الاجتماعية**" كأحد التعبيرات الأخلاقية التي تدمج المصالح الذاتية للمؤسسات والمتمثلة في تحقيق الأرباح بمصالح المجتمع الذي تعمل به، فالمؤسسات اليوم أصبحت مطالبة بالتوفيق بين الأهداف الاقتصادية والمتطلبات الاجتماعية كشرط لتحقيق نموها وضمان بقائها.

لذلك سنحاول في هذا الفصل الإلمام بهذا المفهوم من خلال تناولنا له في ثلاث مباحث معنونة كالتالي:

المبحث الأول: ماهية المسؤولية الاجتماعية؛

المبحث الثاني: أساسيات المسؤولية الاجتماعية؛

المبحث الثالث: مزايا و معايير تطبيق المسؤولية الاجتماعية.

المبحث الأول: ماهية المسؤولية الاجتماعية

يشهد العالم اليوم تسارع رهيب نحو مواكبة التطور الحاصل في كافة المجالات وخاصة المجال الاقتصادي الذي يضم المؤسسة كأبرز دعائمه والذي اعتمدت في تقييم نجاح قيامها على تعظيم معدل أرباحها، إلى أن ظهر مفهوم آخر معاصر أكثر يأخذ في اعتباراته جميع أطراف المجتمع وهو : **المسؤولية الاجتماعية**، لذلك سنتعرف في هذا المبحث على ماهية المسؤولية الاجتماعية من خلال التعرف على نشأة المسؤولية الاجتماعية، مفهومها، أهميتها، أهدافها و كذا أسباب ظهور المسؤولية الاجتماعية.

المطلب الأول: نشأة المسؤولية الاجتماعية والتحديات التي أدت إلى ظهورها

لقد حثنا الدين الإسلامي في تعاليمه على عدة تصرفات وقيدنا بعدة قيود أشارت إلى مفهوم المسؤولية الاجتماعية، إلا أن تحديد تاريخ ظهوره كمفهوم صعب جدا في عالم إدارة الأعمال إلى حين 1923 أين أشار Sheldon إلى هذا المصطلح في كتابه . فلسفة الإدارة . واعتبر أن المسؤولية المؤسسة هي بالدرجة الأولى مسؤولية الاجتماعية وأن بقاء واستمرار أي مؤسسة يحتم عليها أن تلتزم بأداء مسؤوليتها الاجتماعية، إلا أن هذا المفهوم لم يلقى الاهتمام الكافي وظل مجهولا نوعا ما نظرا إلى البداية المبكرة له. إلى حين أن فرض نفسه ووجد مساحة من الاهتمام التي تليق به بعدما مر بعدة مراحل يمكن أن نوجزها في المراحل الآتية: [1]

أولا. نشأة المسؤولية الاجتماعية:

- **الثورة الصناعية:** تتميز بوجود استغلال غير عقلاني لجهود العاملين والموارد البشرية.

بدافع زيادة كفاءة استغلال الموارد، وخاصة القوى العاملة اتجه البحث في هذه المرحلة في كيفية تحسين إنتاجية العاملين وكان ذلك من خلال دراسة الوقت وطريقة إنجاز العمل الأفضل بالتركيز على تحفيز العاملين بالوسائل المادية عن طريق تحسين الأجور المدفوعة للعاملين مقابل جهد كبير لإعطاء أنتاج كبير.

نستنتج من هذا الوضع أن المالكين هم المستفيدين بالدرجة الأولى ولا يوجد اهتمام بالعاملين والمجتمع والوعي البيئي، وهذا يرجع لكون الثورة في بداياتها، ووفرة المياه والمساحات الشاسعة والموارد الطبيعية غير المستغلة لم تثر انتباه المجتمع.

يمكن القول أن في هذه المرحلة هناك وعيا بسيطا بالمسؤولية الاجتماعية يتمثل في تحسين أجور العاملين .

[1] خبابه عبد الله وخبابه صهيب، المسؤولية المجتمعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي الثالث منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية (حالة الجزائر)، 14-15فيفري2012، جامعة بشار، ص ص 2،4.

- **مرحلة تضخم حجم المؤسسات:**

تتميز بتخصص العامل بجزء من العمل، ولا يحتاج إلى تدريب طويل لكي يتقنه، كما تميزت باستنزاف مرعب للموارد الطبيعية نظرا لتضخم حجم المؤسسات، وهذا الأمر يعني عدم مراعاة المسؤولية الاجتماعية.

- **مرحلة تأثير أفكار الاشتراكية:**

التطور المهم في هذه المرحلة يتمثل في كون أفكار الاشتراكية ما هي إلا تحدي للمؤسسات الخاصة بضرورة تحمل مسؤولية أطراف أخرى بالإضافة إلى المالكين. حيث هذه الأفكار من العلامات البارزة التي دفعت المؤسسات في العرب إلى تبني الكثير من عناصر المسؤولية، حيث كان من أبرز مطالب العاملين ما يتعلق بظروف العمل والتقاعد والضمان الاجتماعي وإصابات العمل والاستقرار الوظيفي.

- **مرحلة الكساد الاقتصادي الكبير والنظرية الكينزية :**

حصول الكساد الاقتصادي الكبير وانهيار المؤسسات الصناعية وتسريح آلاف العاملين أدى إلى اضطرابات كثيرة مما أدى إلى التدخل الدولة لحماية مصالح العاملين وإيجاد فرص عمل بديلة لهم، حيث ظهرت نظرية كينز الشهيرة التي تدعو إلى تدخل الدولة بحد معقول لإعادة التوازن الاقتصادي.

كل ما سبق ذكره علاوة على تأثير أفكار الاشتراكية التي بدأت تنتشر، أدى إلى بناء أرضية للتوجهات الأولى لتأصيل أفكار وتحديد عناصر المسؤولية الاجتماعية .

- **مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية والتوسع الصناعي:**

تعزز هذه المرحلة دور النقابات والضغط بالمطالبة بتحسين ظروف العمل ومن القوانين التي تحمي العاملين وتعزز مشاركتهم في مجلس الإدارة، كما تعزز في هذه المرحلة أيضا النظام الاشتراكي.

إن هذه الأحداث انعكست بشكل كبير على المؤسسات حيث تم تحديد حد أدنى للأجور وإشراك العاملين بالإدارة ونظم التأمين الاجتماعي والصحي وقوانين معالجة حوادث العمل وظهور جمعيات حماية المستهلك خاصة في الدول الغربية. وهذا ما يفسر نقلة نوعية في تبني المسؤولية الاجتماعية من قبل المؤسسات وليس طرحا نظريا فقط .

- **مرحلة جماعات الضغط :**

تجسدت الاحتجاجات في المراحل السابقة إلى بروز جماعات ضغط حيث أصبحت في هذه الفترة الأخيرة قوة لا يستهان بها من حيث تأثيرها في قرارات المؤسسات، حيث تمثل جماعات الضغط مصالح شريحة واسعة من المستفيدين كجمعيات حماية المستهلك جمعيات حماية البيئة.

إن تأثير هذه الجماعات يتمثل في فرض خياراتها لكي تأخذ بعين الاعتبار من قبل المؤسسات مباشرة أو في شكل ضغط على الحكومات ينعكس على المؤسسات بشكل غير مباشر، أصبحت المسؤولية الاجتماعية في هذه المرحلة أكثر تجسيدا حيث تم تطوير معايير ومؤشرات قياس كمية تطلبها الكثير من المنظمات الدولية خصوصا تلك التي تتعلق بالتنمية المستدامة.

- **الميثاق العالمي للمسؤولية الاجتماعية:**[1]

اقترح الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان لأول مرة الاتفاق العالمي في خطابه أمام المنتدى الاقتصادي العالمي الذي عقد في عام 1999، وقد تم إطلاق المرحلة التنفيذية للاتفاق العالمي في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في عام 2000. وطالب الأمين العام قادة الأعمال بالانضمام إلى المبادرة الدولية- الاتفاق العالمي- التي تجمع الشركات بهيئات الأمم المتحدة ومنظمات العمل والمجتمع المدني لدعم المبادئ العشرة في مجالات حقوق الإنسان والعمل والبيئة.

وشارك مئات الشركات من مختلف مناطق العالم ومنظمات العمل الدولية والمجتمع المدني في الاتفاق العالمي، الذي يعتبر مبادرة طوعية مباشرة من الأمين العام لتعزيز مواطنة الشركات من خلال تحقيق هدفين:

- جعل الاتفاق العالمي ومبادئه جزءا من إستراتيجية القطاع العام وعملياته؛
- تيسير التعاون فيما بين أصحاب المصالح الرئيسيين وتعزيز الشراكات دعما لأهداف الأمم المتحدة.

1. المبادئ العشرة للاتفاق العالمي:

تتمتع المبادئ العشرة التي يقوم عليها في مجالات حقوق الإنسان والعمل والبيئة بإجماع عالمي في الآراء إذ أنها نابعة من:

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛
- إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل؛
- إعلان ريو الخاص بالبيئة والتنمية.

الاتفاق العالمي ليس أداة تنظيمية فهو لا ينظم أو يفرض أو يقيس سلوكيات أو أعمال الشركات بل أنه يستند إلى المسائلة العامة والشفافية والمصلحة الذاتية المتنورة للشركات ومنظمات العمل للشروع في إجراءات هامة وتبادلها سعيا إلى تحقيق المبادئ العشرة التي يقوم عليها الاتفاق العالمي هي:

- يتعين على شركات الأعمال دعم واحترام حماية حقوق الإنسان المعلنة دوليا ضمن نطاق تأثيرها؛
- ضمان عدم ضلوع الشركات في أي انتهاكات لحقوق الإنسان؛
- يتعين على شركات الأعمال الحفاظ على حرية اختيار العلاقات والاعتراف الفعلي بحق إبرام الصفقات الجماعية؛
- القضاء على كافة أشكال العمل الجبري؛
- الإلغاء الفعلي لعمالة الأطفال؛

[1] عزاوي عمر وآخرون، **دوافع تبني منظمات الأعمال أبعاد المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية كمعيار لقياس الأداء الاجتماعي**،الملتقى الدولي الثالث حول: منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة بشار،15/14 فيفري2011، ص ص 6،7.

- القضاء على التمييز في الوظائف والمهن؛
- يتعين على شركات الأعمال دعم نهج وقائي يتعلق بالتحديات التي تواجهها البيئة؛
- الاضطلاع بمبادرات لتشجيع المزيد من المسؤولية تجاه البيئة؛
- التشجيع على تطوير و تعميم تقنيات صديقة للبيئة؛
- يجب أن تعمل مؤسسة العمل على محاربة الفساد بكافة أشكاله بما في ذلك الابتزاز والرشوة؛

2. الانضمام إلى الاتفاق العالمي:

كل مؤسسة أو منظمة ترغب في الانضمام إلى الاتفاق مدعوة إلى توجيه طلب كتابي إلى الإدارة المختصة في الأمم المتحدة في نيويورك تعلن فيها التزامها بدعم الاتفاق .

- بالنسبة لسائر المؤسسات: الإعلان بوضوح عن انضمامها إلى الاتفاق العالمي ومبادئه العشرة والعمل على دعم الاتفاق بشكل علني واتخاذ حزمة من التدابير مثل إبلاغ العاملين والمستهلكين والموردين ودمج الاتفاق ومبادئه العشرة في برنامج المؤسسة التدريبي والتطويري وإدراج المبادئ العشرة المنصوص عليها في الاتفاق العالمي في إعلان أهداف المؤسسة ودمج هذا الالتزام في التقرير السنوي للمؤسسة وما يصدر عنها من الوثائق والمطبوعات؛
- على المؤسسات أن توفر كل سنة مثالا ماديا وعمليا حول تطبيق المبادئ التي ساعدت في إحداث تقدم أو استخلاص الدروس من تجاربها المتعلقة بالالتزام بالاتفاق العالمي؛
- على سائر الفاعلين العمل على تطوير الشراكات بالمساهمة في اجتماعات التشاور واقتراح المشاريع العملية للتعاون مع منظومة الأمم المتحدة؛
- على المنظمات غير الحكومية والمعاهد ومراكز البحوث الجامعية المشاركة في المنتديات واللقاءات التي تنظم في إطار أنشطة الاتفاق العالمية وفي توفير المعلومات بمساعدة المؤسسات على صياغة الوثائق المتعلقة بتطبيق المبادئ العشرة المشار إليها.

- **مرحلة اقتصاد المعرفة وعصر المعلوماتية:**

تتسم هذه المرحلة بتغير طبيعة الاقتصاد، وظهور ظواهر مثل العولمة والخصخصة واتساع نمو قطاع الخدمات وازدهار تكنولوجيا المعلومات وانتشار شبكات المعلومات، حيث ولدت صناعة المعلوماتية وشبكة الانترنيت قيما وجرائم جديدة وأنواعا من الانتهاكات والتجاوزات التي ترتبط بالطبيعة الرقمية للاقتصاد الجديد.

كل هذا أدى بالمؤسسات الاقتصادية باتجاه تطوير مبادرتها الاجتماعية خصوصا وأن انهيار بعض المؤسسات العملاقة يرجع إلى غياب تطبيق هذا المفهوم في أنشطة المؤسسة.

وقد تم تحديد تطور اهتمام الشركات بالمسؤولية الاجتماعية من قبل **هاي** وآخرين(hay et al...) بتعبير عن اتجاهات المديرين نحو المسؤولية الاجتماعية موضحة في الجدول التالي:

الجدول (1 . 1): تطور اهتمام الشركات بالمسؤولية الاجتماعية بتعبير عن اتجاهات المديرين

	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)
الاتجاهات	إدارة وتعظيم الأرباح من 1800إلى1920.	إدارة الوصاية من أواخر العشرينات إلى بداية الستينات.	إدارة نوعية الحياة أواخر الستينات.
(1)التوجه	المصلحة الذاتية الصرفة.	. المصلحة الذاتية؛ . مصالح المساهمين.	. المصلحة الذاتية المستنيرة؛ . مصالح المساهمين؛ . مصلحة المجتمع.
(2)القيم الاقتصادية	ماهو جيد لي جيد لبلدي.	ماهو جيد للمنظمات جيد لبلدنا.	ماهو جيد لمجتمعنا جيد لبلدنا.
	أقصى الأرباح	الربح الملائم.	الربح الضروري ولكن الأفراد أهم من النقود.
	النقود والثروة أكثر أهمية.	النقود مهمة ولكن الأفراد مهمون أيضا.	
	دع المشتري يحترس.	دعنا لا نغش العميل.	دع البائع يحترس.
	العمل سلعة تباع وتشترى.	للعمل حقوق محددة يجب الاعتراف بها.	كرامة العامل يجب أن تحترم.
	مساءلة الإدارة من قبل المالكين.	مساءلة الإدارة من قبل المالكين، العملاء، العاملين، الموردين والمساهمين.	مساءلة الإدارة من قبل المالكين ،المساهمين والمجتمع.
(3)القيم التكنولوجيا	التكنولوجيا مهمة جدا	التكنولوجية مهمة ولكن الأفراد مهمون أيضا.	الأفراد أكثر أهمية من التكنولوجيا
القيم الاجتماعية	مشكلات العاملين يجب تركها في البيت. أنا فرد صارم وأدير	نعترف أن للعاملين حاجات أبعد من الحاجات الاقتصادية.	إننا نستخدم الفرد كوحدة كلية. مشاركة الجماعة

	أعمالي كما أشاء. جماعات الأقلية أدنى من البيض ويجب أن تعامل حسب ذلك.	أنا فردي لكن اعترف بقيمة مشاركة الجماعة. جماعات الأقلية أهم موقعهم في المجتمع وان موقعهم أدنى مني.	أساسية لنجاحنا. إنهم مثلي ومثلك.
	البيئة الطبيعية تسيطر على الناس.	الناس يمكن أن يتحكموا ويعالجوا البيئة.	المحافظة على البيئة من اجل نوعية الحياة
	القيم الجمالية؟ما هي؟	القيم الجمالية جيدة،وكأنها ليست لنا.	أننا نحافظ على قيمنا الجمالية من جانبنا.

المصدر: نجم عبدون نجم، **أخلاقيات الإدارة في عالم متغير**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية، مصر، 2014، ص ص 129،130.

ثانيا. التحديات التي أدت إلى بروز مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات:[1]

لقد أشارت العديد من الدارسات إلى أن بروز وتنامي مفهوم المسؤولية الاجتماعية جاء نتيجة العديد من التحديات كان من أهمها:

العولمة :وتعد من أهم القوى الدافعة لتبني المنظمات لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، حيث أضحت العديد من الشركات متعددة الجنسية ترفع شعار المسؤولية الاجتماعية، وأصبحت تركز في حملاتها الترويجية على أنها تهتم بحقوق الإنسان، وأنها تلتزم بتوفير ظروف عمل آمنة للعاملين، وبأنها لا تسمح بتشغيل الأطفال، كما أنها تهتم بقضايا البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية.

تزايد الضغوط الحكومية والشعبية :من خلال التشريعات التي تنادي بضرورة حماية المستهلك

والعاملين والبيئة، الأمر الذي قد يكلف المنظمة أموالاً طائلة إذا ما رغبت في الالتزام بتلك التشريعات، وبخلاف ذلك قد تتعرض للمقاطعة والخروج من السوق بشكل عام.

الكوارث والفضائح الأخلاقية :حيث تعرضت الكثير من المنظمات العالمية لقضايا أخلاقية، مما جعلها تتكبد أموالاً طائلة كتعويضات للضحايا أو خسائر نتيجة المنتجات المعابة.

[1] بوبكر محمد الحسن، **دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين أداء المنظمة: دراسة حالة لمؤسسة نفطال وحدة**، باتنة، مذكرة ماستر،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، ص ص 7،6.

التطورات التكنولوجية المتسارعة :والتي صاحبتها تحديات عديدة أمام منظمات الأعمال فرضت عليها ضرورة الالتزام بتطوير المنتجات، وتطوير مهارات العاملين، وضرورة الاهتمام بالتغيرات في أذواق المستهلكين وتنمية مهارات متخذي القرار، خاصة في ظل التحول من الاقتصاد الصناعي إلى اقتصاد قائم على المعلومات والمعرفة، وزيادة الاهتمام برأس المال البشري بدرجة أكبر من رأس المال المادي، وبالتالي نجد أنه مع تغير بيئة العمل العالمية، فإن متطلبات النجاح والمنافسة تغيرت أيضا، إذ أصبح لزاما على منظمات الأعمال أن تضاعف جهودها وأن تسعى نحو بناء علاقات إستراتيجية أكثر عمقاً مع المستهلكين والعاملين وشركاء العمل ودعاة حماية البيئة والمجتمعات المحلية والمستثمرين، حتى تتمكن من المنافسة والبقاء في السوق.

المطلب الثاني: مفهوم المسؤولية الاجتماعية

عرفت المسؤولية الاجتماعية بعدة مصطلحات بعضها كان:[1]

اصطلاح social cocern أي الاهتمام الاجتماعي؛

واصطلاح social conscience أي الوعي الاجتماعي أو الضمير الاجتماعي؛

واصطلاح social involvement أي الاندماج الاجتماعي / الاستغراق كاندماج الذات في المواقف؛

واصطلاح social reponse أي الاستجابة الاجتماعية، وهو أكثر الاصطلاحات شيوعا واستعمالا في الدراسات النفسية الاجتماعية.

وجوهر المسؤولية الاجتماعية مصدرها يتمثل في الالتزام الذي يعتبر حجر الزاوية في فلسفة المسؤولية الاجتماعية، فبدون التزام لن تكون هناك مسؤولية اجتماعية.

وقد تختلف التعاريف لها إلا أن مضمونها واحد وهو إشراك المجتمع عند تحديد أهدافها ونأخذ منها ما يلي:

1. تعريفات وفق بعض الهيئات الدولية:

تعريف البنك الدولي: هو تعهدات منظمات الأعمال للمساهمة في تنمية اقتصادية مستدامة لتحسين مستوى المعيشة بما يجعلها للتنمية وذلك من خلال العمل مع العاملين في تلك المنظمات، عوائلهم، المجتمع المحلي والمجتمع الوطني ككل.[2]

[1] نايف محمد عايد المرواني، **التوافق النفسي والمسؤولية الاجتماعية لدى المجرمين**، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي،القاهرة،2009،ص 35.

[2] مصطفى يوسف كافي، **فلسفة التسويق الأخضر**، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، 2014، ص 282.

كما تعرفها **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** على أنها " التزام المؤسسة بالمساهمة في التنمية الإقتصادية مع الحفاظ على البيئة والعمل مع العمال أو عائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع بشكل عام بهدف تحسين جودة الحياة لجميع الأطراف.[1]

المسؤولية الاجتماعية للشركات هو مفهوم يمكن من خلالها لشركات دمج الاهتمامات الاجتماعية والبيئية في عملياتها التجارية وتفاعلها مع أصحاب المصلحة على أساس طوعي[2].

المسؤولية الاجتماعية تعهد والتزام متخذي القرار في القيام بالأفعال التي من شأنها أن تحافظ على ثروة المجتمع وتطورها، مع تحقيق فائدتها الذاتية بنفس الوقت.[3]

غرفة التجارة العالمية:[4]

وعرفت المسؤولية الاجتماعية بأنها تشمل جميع المحاولات والمساعي التي تساهم في تطوع الشركات لتحقيق تنمية لاعتبارات أخلاقية، ومن ثم فإن المسؤولية الاجتماعية تعتمد على المبادرات الحسنة من الشركات دون إجراءات ملزمة قانونا.

ويعرف الاتحاد الأوروبي المسؤولية الاجتماعية على أنها مفهوم تقوم الشركات بمقتضاه بتضمين اعتبارات اجتماعية وبيئية في أعمالها وفي تفاعلها مع أصحاب المصالح على نحو تطوعي. ويركز الاتحاد الأوروبي على فكرة أن المسؤولية الاجتماعية مفهوم تطوعي لا يستلزم سن القوانين أو وضع قواعد محددة تلتزم بها الشركات للقيام بمسؤوليتها تجاه المجتمع[5].

تعريف **منظمة المقاييس العالمية ISO** للمسؤولية الاجتماعية بأنها :مسؤولية المؤسسة عن الآثار المترتبة لقراراتها وأنشطتها على المجتمع والبيئة عبر الشفافية والسلوك الأخلاقي المتناسق مع التنمية المستدامة ورفاه المجتمع فضلا عن الأخذ بعين الاعتبار توقعات المساهمين(ISO 26000).[6]

---

[1] فاطمة الزهراء عراب، **المسؤولية الاجتماعية الاستثمار الأجنبي المباشر و دورها في التنمية في الدول النامية**، الملتقى الدولي الثالث حول الأعمال و المسؤولية الإجتماعية، جامعة بشار، 2011، الجزائر، ص 3.

[2] David crowther, Guler Aras , **corporate social responsibility**, De Montfort University, UK, 2008, p11.

[3] ثامر ياسر لبكري ، **التسويق و المسؤولية الاجتماعية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2001، ص 25.

[4] مبارك حسين رحمة الله، **المسؤولية الاجتماعية من حيث المفهوم و القيم...و مقارنتها بالمبادئ العشر للاتفاق الدولي**، 13/12 مارس 2014، الخرطوم، ص 4.

[5] عبد الرزاق مولاي لخضر وحسين شنيني، **أثر تبني المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات**، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 23/22 نوفمبر 2011، ص453.

[6] محمد زرقون وجميلة العمري، **دور المسؤولية الاجتماعية في تفعيل حوكمة المؤسسات**، المؤتمر الثالث للعلوم المالية و المصرفية حول حاكمية الشركات و المسؤولية الاجتماعية: تجربة الأسواق الناشئة، جامعة اليرموك،الأردن، 18/17 أفريل 2013، ص 88.

2. تعريفات وفق بعض الكتاب:

الجدول رقم(2. 1) : تعريف المسؤولية الاجتماعية وفق بعض الكتاب:

الكاتب	التعريف
Bowen	المسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال تشير إلى التزام رجال الأعمال بالقيام بسياسات واتخاذ قرارات و متابعة المبادئ التوجيهية التي تستجيب للأهداف والقيم التي تعد مرغوبة اجتماعيا.
Davis	تشير المسؤولية الاجتماعية إلى أنه على منظمة الأعمال أن تأخذ بعين الاعتبار المشكلات التي تتعدى التزاماتها الاقتصادية والتقنية والقانونية، وهذا يعني أن المسؤولية الاجتماعية تبدأ من حيث ينتهي القانون، فمنظمة الأعمال ليست مسئولة اجتماعيا إن كانت إذا كان نشاطها يتوافق مع الحد الأدنى القانوني لأن هذا أقل ما يمكن أن يلتزم به المواطن الجيد.
Carroll	المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال تدمج كل الاهتمامات الاقتصادية والقانونية والأخلاقية والخيرة التي ينتظرها المجتمع من منظمات الأعمال.
Jones	هي الفكرة التي من خلالها تنتقل منظمات الأعمال من المتطلبات القانونية أو التعاقدية إلى الالتزام تجاه أطراف المجتمع و ممثليه.
Wood	المسؤولية الاجتماعية لا يمكن إدراكها إلا من خلال ترابط ثلاث مبادئ: الشرعية، المسؤولية العامة، حرية التصرف الإداري، هذه المبادئ ناتجة عن ثلاث مستويات للتحليل هي: المستوى المؤسسي والتنظيمي والفردي.

المصدر: الدكتور زايري بلقاسم ومقدم وهيبة، **تقييم ممارسات المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر(دراسة تطبيقية)**، الملتقى الدولي الثالث منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، 15/14 فيفري 2012،ص 11.

❖ من خلال كل التعاريف السابقة يمكننا استخلاص تعريف شامل للمسؤولية الاجتماعية :

المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات هي عقد تلتزم به المؤسسة لدمج أهدافها الاقتصادية بالأهداف الاجتماعية بغية المشاركة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال العمل على تحقيق ربحيتها وضمان استمراريتها وذلك بكسب الدعم الاجتماعي باهتمامها وحرصها على تحقيق مصلحة كافة أطراف المجتمع من عمال،زبائن،الحفاظ على سلامة البيئة، و كذا المساهمة في تحقيق النفع العام(المجتمع).

المطلب الثالث: أهمية وأهداف المسؤولية الاجتماعية

هناك أهمية كبيرة لقيام المؤسسات بالمسؤولية الاجتماعية، تعود بالنفع على المؤسسة، المجتمع والدولة ولتطبيقها المسؤولية الاجتماعية لا بد من توفر أهداف تسعى لبلوغها لذلك سنتعرف في هذا المطلب على أهمية وأهداف المسؤولية الاجتماعية.

أولا . أهمية المسؤولية الاجتماعية:

للمسؤولية الاجتماعية أهمية كبيرة بالنسبة لكافة أطراف المجتمع والعائد من تطبيقها يكون واضح عليهم بالإيجاب التام وسنوضح ذلك فيما يلي:

بالنسبة للمؤسسة: تتجلى أهمية تطبيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسان في الآتي[1]:

- المؤسسة المسؤولة مجتمعيا تكون فيها مبادئ المساءلة والشفافية والسلوك الأخلاقي، واحترام مصالح الأطراف المعنية، واحترام سيادة القانون مطبقة؛
- المؤسسة المسؤولة مجتمعيا تلبي جميع المعايير القانونية المطلوبة لصحة وسلامة المستهلك؛
- المؤسسة المسؤولة مجتمعيا تحقق التوازن في مستوى السلطة والمسؤولية؛
- المؤسسة المسؤولة مجتمعيا تشجع المشاركة الفعالة، للعاملين الذكور والإناث، في اتخاذ القرارات؛
- المؤسسة المسؤولة مجتمعيا تأخذ في الحسبان عوامل مثل الحد الأمثل، من علاقات العمل داخل المؤسسة، والقدرة على الابتكار؛
- المؤسسة المسؤولة مجتمعيا لا تنخرط في أية ممارسات خادعة للمستهلك؛
- أن المؤسسة المسؤولة مجتمعيا ترفع بالتأكيد من الميزة التنافسية لأي مؤسسة لأنها تضمن استمرارية ثقافة الإبداع، وتجذب وتساهم في المحافظة على الموظفين المؤهلين، كما أنها تدعم الأداء المالي، وهذه العوامل مجتمعة نتيجتها السمعة الطيبة للمؤسسة؛
- المسؤولية الاجتماعية تحسن سمعة وصورة المؤسسة لدى المتعاملين ولدى الجمهور؛
- المسؤولية الاجتماعية تحسن قدرت المؤسسات على جذب والإبقاء على العمال أو الأعضاء أو الزبائن أو العملاء أو المستخدمين؛
- المسؤولية الاجتماعية تعمل على المحافظة على معنويات الموظفين والتزامهم وإنتاجيتهم؛
- المسؤولية الاجتماعية تحسن صورة المؤسسة وترفع قيمتها أمام المستثمرون والجهات المانحة والرعاة والمجتمع المالي؛
- المسؤولية الاجتماعية تحسن العلاقة مع الحكومات والموردين والنظراء والزبائن والمجتمع الذي تعمل فيه؛

[1] رولا المعايطة وصالح الحموري، **المسؤولية المجتمعية للمؤسسات** ،الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الأردن، 2015،ص ص 31،32.

- أظهرت دراسة أجرتها (giving guidelines corporate 2011) أن 76 % من المستهلكين يفضلون التعامل مع المؤسسات صاحبة العلامات التجارية الشهيرة، كما أظهرت ذات الدراسة أن الموظفين في المؤسسات التي تطبق برامج في المسؤولية الاجتماعية لديهم ولاء لمؤسساتهم بنسبة تصل إلى 87% أكثر من الموظفين في المؤسسات الأخرى، وأن 83% من الموظفين الجدد يرغبون في العمل لدى تلك المؤسسات.

بالنسبة للمجتمع: عند تطبيق المسؤولية الاجتماعية فإن ذلك يعود بالنفع على مختلف شرائح المجتمع من خلال:[1]

- زيادة التكافل لاجتماعي بين مختلف شرائح المجتمع مع خلق شعور عالي بالانتماء من قبل الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة بالمعوقين وقليلي التأهيل والأقليات والمرأة والشباب وغيرهم؛
- الاستقرار الاجتماعي نتيجة لتوفر نوع من العدالة الاجتماعية وسيادة مبدأ تكافؤ الذي هو جوهر المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال؛
- تحسين نوعية الحياة في المجتمع سواء من ناحية البنية التحتية أو الناحية الثقافية؛
- ازدياد الوعي بأهمية الاندماج التام بين منظمات المجتمع المختلفة ومختلف الفئات ذات المصلحة؛
- تحسين التنمية السياسة انطلاقا من زيادة التثقيف بالوعي الاجتماعي على مستوى الأفراد والمجموعات والمنظمات وهذا سيساهم بالاستقرار السياسي والشعور بالعدالة الاجتماعية؛
- كون المسؤولية الاجتماعية مرتبطة بمفاهيم أساسية كتقليل السرية بالعمل والشفافية والصدق في التعامل فإن هذه الجوانب تزيد من الترابط الاجتماعي وازدهار المجتمع على مختلف المستويات؛

بالنسبة للمجتمع: يؤدي تحقيق المسؤولية الاجتماعية إلى تخفيض الأعباء التي تتحملها الدولة في سبيل استمرارها في أداء مهماتها وخدماتها الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية بمستو عال من الجودة.[2]

ثانيا . أهداف المسؤولية الاجتماعية[3]

إن المنظمات سواء كانت صغيرة أو كبيرة، تضع نصب عينها على العديد من الأهداف التي تسعى لبلوغها، مما يتطلب الموازنة بين العاملين:

---

[1] طاهر محسن الغالبي وصالح مهدي محسن العامري، **المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر،الأردن،2005، ص ص 52،53.

[2] مصطفى شلابي محمد، **دور المسؤولية الاجتماعية في زيادة القدرة التنافسية: دراسة ميدانية بالتطبيق على شركة موبايلي السعودية للاتصالات**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية، مصر، 2013، ص 18.

[3] مليكة سدير والزهرة بن ساحة، **محددات ومعوقات تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في قطاع التعليم العالي**، مذكرة ماستر،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2014، ص ص 16،17.

الأول: أن تضع درجة من الانسجام والتوافق بين أهدافها وأهداف الأفراد العاملين.

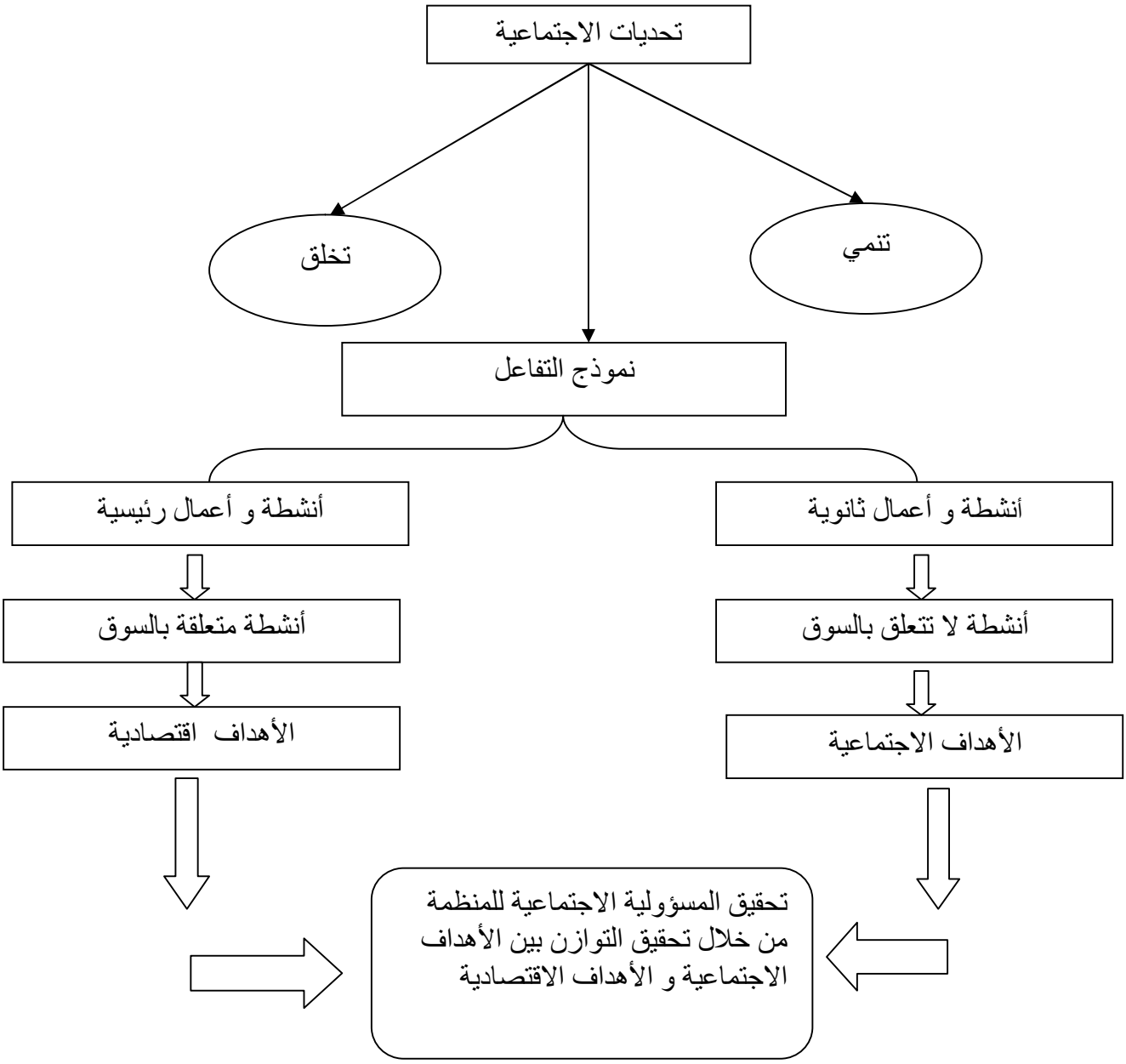
الثاني: وضع أهدافها بما ينسجم مع أهداف المجتمع، ومدى قبوله لتلك الأهداف، إذن أن المنظمة ما هي إلا جزء صغير من المجتمع تكون بمثابة هدف متعاكس الاتجاه لكل من المنظمة والمجتمع إذ ترى إذ ترى المنظمة بكونها فرصتها المناسبة في تقديم الحل لما يعانيه المجتمع وتلبية حاجاته، ولتحقق بنفس الوقت منفعتها الذاتية المعبر عنها بالأرباح التي تساعد على البقاء والاستمرار. حيث يشير M.Friedman إلى أن الرجل الذي يؤمن بفلسفة الأعمال عليه أن يعلم أن المسؤولية الاجتماعية لا ترتبط بتحقيق الربح فحسب بل في تحقيق حاجات المجتمع وبما يؤمن لهم الحماية في نفس الوقت، وعلى نطاق المجتمع فإن المشكلة تكمن بأنها دلالة على وجود بعض الحالات الاجتماعية السائدة والتي يعبر عنها بالفجوة بين متطلبات المجتمع من جهة، وواقع الحال من جهة أخرى، وهذا يعني أنها ظاهرة موضوعية أكثر من أنها ذاتية، لذلك يجب البحث عن المعالجات المناسبة لتضييق الفجوة مع الواقع في تطبق المسؤولية الاجتماعية كهدف للمنظمة من خلال ما تملكه من إمكانيات حقيقية في معالجة المشكلة (الفرص) وبما يقابلها أيضا من قصور ومحددات تحول دون إمكانيات التنفيذ (التهديدات).

وبقدر تعلق الأمر بأهداف المنظمة فقد أجرى Shetty دراسة عام 1979 م على 500 منظمة من بين كبار المنظمات الأمريكية، توصلت إلى الهدف المتعلق بالمسؤولية الاجتماعية قد احتل المرتبة الثالثة من حيث الأهمية بعد هدف الربحية والنمو، من بين عشرة أهداف حددت في استثمار الاستقصاء.

وسبقتها دراسة أخرى لـ Steiner عام 1971 م شملت 35 مديرا لمنظمات أمريكية، وتبين من إجاباتهم بأن 94% منهم قد أشاروا إلى أن منظماتهم تمتلك برامج معينة تتعلق بتطبيق المسؤولية الاجتماعية، وأن تلك البرامج تختلف من منظمة إلى أخرى.

وفي مراجع أخرى هناك من يرى بأن هدف المسؤولية الاجتماعية بالنسبة للمنظمة هو تحقيق التوازن بين الأهداف الاجتماعية والأهداف الاقتصادية وذلك من خلال مواجهة التحديات الاجتماعية المختلفة،و الشكل التالي يوضح وجهة النظر السالفة الذكر:

الشكل رقم (1 . 1): التوازن بين الأهداف الاجتماعية والأهداف الاقتصادية



المصدر: مليكة سدير والزهرة بن ساحة، **محددات ومعوقات تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في قطاع التعليم العالي**،مرجع سابق، ص 18.

المبحث الثاني: أساسيات المسؤولية الاجتماعية

من خلال ما سبق يمكننا القول بأن المسؤولية الاجتماعية هي موضوع العصر وتسعى أغلب المؤسسات إلى تبنيه لضمان بقائها واستمرارها وتحسين صورتها وسمعتها أمام المتعاملين. وكغيرها من المواضيع فإن للمسؤولية الاجتماعية مجموعة من الأساسيات ترتكز عليها والمتمثلة في الأبعاد والمبادئ، مداخل ومجالات المسؤولية الاجتماعية، المناهج الأساسية لدراسة المسؤولية الاجتماعية وعناصرها. والمقسمة على المطالب التالية:

المطلب الأول: أبعاد ومبادئ المسؤولية الاجتماعية

يعد موضوع المسؤولية الاجتماعية موضوعا ضخم ومثير للاهتمام ويحمل في طياته أبعادا. وحتى تكون المسؤولية الاجتماعية مطبقة على أصولها في المؤسسات لا بد من احتوائها على العديد من المبادئ الضرورية لتطبيقها لذلك سنتناول في هذا المطلب أبعاد ومبادئ المسؤولية الاجتماعية.

أولا . أبعاد المسؤولية الاجتماعية

أشار **Carroll** إلى المسؤولية الاجتماعية بأربعة أبعاد رئيسية هي[1] :

- **البعد الاقتصادي**: ويشمل المسؤوليات الأساسية التي يجب أن تضطلع بها المؤسسات، حيث إنتاج السلع والخدمات ذات القيمة للمجتمع بكلف معقولة ونوعيات جيدة، وفي إطار هذه المسؤوليات تحقق المؤسسة العوائد والأرباح الكافية بتعويض مختلف مساهمات أصحاب رأس المال والعاملين وغيرهم.
- **البعد القانوني**: وهذه مسؤوليات عادة ما تحددها الحكومات بقوانين وأنظمة وتعليمات يجب أن لا تخرقها المنظمات وأن تحترمها، وفي حالة عكس ذلك، فإنها تقع في إشكالية قانونية، وفي إطار هذه المسؤوليات يمكن الإشارة إلى إتاحة فرص العمل بصورة متكافئة للجميع دون تغيير بسبب الجنس أو القومية أو غيرها.

ويرى الباحثين أن هاذين البعدين ضروريين جدا ويشكلان قاعدة لبروز دور اجتماعي أكبر من قبل إدارة منظمات الأعمال، فلا معنى لتبني منظمة الأعمال دورا اجتماعيا وهي تخرق الجوانب القانونية، ولا تستطيع من تقديم السلع والخدمات الضرورية للمجتمع.

- **البعد الأخلاقي**: يفترض في إدارة منظمات الأعمال أن تستوعب الجوانب القيمية والأخلاقية والسلوكية والمعتقدات في المجتمعات التي تعمل فيها.

وفي حقيقة الأمر، فإن هذه الجوانب لم تؤطر بعد بقوانين ملزمة لكن احترامها يعتبر أمرا ضروريا لزيادة سمعة المنظمة في المجتمع وقبولها. فعلى المنظمة أن تكون ملتزمة بعمل ما هو صحيح وعادل ونزيه.

---

[1] طاهر محسن منصور الغالبي ووائل محمد صبحي إدريس، **الإدارة الإستراتيجية :منظور متكامل**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر،عمان،الأردن،2007،ص 524.

البعد الخير: وهذه مبادرات تطوعية غير ملزمة للمنظمة تبادر فيها بشكل إنساني وتطوعي من قبيل برامج تدريب لا ترتبط بالعمل بشكل مباشر لعموم المجتمع أو لفئات خاصة به ككبار السن أو الشباب وغيرها. ولا تتوخى إدارة منظمات الأعمال من هذه البرامج ارتباطها المباشر بزيادة الأرباح أو الحصة السوقية أو غيرها.

كل هذه الأبعاد وضحها carroll في الهرم التالي:

الشكل رقم (1 . 2) : هرم المسؤولية الاجتماعية عند carroll:

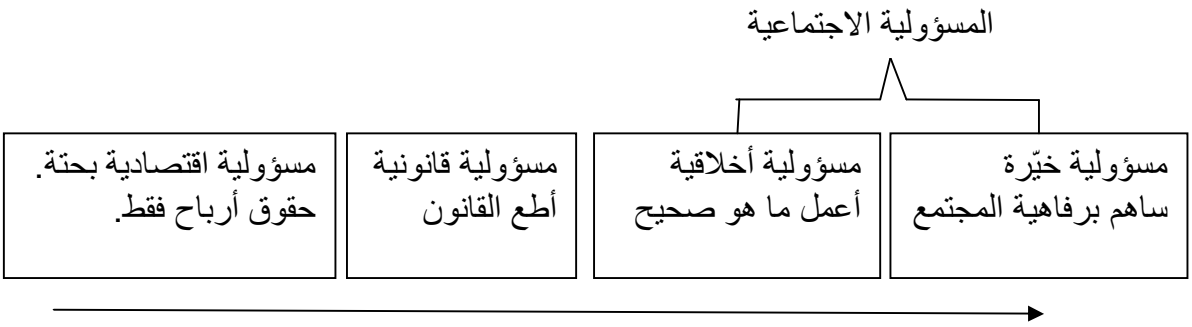


المصدر: مصطفى شلابي محمد وعلاء محمد شكري، **دور المسؤولية الاجتماعية في زيادة القدرة التنافسية: دراسة ميدانية بالتطبيق على شركة مايلي السعودية للاتصالات**، مرجع سابق، ص 20.

والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بحسب هرم كارول = المسؤولية الاقتصادية + المسؤولية القانونية + المسؤولية الأخلاقية + المسؤولية الخيرية.

ويمكن تمثيل هذه الأبعاد أيضا بالشكل التالي:

الشكل (1 . 3): أبعاد المسؤولية الاجتماعية



المصدر: طاهر محسن منصور الغالبي وصالح مهدي محسن العامري، **الإدارة والأعمال**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2008، ص97.

ثانيا . مبادئ المسؤولية الاجتماعية

بسبب الغموض الذي يلف طبيعة نشاط المسؤولية الاجتماعية للشركات لا بد من توفر مبادئ لها توضح هذا المفهوم ونحن نرى أن هناك ثلاثة مبادئ أساسية التي تشكل معا كل نشاط المسؤولية الاجتماعية للشركات والمتمثلة في[1]:

- الاستدامة؛
- المساءلة؛
- الشفافية.

الاستدامة:[2]

تتعلق الاستدامة بكل الإجراءات المتخذة في الوقت الراهن من أجل بناء الخيارات المتاحة في المستقبل، فإذا ما تم استخدام الموارد المتاحة بطريقة مفرطة لن تصبح متوفرة للاستخدام في المستقبل، وهذا الأمر يثير المخاوف خاصة في ظل محدودية الموارد.

إن محدودية الموارد الخام خاصة ذات الطابع استخراجي كالحديد والفحم يجب أن تعنى باستخدام عقلاني حتى تكون متاحة للاستخدام في المستقبل، بالإضافة إلى ضرورة إيجاد البدائل المناسبة، مع ضرورة التنسيق بين تكلفة الموارد المتبقية والمصاريف التشغيلية للشركات.

[1] David Crowther & Güler Aras, Corporate Social Responsibility, ibid, p5.

[2] محمد بولصنام، **واقع وآفاق الافصاح الاجتماعي في الجزائر: دراسة حالة قطاع الاتصالات**، مذكرة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014، ص 38.

فالاستدامة مبدأ أساسي من مبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات يقضي ضرورة الاستخدام الأمثل للموارد التي يمكن أن تتجدد، فمثلا يمكن إعادة زرع الأشجار محل تلك التي تستهلك في الإنتاج.

إن مبدأ الاستدامة سيعطي للشركة مفهوما أوسع يشمل الجوانب الاجتماعية إلى جانب الاقتصادية،ليس فقط من أجل قياس التكاليف في الوقت الحالي إنما البحث عنها والتخطيط لها مستقبلا، ومن شأن هذه التدابير الحفاظ على مستقبل الموارد المتاحة، ولا يتم ذلك إلا عن طريق الرفع من كفاءة الإنتاج.

المساءلة:[1]

تعني المساءلة اعتراف الشركة بكل تأثيراتها الخارجية والداخلية، مما يحتم عليها تقدير حجم هذه الآثار،والإبلا غ عنها للأطراف المتضررة من حكومة وعمال وعملاء ومجتمع.

إن هذا الاعتراف بالمساءلة يعني أن الشركة جزء من المجتمع ولها مسؤولية متبادلة من جميع أطرافه، وعلى هذا الأساس يمكن لهؤلاء الأطراف تدابير ضد الشركة وعليها بالمقابل تبرير جميع الأعمال التي تقوم بها.

يوجب مبدأ المساءلة وضع التدابير المناسبة المتعلقة بأداء الشركة وبيئتها الخارجية والإجراءات المتخذة من طرفها، وهذا يتطلب تخصيص تكاليف تعنى بهذا الجانب بالإضافة إلى إعداد تقارير تعتمد على الخصائص التالية:

- أن يكون التقرير مفهوما لجميع الأطراف؛
- أن يكون ذا أهمية لمستخدمي هذه المعلومات؛
- أن يتمتع بالموثوقية والدقة في القياس والبعد عن التحيز؛
- أن يكون التقدير متنوعا بين الكمي والنوعي حتى يسهل فهمه من طرف المستخدمين المختلفين لهذه التقارير.

إن عدم اليقين الناتج عن الفهم الخاطئ لبعض آثار الشركة التي تظهر أنها إيجابية وتحمل في طياتها الكثير من السلبيات يحتم ضرورة إيجاد معايير تعنى بهذا الشأن، بل وإن هذا المشكل يعتبر أحد أهم مداخل المحاسبة البيئية التي تسعى إلى تطوير معايير بيئية تحدد النشاطات التي لها أثر كبير على البيئة.

الشفافية:[2]

يعني مفهوم الشفافية أن تعلن الشركة بشكل واضح ودقيق وعادل عن سياستها وقراراتها وأنشطتها خاصة فيما يتعلق بالتأثيرات على البيئة والمجتمع والعمال والعملاء، مع ضرورة أن تكون هذه المعلومات متاحة لكل الأطراف ذوي العلاقة، المتأثرين أو المحتمل تأثرهم بنشاطات الشركة.

ومن وسائل الشفافية: الصدق، الأمانة، الإخلاص، الابتعاد عن الشبهات، حسن اختيار العاملين.

---

[1] محمد بولصنام، مرجع سابق، ص 39.

[2] محمد بولصنام، **واقع وآفاق الافصاح الاجتماعي في الجزائر: دراسة حالة قطاع الاتصالات**، مرجع سابق، ص 39.

كما يزيد باحثين عن هذه المبادئ التالية: [1]

الحماية وإعادة الإصلاح البيئي:

يدعوا إلى أن تقوم المؤسسة على حماية وإعادة إصلاح البيئة والترويج للتنمية المستدامة فيما يتعلق بالمنتجات والعمليات والخدمات والأنشطة الأخرى وإدماج ذلك في العمليات اليومية.

القيم والأخلاقيات:

تعمل بموجبه المؤسسة على تطوير وإنفاذ المواصفات والممارسات الأخلاقية المتعلقة بالتعامل مع أصحاب الحق والمصلحة.

تقوية وتعزيز السلطات:

العمل على الموازنة في الأهداف الإستراتيجية والإدارة اليومية بين مصالح المستخدمين والعملاء والمستثمرين والمزودين والمجتمعات المتأثرة وغيرهم من أصحاب الشأن.

الأداء المالي و النتائج:

تعمل المؤسسة على تعويض المساهمين برأس المال بمعدل عائد تنافسي بينما تحافظ في ذات الوقت على الممتلكات والأصول واستدامة هذه العائدات وأن تكون سياسات المؤسسة الهادفة إلى تعزيز النمو على المدى الطويل.

مواصفات موقع العمل:

أن ترتبط أنشطة المؤسسة بإدارة الموارد البشرية لترقية وتطوير القوى العاملة على المستويات الشخصية والمهنية بحسبان أن العاملين يمثلون شركاء قيمين في العمل بما يستوجب احترام حقوقهم في ممارسات عادلة في العمل والأجور والتنافسية والمنافع وبيئة عمل آمنة وصديقة وخالية من المضايقات.

العلاقات التعاونية:

أن تتسم المؤسسة بالعدالة والأمانة مع شركاء العمل وتعمل على ترقية ومتابعة المسؤولية الاجتماعية لهؤلاء الشركاء.

المنتجات ذات الجودة والخدمات:

تحدد المؤسسة وتستجيب لاحتياجات وحقوق الزبائن والمستهلكين الآخرين وتعمل على تعمل تقديم أعلى مستوى للمنتجات وقيمة للخدمات بما في ذلك الالتزام الشديد برضاء وسلامة الزبائن.

---

[1] عريوة محاد، **دور الأداء المتوازن في قياس و تقييم الأداء المستدام بالمؤسسات المتوسطة للصناعات الغذائية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011،ص ص 56،55.

الارتباط الاجتماعي:

تعمل المؤسسة على تعميق علاقات مفتوحة مع المجتمع الذي تتعامل معه تتميز بالحساسية اتجاه ثقافة واحتياجات هذا المجتمع.

تلعب المؤسسة في هذا الخصوص دورا يتسم بالإيجابية والتعاون والمشاركة حيثما يكون ممكنا في جعل المجتمع المكان الأفضل للحياة وممارسة الأعمال.

المطلب الثاني :مداخل و مجالات المسؤولية الاجتماعية.

أولا. مداخل المسؤولية الاجتماعية[1]

1. **الالتزام الاجتماعي** :أن فكرة الالتزام الاجتماعي تتطابق مع المبدأ القائل بان أي تصرف من جانب مؤسسة الأعمال لا يسهم في تحقيق الربح لا ينصح به وبالتالي فان المؤسسة التي تطبق مدخل الالتزام الاجتماعي تكون راعية في تحمل التزاماتها الاجتماعية كما تحددها المعايير السائدة والتشريعات الحكومية فقط، على سبيل المثال"**فيليب موريس**" للأدخنة قبلت أن تحدد إعلاناتها عن السجائر، وقبلت أيضا أن تضع تحذيرا لضرر التدخين على كل علبة سجائر من إنتاجها، ومع ذلك فان هذا التصرف لم يكن من اختيارها بل كان مفروضا عليها من التشريعات الحكومية، الدليل على ذلك أن نفس الشركة استثمرت في الإعلان بكثافة عن منتجاتها ولم تضع نفس التحذير على منتجاتها في البلاد الأخرى لم تصدر التشريع.
2. **رد الفعل الاجتماعي** :طبقا لهذا المدخل، فان المنظمة تتحمل التزاماتها الاجتماعية ولكنها إضافة لذلك تكون راغبة في الاستجابة لمطالب وحاجات أكثر للمجتمع بما يزيد من رفاهيته،على سبيل المثال، فان العديد من المؤسسات تتبرع بمبالغ متفاوتة للإنفاق على أنشطة خيرية أو رياضية أو ثقافية، وينبغي ملاحظة إن دور مؤسسة هنا يقتصر على رد الفعل فقط،وهذا يعني إنها تستجيب لبعض مطالب المجتمعات الخيرية.
3. **الاندماج الاجتماعي**:إن المنظمة تطبق هذا المدخل لا تكتفي بالالتزام الاجتماعي، ولا تتوقف عند رد الفعل الاجتماعي فحسب، بل تتعدى ذلك إلى السعي الجاد للبحث عن وسائل أخرى إضافية لمساعدة المجتمع، من أمثلة تطبيقات هذا المدخل ما اتبعته شركة **ماكدونالد** في الولايات المتحدة الأمريكية عندما أنشأت مراكز لمساعدة عائلات الأطفال المرضى وهذا العمل من جانب الشركة يعتبر خارج نطاق الواجب الاجتماعي، علاوة على انه تم بمبادئه من الشركة، حيث لم يطلب منها القيام بهذا العمل.

[1] علاء الدين عبد الغني محمود، **إدارة المنظمات**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2011، ص ص 50،49.

ثانيا. مجالات المسؤولية الاجتماعية:

تمس ممارسة المسؤولية الاجتماعية من قبل منظمات الأعمال عدة مجالات والتي تكون في العادة مرآة عاكسة لمدى تطبيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة وعليه سنقسم هذه المجالات إلى مجموعات:

- العاملين؛
- المجتمع؛
- الزبائن؛
- البيئة.

1. المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة اتجاه العاملين: [1]

يمثل الاهتمام والإنفاق على الموارد البشرية في المؤسسة استثمارا استراتيجيا، تجني ثماره في الأجلين القصير والبعيد، حيث تمثل العمالة مجالا داخليا من مجالات المسؤولية الاجتماعية، تلتزم المؤسسة فيه بتوفير الخدمات اللازمة لتحسين جودة حياة العاملين ورضاهم الوظيفي، من أجل توفير مناخ مناسب يشجع على بذل المزيد من الجهود والعطاء، وكذلك الانتماء والولاء لصالح المؤسسة وإدارتها، مما يترتب عليه منافع وعوائد اقتصادية مباشرة وغير مباشرة حاضرا ومستقبلا.

و من أهم المساهمات اتجاه العاملين نجد ما يلي:

- توفير سياسات ترقية تعترف بقدرات العاملين وتثمن مجهوداتهم وتحقق لهم الفرص المتساوية؛
- وضع نظام تأمين خاص بالمشاركة مع العاملين والمساهمة في التأمينات الاجتماعية عن العاملين؛
- وضع نظام للرعاية الصحية والعلاج بالمستشفيات؛
- منح للعاملين أجور ومرتبات تحقق لهم مستوى معيشي مناسب؛
- وضع نظام للحوافز والمكافآت اللازمة؛
- إقامة سكن للعاملين أو على الأقل مساعدتهم ماديا في الحصول على السكن المناسب؛
- توفير وسائل نقل من مناطق السكن إلى أماكن العمل والعكس؛
- توفير الأمن الصناعي والعمل على تفادي الحوادث بالمؤسسة وتوفير بيئة نظيفة خالية من التلوث؛
- توزيع حصة العاملين من الأرباح السنوية الموزعة.

[1] بن خديجة منصف و راشي طارق، **دور المسؤولية الاجتماعية في تدعيم تنافسية المؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة المؤسسة الوطنية للدهن بولاية سوق أهراس**، المؤتمر الثالث للعلوم المالية والمصرفية حول حاكمية الشركات والمسؤولية الاجتماعية، جامعة اليرموك،الأردن،18/17 أفريل 2013، ص 139.

2. المسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع (المساهمات العامة) :

يمثل هذا النوع من الأنشطة في الخدمات التي تقدم النفع العام لأفراد المجتمع، والمشاركة مع الحكومة في تقديم تلك الأنشطة بغرض القضاء على المشكلات الاجتماعية، وهذا سوف يخلق مناخا جذابا للاستثمار ويوفر الاستقرار الاجتماعي لفئات المجتمع.

- و من أهم هذه الأنشطة الخاصة بالتفاعل مع المجتمع ما تعلق بمجالات الصحة والإسكان والنقل والمواصلات والفئات الخاصة من خلال ما يلي: التبرع للمؤسسات والجمعيات الخيرية والمنظمات غير الحكومية، المساهمات في مجالات التعليم كإقامة معاهد تعليمية وفنية والتبرعات للطلبة المحتاجين،توفير فرص عمل متكافئة لأفراد المجتمع، رعاية مجموعات خاصة في المجتمع مثل الطفولة المسعفة والمسنين وذوي العاهات، تدعيم الإنفاق على الهيئات الصحية، المساهمة في المجالات الثقافية والأنشطة الرياضية وإقامة الحدائق الخضراء للحفاظ على البيئة، مساعدة أفراد المجتمع في حالة الكوارث الطبيعية والاجتماعية، دفع الضرائب.[1]

3. المسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء أو المستهلكين:[2]

نتيجة للثورة التسويقية أصبح المستهلك في قمة اهتمامات أي منظمة. والجميع يتنافس على تحقيق تلبية مطالبه. فتحسين جودة التعامل مع العملاء يزيد من أرباح المنظمة ويحسن سمعتها في قطاع الأعمال ومن أهم الأنشطة التي تقدمها منظمة الأعمال للعملاء والمستهلكين:

- توفير المعلومات الصادقة والكافية عن السلع والخدمات للمساعدة في اتخاذ قرارات الشراء؛
- توفير منتجات وخدمات عالية الجودة مراعية في ذلك ظروف الصحة والسلامة؛
- الإعلان والترويج الصادق والأمين عن منتجات وخدمات المنظمة؛
- حسن التعامل مع العميل من طرف رجال البيع؛
- توفير خدمة ما بعد البيع والالتزام بتاريخ الضمان؛
- إصدار فواتير صحيحة بالمواصفات الحقيقية للمنتج؛
- الاستماع لشكاوي العملاء ودراستها والتعامل معها بجدية ومحاولة حلها؛
- الدراسة المستمرة لحاجات ورغبات المستهلكين والعمل على تلبيتها.

---

[1] بن خديجة منصف وراشي طارق، مرجع سابق، ص 140.

[2] مقدم وهيبة، **تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية: دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري**، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2013، ص 85.

4. المسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة:[1]

حماية البيئة هي أحد المحددات الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، وهي أيضا جزء لا يتجزأ من المسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال، "حفاظا على الموارد الطبيعية من التدهور وضمانا لحق الأجيال القادمة في نصيب عادل من تلك الموارد". يمكن لمنظمات الأعمال أن تلعب دورا بارزا في حماية البيئة،من خلال تحسين أدائها البيئي واستخدام تقنيات وأساليب الحد من التلوث.

ومن بين الأنشطة البيئية:

- استخدام تكنولوجيا أكثر تطورا لا يضر بالمحيط، والحد من انبعاث الغازات؛
- استخدام قوانين البيئة للحد من التدهور البيئي؛
- إيجاد وسائل بديلة أو طاقة بديلة للمحروقات مثل الطاقة الشمسية وغيرها؛
- الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون.

المطلب الثالث: المناهج الأساسية لدراسة المسؤولية الاجتماعية

تقوم المسؤولية الاجتماعية على خمس مناهج لدراستها وكل منهج يضم أنماط المسؤولية الاجتماعية فيه لذلك سنتعرف في هذا المطلب على المناهج الأساسية لدراسة المسؤولية الاجتماعية وهي:

المنهج الأول:[2]

حيث أن هذا المنهج يقوم على أساس بلورة ثلاثة توجهات أساسية للمسؤولية الاجتماعية معبرا عنها بثلاثة أنماط (porter & kramer,2006 ; 78 - 92):

1. **النمط التقليدي للمسؤولية الاجتماعية:** والذي يقوم فكرته على مبادئ الاقتصاد الحر والقوى المتحكمة فيه والتي ترى أن المنظمة تبنى مسؤوليتها الاجتماعية من خلال التزامها بتقديم السلع والخدمات التي ترضي المجتمع وتستجيب لحاجاته وأن أية التزامات أخرى إضافية فإنها ترجع إلى تقدير المنظمة وإدارتها والتي يجب أن تؤخذ في إطار قدرة المنظمة وإمكانيتها وبما لا يؤثر على أهدافها الاقتصادية وفي مقدمتها تحقيق أقصى الأرباح.
2. **النمط الاجتماعي للمسؤولية الاجتماعية:** وتأسست فكرة هذا النمط استنادا إلى النقد الموجه إلى النمط الاقتصادي، باعتبار أن إطار عمل المنظمة يفترض أن يتسع ليشمل مجمل الأهداف الاجتماعية بالإضافة إلى الأهداف الاقتصادية، حيث ذهبت بعض الطروحات بعيدا في هذا النمط ونادت

---

[1] مقدم وهيبة، مرجع سابق، ص 88.

[2] محمد عاطف ومحمد ياسين، **واقع تبني منظمات الأعمال الصناعية للمسؤولية الاجتماعية: دراسة تطبيقية لأراء عينة من مديري الوظائف الرئيسية في شركات صناعة الأدوية الأردنية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، لا يوجد بلد، 2008، ص ص 33،34.

بضرورة أن تنتقل مسؤولية الرقابة على أعمال المجتمع من المسؤولية الخاصة إلى المسؤولية العامة، وهنا فإن المسؤولية الاجتماعية ما هي إلا التزام المنظمة بالعمل وفق مصالح ومتطلبات المجتمع.

3. **نمط التكاليف الاجتماعية:** والمستند إلى وجهة نظر أكثر تطورا عن طبيعة العقد الاجتماعي الذي أضاف مسؤوليات وأعباء جديدة تفرضها المجتمع بقواها المختلفة على المنظمات، وبهذا فإن المسؤولية الاجتماعية يمكن اعتبارها ومهام جديدة تضاف إلى وظائف رجال الأعمال وبالتالي فإن ما تتحمله المنظمة من مسؤولية اجتماعية يمكن أن تحسب كغيرها من الكلف في ضوء بدائل متعددة القرار.

المنهج الثاني: [1]

وفي هذا المنهج يمكن النظر للمسؤولية الاجتماعية ببعدين أساسيين ينص **الأول** على الداخل ويرتبط بالعاملين وتحسين ظروف عملهم بجميع أشكالها، **الثاني** خارجي مرتبط بالتعامل مع مجموعة من الإشكاليات التي يعاني منها المجتمع، وقد طور ضمن هذا المنهج ثلاث أنماط للمسؤولية الاجتماعية وهي:

1. **النمط الكلاسيكي التقليدي:** وهذا النمط لا يبعد كثيرا على فكرة النمط الاقتصادي المشار إليه سابقا والذي يتمحور حول هدف تعظيم الربح في إطار نظرة عقلانية يؤمن بها مديرو المؤسسات، وكذلك فإن التعامل مع المستهلك لا يخرج على إطار تعظيم الربح هذا، كما أن نظرة الإدارة للعاملين تنطلق من فكرة أن العمل سلعة تباع وتشترى في ضوء العرض والطلب عليها.
2. **النمط الإداري:** والمتضمن أن تحقيق المنفعة الذاتية للمؤسسة بالإضافة إلى تحقيق منفعة المجاميع الأخرى يمثل توجها عقلانيا جديدا للإدارة، حيث إن العلاقة مع المستهلكين تقوم على أساس الموازنة في المصالح وعلى شاكلة العلاقة مع مجهزي المواد الأولية للمؤسسة فعلا عن أن تحقيق رضا المستهلك يعد أمرا حيويا.
3. **النمط البيئي:** حيث أن مسؤولية المنظمة في هذا النمط المحافظة على البيئة وتحقيق نوعية حياة أفضل للعاملين وللمجتمع ككل. كذلك فإن ما هو نافع و ضروري للمجتمع يجب أن يحظى بعناية خاصة من قبل إدارة المنظمة.

المنهج الثالث:

وفي إطار هذا المنهج الذي وضع أسسه الباحث caroll والمتضمن دراسة المسؤولية الاجتماعية ضمن أربع عناصر والتي تم ذكرها آنفا.

المنهج الرابع: [2]

والذي يقوم على ثلاث أنماط مختلفة لتبني المسؤولية الاجتماعية من قبل المنظمات وهي:

---

[1] محمد عاطف ومحمد ياسين، مرجع سابق، ص ص 34،35.

[2] محمد الصيرفي، **المسؤولية الاجتماعية للإدارة**، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر، 2007، ص ص 68،69.

المسؤولية الاقتصادية: والذي تبناها الاقتصادي الأمريكي الحائز على جائزة نوبل**Milton friedman** يشير إلى أن المدراء هم محترفون وليس مالكين للأعمال التي يديرونها لذلك فهم يمثلون مصالح المالكين فمهمتهم إنجاز أعمالهم بأحسن حال من أجل تحقيق أرباح ضخمة وهو ما تركز عليه المنشآت من أجل التركيز على تضخيم الربح للمالكين بغض النظر عن الأهداف الاجتماعية والتي إذا ما قدروا أن ينفقوا عليها من الأموال والتي قد تخفض من الأرباح نتيجة لهذا الصرف على هذا الجانب مما يلحق بالملكين، وأيضا ما تم رفع الأسعار للتعويض على الجانب الاجتماعي فإن المستهلكين سيخسرون أيضا وإذا امتنعوا عن شراء المنتجات فإن المبيعات سوف تنخفض وبالتالي تتدهور المنشأة.

النمط الاجتماعي للمسؤولية: وتركز المنشآت على الجانب الاجتماعي ومتطلباته وحاجاته في جميع قراراتها ومثال ذلك جماعات السلام الأخضر **green peace** فهي جماعات تقدم نفسها كأحزاب اجتماعية صرفة تمثل هذا النمط وتحت المنشأة التي تبنية لذلك تجد المنشأة صعوبة كبيرة في أن توقف متطلبات أدائها الاقتصادي ومتطلبات الاتجاه الاجتماعي سواء كان ذلك على الصعيد الداخلي أو الخارجي.

النمط الاقتصادي . الاجتماعي للمسؤولية: يعتبر هذا النمط أكثر توازنا من غيره فإدارة المنشأة لا تمثل مصالح المالكين فقط بل تتطلع إلى أمور أخرى عديدة لها علاقة بتلك المصالح مثل الحكومة والمجتمع وهناك أفكار تدعم هذا الاتجاه منها اتساع عمليات الخصخصة الذي أدى إلى تطلع المجتمعات إلى منشآت الأعمال لتتحمل مسؤوليتها في تقديم ما كانت تضع به الحكومة اتجاه المجتمع والبيئة.

المنهج الخامس: منهج المسؤولية الاجتماعية الشاملة[1]

في إطار هذا المنهج تتجسد المسؤولية الاجتماعية والأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال بثلاث أبعاد مهمة:

البعد الخير الشامل: يتضمن هذا البعد تبرعات إنسانية وهبات الإحسان المستمرة للمجموعات غير الهادفة إلى الربح من جميع الأصناف. وتقع هذه التبرعات في إطار استراتيجية خيرية تتبعها المنظمة على الأمد البعيد دعما لقضية مهمة من قضايا المجتمع، فمثلا شركة ماكدونالد للوجبات السريعة أسست ودعمت عددا كبيرا من المساكن المخصصة لإيواء العوائل التي يوجد لديها أطفال مرضى مرضا عضالا دائما ويحتاج إلى علاج مستمر بعيد عن منطقة سكن العائلة. ويقع ضمن نفس الإطار إسناد مؤسسة شومان في المملكة الأردنية الهاشمية للباحثين والطلاب من خلال الإنفاق المستمر على مكتبة شومان والخدمات المتنوعة.

[1] طاهر محسن منصور الغالبي وصالح مهدي محسن العامري، **المسؤولية الاجتماعية و أخلاقيات الأعمال: الأعمال و المجتمع**،مرجع سابق،ص 67.

بعد المسؤولية الشاملة:

ويشمل هذا على جميع المبادرات الاجتماعية مثل تشغيل العاملين من الأقليات والعمل على تحسين البيئة وتقليل التلوث وترشيد استخدام الطاقة و الاستغلال العقلاني للموارد وتأمين بيئة عمل صحية ونظيفة وإنتاج منتجات أمينة وغيرها من الأمور التي تعكس مسؤولية عالية اتجاه المجتمع.

بعد السياسة الشاملة:

ويشمل هذا البعد موقف المنظمة الذي تتبناه اتجاه القضايا السياسية والاجتماعية المثارة بقوة بالمجتمع،ومن المعلوم أن هذه القضايا تتجدد وتتغير باستمرار بسبب التطور الحاصل في المجتمع وانعكاسات هذا التطور خاصة التكنولوجي على الجانب الاجتماعي والسياسي والثقافي. لذلك تبادر المنظمة إلى تحمل طواعية بعضا من متطلبات هذا الدور للمجتمع بصورة عامة أو بعض فئاته بشكل خاص.

المطلب الرابع: عناصر المسؤولية الاجتماعية:[1]

تتكون المسؤولية الاجتماعية من عناصر مترابطة ينمي كل منها الآخر ويدعمه ويقويه ويتكامل معه،وحتى تكون هذه العناصر مبنية على أسس قوية لا بد من توفر درجة عالية من الحس بالمسؤولية الاجتماعية وذلك بتوفرها على ثلاث جوانب ضرورية وهي: الاهتمام، الفهم والمشاركة.

1. **الإهتمام**: ويتضمن الارتباط العاطفي بالجماعة وحرص الفرد على سلامتها وتماسكها واستمرارها وتحقيق أهدافها، وللاهتمام مستويات منها:

الانفعال مع الجماعة: حيث يسافر الفرد وبصورة آلية حالتها الانفعالية لمجرد أنه يعتبر نفسه في قلب المسؤولية فيتعاون ويتفاعل بحماس تلقائيا مع الجماعة ويرى أن مسايرته لها موضوعية ومنطقية. أما الانفعال بالجماعة فيحدث بصورة إدارية حيث يأتي تضامنه مع الجماعة بناءا على قناعة ذاتية منه،فيجعل أهدافها محور اهتماماته ويتفاعل معها بصدق وشفافية...و**التوحد مع الجماعة** هو شعور الفرد بالوحدة المصيرية معها، التأثر بها لدرجة أنه يرى في خيرها خيره وكأنها امتداد لنفسه، يسعى من أجل مصلحتها ويبذل كل جهده من أجل إعلاء مكانتها ويشعر بالفوز إن فازت أو بالأمن كلما خيم عليها الأمن، والوطنية هي أوضح نماذج التوحد مع المجتمع، ويندرج الانتماء المتعقل في مستويات اهتمامه وتأمله ويلتقي معها في تقارب فكري، ويغامر في سبيل الدفاع عن طموحاتها وأهدافها، وفي ذلك أحد أبعاد القوة لضمان التماسك والتكافل الاجتماعي.

2. **الفهم**: ويتضمن فهم للجماعة والقوى النفسية المؤثرة في أعضائها، فهمه لدوافع السلوك الذي تنتهجه خدمة لأهدافها، وأيضا، استيعابه للأسباب التي جعلته يتبنى مواقفها. إن الفهم الصحيح يدعم مشاركة الفرد في القيام بمسؤولياته وهو أيضا يشترط الالتزام بأخلاقيات المجتمع ومسايرة المعايير والاهتمامات الاجتماعية

[1] خالد يوسف برقاوي، **آراء الشباب الجامعي حول المسؤولية الاجتماعية دراسة استطلاعية لآراء طلاب و طالبات جامعة أم القرى بمكة المكرمة**، الملتقى السنوي لمركز الأحياء لمكة المكرمة بعنوان " المسؤولية الاجتماعية"، 1429 هـ، ص ص 12،11.

ومقاومة الضغوط وتنسيق الجهد الشخصي التعاوني، كما يشمل التقارب الفكري والمساهمة في المناقشة المتعلقة وتحديد النقاط التي يجب اعتمادها للوصول إلى الغاية التي تخدم المصلحة العامة...التعاطي العقلاني يجعلنا نواجه الأزمات مواجهة مسؤولة وحين يكون استعدادنا لتحمل المسؤولية الاجتماعية معتمدا على القوى الذاتية (العقل والعاطفة والتكامل النفسي) يعطي ثماره الجيدة.

والفهم يعني إدراك الفرد للظروف المحيطة بالجماعة، ماضيها وحاضرها وقيمتها واتجاهاتها، والأدوار المختلفة فيها، كما يقتضي تقدير المصلحة العامة والدفاع عن الوطن والعمل على رفعته وازدهاره.

3. **المشاركة**: المشاركة مسؤولية وهي الأرضية الأساسية لحياة اجتماعية مشرقة مستقرة. تظهر المشاركة قدر الفرد وقدرته على القيام بواجباته وتحمل مسؤولياته بضمير حي وروحية صافية، وإدارة ثابتة،والمقصود مشاركة الفرد في أعمال تساعد في تحقيق الهدف الاجتماعي حين يكون مؤهلا اجتماعيا لذلك، ولها ثلاث جوانب:

أولها: التقبل، أي تقبل الفرد للدور أو الأدوار الاجتماعية التي يقوم بها والملائمة له في إطار ممارسة سليمة.

ثانيها: التنفيذ، حيث ينفذ الفرد العمل وينجزه باهتمام وحرص ليحصل على النتيجة التي ترضيه وترضي الآخرين وتخدم الهدف.

و**ثالثها**: التقييم حيث يقيم كل فرد عمله وفقا لمعايير المصلحة العامة والأخلاق.

وتلعب الثقافة دورا في مجال المشاركة الاجتماعية، فالثقافة هي همزة الوصل بين الفرد والواقع الاجتماعي. منها تعلم أصول العلاقات الإنسانية ونستدل على سبل التعايش الإنساني والاجتماعي السليم.

هذه الجوانب لابد من توفرها في عناصر المسؤولية الاجتماعية والمعدة في الجدول التالي:

الجدول(3. 1): عناصر المسؤولية الاجتماعية

جماهير المؤسسة	جوانب المسؤولية الاجتماعية
المالكون	• تحقيق أكبر ربح ممكن؛ • تعظيم قيمة السهم والمنشأة ككل؛ • رسم صورة محترمة للمنشأة في بيئتها؛ • حماية أصول المنشأة؛ • زيادة حجم المبيعات.
العاملون	• رواتب و أجور مجزية؛ • فرص تقدم وترقية؛ • تدريب وتطوير مستمر؛

	• عدالة وظيفية؛ • ظروف عمل مناسبة؛ • رعاية صحية؛ • إجازات مدفوعة؛ • إسكان للعاملين ونقلهم.
العملاء	• منتجات بنوعية جيدة؛ • أسعار مناسبة؛ • إتاحة المنتج ويسر الحصول عليه؛ • الإعلان الصادق؛ • منتجات أمينة عند الاستعمال؛ • إرشادات بشأن استخدام المنتج ثم التخلص منه أو من بقاياه بعد الاستعمال.
المنافسون	• منافسة عادلة ونزيهة؛ • معلومات صادقة و أمينة؛ • عدم سحب العاملين من المنافس بوسائل غير نزيهة.
المجتمع	• المساهمة في دعم البنية التحتية؛ • توظيف المعوقين؛ • خلق فرص عمل جديدة؛ • دعم الأنشطة الاجتماعية؛ • المساهمة في حالة الطوارئ والكوارث؛ • الصدق في التعامل وتزويده بالمعلومات الصحيحة؛ • احترام العادات والتقاليد السائدة.
البيئة	• الحد من تلوث الهواء والتربة؛ • الاستخدام الأمثل والعادل للموارد خصوصا غير المتجددة منها؛

	• تطوير الموارد و صيانتها؛ • التشجير وزيادة المساحات الخضراء؛ • عدم طرح منتجات غير ضارة.
الحكومة	• الالتزام بالتشريعات والقوانين والتوجهات الصادرة من الحكومة؛ • احترام تكافؤ الفرص بالتوظيف؛ • تسديد الالتزامات الضريبية والرسوم الأخرى وعدم التهرب منها؛ • المساهمة في الصرف على البحث والتطوير؛ • المساهمة في حل المشكلات الاجتماعية مثل القضاء على البطالة؛ • المساعدة في إعادة التأهيل والتدريب.
جماعات الضغط الاجتماعي	• التعامل جيد مع جمعيات حماية المستهلك؛ • احترام أنشطة جماعات حماية البيئة؛ • احترام دور النقابات العالية والتعامل الجيد معها.

المصدر: شيماء السيد سالم، **الاتجاهات الحديثة في التسويق**، الآفاق المشرقة للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص ص 84،85.

المبحث الثالث: مزايا ومعايير تطبيق المسؤولية الاجتماعية

تناولنا في المباحث السابقة كل ما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية من ماهيتها إلى أساسياتها لنتناول في هذا المبحث على استراتيجيات التعامل وكيفية تطبيق المسؤولية الاجتماعية والفوائد المترتبة عنها والموزعة على المطالب التالية:

المطلب الأول: إستراتيجيات التعامل مع المسؤولية الاجتماعية واتجاهات نشرها

من خلال ما سبق تعرفنا على كل ما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية ومدى أهميتها في المجتمع وخاصة أمام التطور والسباق الذي يشهده العصر، أصبح لزاما على المؤسسات ورجال الأعمال أن تتعامل مع المسؤولية

الاجتماعية بالعمل على تفعيل الأداء الاجتماعي إلى جانب الأداء الاقتصادي وعلى هذا الأساس سنتعرف في هذا المطلب على إستراتيجيات التعامل مع المسؤولية الاجتماعية وكيفية نشرها وزيادة الوعي اتجاهها.

أولا. إستراتيجيات التعامل مع المسؤولية الاجتماعية:

مما لا شك فيه أن المسؤولية الاجتماعية أخذت حيزا لا بأس فيه، بحيث أن المؤسسات مطالبة باحترام مصلحة المجتمع بالإضافة إلى مصلحتها وكان لهذا تأثير كبير حول سمعة المؤسسة وزيادة مساحتها واحتكارها للسوق. ولكن السؤال المطروح هو هل كل المؤسسات تتعامل بنفس الأسلوب مع المسؤولية الاجتماعية؟ هذا ما سنتعرف عليه فيما يلي:[1]

1. **إستراتيجية الممانعة أو عدم التبني:** وتعرض هذه الإستراتيجية اهتماما بالأولويات الاقتصادية لمنظمات الأعمال دون تبني أي دور اجتماعي لأنه يقع خارج نطاق مصالحها التي يجب أن ترتكز على تعظيم الربح والعوائد الأخرى.
   - بمعنى تجنب الاتفاق على الأنشطة الاجتماعية والتركيز على الأولويات الاقتصادية.
2. **الإستراتيجية الدفاعية:** القيام بدور اجتماعي محدود جدا وبما يتطابق مع المتطلبات القانونية المفروضة فقط وهو لحماية المنظمة من الانتقادات وبالحد الأدنى، ويقع هذا الدور ضمن المتطلبات الخاصة بالمنافسة وضغوط الناشطين في مجال البيئة.
   - القيام بالحد الأدنى القانوني المفروض من الدور الاجتماعي لحماية المنظمة.
3. **استراتيجية التكيف:** هنا تخطو المنظمة خطوة متقدمة أخرى باتجاه المساهمة بالأنشطة الاجتماعية من خلال تبني الإنفاق في الجوانب المرتبطة بالمتطلبات الأخلاقية والقانونية إضافة إلى الإقتصادية. حيث يكون لها دور اجتماعي واضح من خلال التفاعل مع الأعراف والقيم وتوقعات المجتمع.
   - قبول دور اجتماعي ومحاولة الوفاء بجوانب اقتصادية وأخلاقية وقانونية.
4. **إستراتيجية المبادرة التطوعية:** تأخذ الإدارة هنا زمام المبادرة في الأنشطة الاجتماعية وذلك بالاستجابة للكثير من المتطلبات الاجتماعية وفقا لتقديرات المدراء وتنسيباتهم وفق المواقف المختلفة. تتميز هذه الإستراتيجية بأن الأداء الشامل لمنظمة الأعمال يأخذ دائما في الاعتبار أن لا تكون القرارات المتخذة أو التصرفات ذات أثر معاكس لتطلعات المجتمع ومصلحته.
   - تبني دور اجتماعي واسع جدا بحيث تؤخذ مصلحة المجتمع وتطلعاته في كل قرارات المؤسسة.

[1] طاهر محسن منصور الغالبي وصالح مهدي محسن العامري **الإدارة و الأعمال**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر،الأردن، 2008، ص ص 96،97.

والجدول التالي يعرض خلاصة الحال والأداء لكل مدخل من المداخل الأربعة أعلاه في استجابة مؤسسات الأعمال نحو متطلبات المسؤولية الاجتماعية، كما عرفناه، في مجتمعاتها.

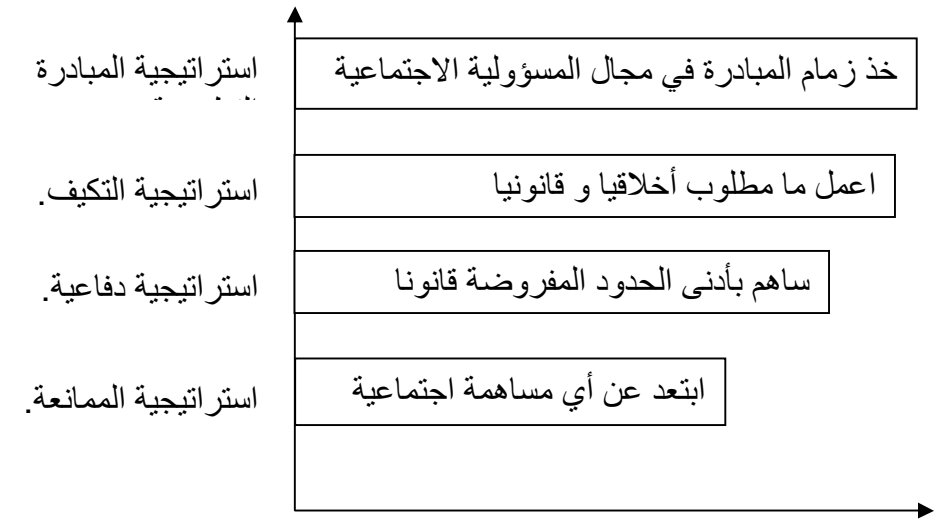
الجدول (1 . 3): إستراتيجيات التعامل مع المسؤولية الاجتماعية

المدخل	الحال	الأداء
الخانق(الإستراتيجية الممانعة)	ينكر المسؤولية	العمل بأقل مم هو مطلوب
المكتفي(الدفاعية)	يعترف بالمسؤولية لكنه يمنعها	أقل العمل المطلوب
المعاون(استراتيجية التكيف)	قبول المسؤولية	عمل ما هو مطلوب
الفاعل(المبادرة التطوعية)	التحسب للمسؤولية	العمل أكثر مما هو مطلوب

المصدر: زاهد الديري و سعادة الخطيب، **إدارة المؤسسات الاجتماعية**، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة، الأردن، 2011، ص219.

ويمكن أن نصور ما تقدم من أفكار في المخطط التالي:

الشكل رقم(1 .4): تدرج الدور الاجتماعي للمؤسسة.



المصدر: طاهر محسن منصور الغالبي وصالح مهدي محسن العامري، مرجع سابق، ص98.

ثانيا. اتجاهات نشر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات:

الهدف من كل الدراسات السابقة أجنبية كانت أو عربية نشر الوعي حول هذا الموضوع وتسليط الضوء عليه والعمل على نشره بين المؤسسات وكذا في المجتمع وإخضاع المؤسسات للعمل به أن لم تتطوع هي بذلك

من خلال مطالبة الأفراد لها بضرورة العمل بالمسؤولية الاجتماعية ومختلف أطراف المجتمع لذلك سنتعرف على سبل نشر المسؤولية الاجتماعية للشركات من خلال ثلاثة اتجاهات التالية:[1]

- **المساهمة المجتمعية التطوعية:** يلقى هذا المجال معظم الاهتمام في الدول التي يكون فيها الحوار حول المسؤولية الاجتماعية للشركات حديثا نسبيا. ومن الممكن أن يتضمن ذلك الهبات الخيرية وبرامج التطوع والاستثمارات المجتمعية طويلة الأمد في الصحة أو التعليم أو المبادرات الأخرى ذات المردود المجتمعي.
- **العمليات الجوهرية للأعمال و سلسلة القيمة:** غالبا ما تكون رؤية وقيادة الأفراد والمنظمات الوسيطة الضرورية لإدخال المسؤولية الاجتماعية للشركات. وتستطيع أي شركة من خلال التفاعل النشط مع موظفيها، تحسين الظروف والأوضاع وتعظيم فرص التنمية المهنية. ومن ذلك تطبيق إجراءات لتقليل استهلاك الطاقة و المخلفات. و تستطيع الشركات أن تكفل صدق وسهولة الاتصالات مع عملائها. ومن ناحية تأثيراتها غير المباشرة عبر سلسلة القيم ومواثيق الشرف في تدبير الاحتياجات وبرامج بناء القدرات، كما تستطيع الشركات مساعدة مورديها وموزعيها على تحسين أداء قوة العمل والحد من الضرر البيئي.
- حشد التأييد المؤسس وحوار السياسات والبناء المؤسس، على الصعيد الداخلي، تقوم قيادات المسؤولية الاجتماعية للشركات بوضع الرؤية وتهيئة المناخ العام الذي يمكن للعاملين من خلاله تحقيق التوازن المسئول بين المتطلبات المتعارضة لزيادة الأرباح والمبادئ. أما على الصعيد الخارجي فإن كثيرا من رؤساء مجالس الإدارات وكبار المديرين يقومون بقيادة مشاركة الأعمال في قضايا التنمية بمفهومها الأوسع، و يؤيدون المبادرات الخاصة بالصناعة وغيرها من المبادرات.

المطلب الثاني:أسس تطبيق المسؤولية الاجتماعية

إن إطار تنفيذ نظام المسؤولية المجتمعية في المؤسسات يسير وفقا لحلقة (ديمنج) في إدارة الجودة الشاملة،والتي تعتمد على المراحل الأربعة التالية: التخطيط، التطبيق، الفحص (التحقيق)، التحسين. ويمكن ترجمة هذه المراحل إلى ست مهام رئيسية كالآتي:

مرحلة التخطيط[2]:

أ. **تقييم الوضع الحالي للمؤسسة بما يحص برامجها للمسؤولية الاجتماعية:**ويكون ذلك من خلال المرور بالنقاط التالية:

---

[1] عيسى محمد غزالي، المسؤولية الاجتماعية للشركات، **جسر التنمية**، المعهد العربي للتخطيط، العدد التسعون، السنة التاسعة،الكويت،فبراير/شباط 2010، ص 7.

[2] صالح الحموري و رولا المعايطة، **المسؤولية المجتمعية للمؤسسات (من الألف إلى الياء)**، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص ص 126،127.

1.بتأسيس فريق عمل معين من الإدارة العليا والوسطى يضم ممثلين عن محلية الإدارة أو المالكيين والإدارة العليا ومتطوعين وحدات مختلفة من داخل المؤسسة بالإضافة إلى ممثلين أخريين من كبار الموظفين في الموارد البشرية والخدمات البيئية والصحة والسلامة والعلاقات الاجتماعية والشؤون القانونية والمالية والاتصالات....

2.تطوير ووضع تعريف عملي للمسؤولية الاجتماعية :

من خلال طرح مفهوم المسؤولية الاجتماعية في الاجتماعات والاتفاق على الصيغة المناسبة المؤسسة ومن الممكن أن يشمل هذا التعريف الأسلوب الأمثل الذي تعمل به المؤسسة علي إحداث التكامل ما بين أهدافها الاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية مع المحافظة في ذات الوقت على توقعات أصحاب المصلحة.

3.استعراض وثائق المؤسسة، والعمليات والأنشطة :

- وثائق المؤسسة الرئيسية: ويشمل ذلك رسالة المؤسسة وسياسات المتبعة والاستراتجيات المرسومة،وخطة الاتصال مع الأطراف المعنية وسلسلة الموردين وسلسلة القيمة ،ومدونة السلوك الأخلاقي إن وجدت.
- العمليات :كافة العمليات المنفذة في المؤسسة ابتداء من تامين مواد أولية وانتهاء بوصول المنتج والخدمة لمتلقي الخدمة.
- نشطات المؤسسة :المرتبطة مباشرة بتقديم المنتجات والخدمات للمتعاملين، والمرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية.

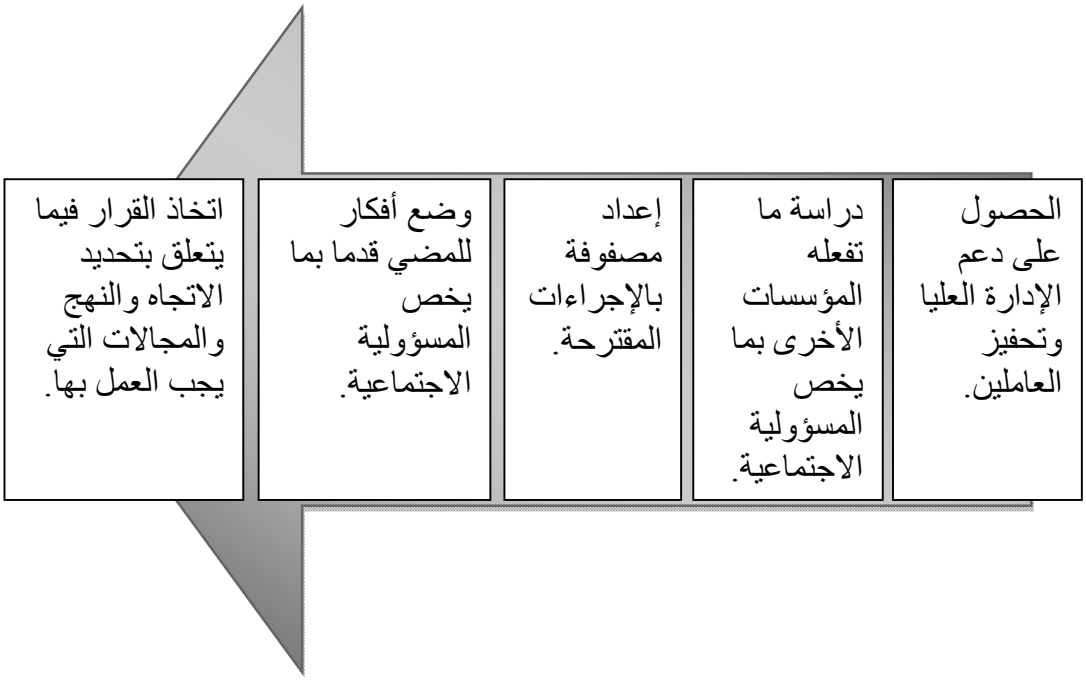
4.تحديد وإشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين.

ب. **وضع إستراتيجية للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة؛**

ج. **تطوير استراتيجية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.**

يتم تطوير استراتيجية المسؤولية المجتمعية للمؤسسات، من خلال الخطوات التالية:

الشكل (5): خطوات تطوير استراتيجية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات



المصدر: رولا المعايطة وصالح الحموري، **المسؤولية المجتمعية للمؤسسات (من الألف إلى الياء)**،الطبعة الأولى، مرجع سابق، ص 149.

إن الإستراتيجية الجيدة للمسؤولية الاجتماعية تحدد مايلي:

- التوجه العام الذي ترغب المؤسسة بالمضي نحوه فيما يتعلق بتحمل المسؤولية الاجتماعية؛
- النهج الأساسي لمواصلة العمل؛
- الأولويات المحددة؛
- الخطوات الفورية القادمة.

ثانيا: مرحلة التنفيذ [1]:

أ. **تطوير وإعداد التزامات ومواثيق المسؤولية الاجتماعية التي يجب المضي بها** ويتم اشتقاق هذه الالتزامات من تقييم المسؤولية الاجتماعية وإستراتيجيتها في المؤسسة، ويتم تطويرها تحديدا عند تحول المؤسسة من التخطيط إلى التنفيذ من خلال :

1. مسح الالتزامات الحالية فيما يخص المسؤولية الاجتماعية وذلك بطرح عدة أسئلة منها :

- من هم الأشخاص والمؤسسات الذين اشتركوا في عملية تطوير هذه الالتزامات؟

[1] صالح الحموري و رولا المعايطة، **المسؤولية المجتمعية للمؤسسات (من الألف إلى الياء)**، مرجع سابق، ص ص 153،156.

- هل ينبغي مشاركة ذات الأشخاص والمؤسسات الذين ذكروا في البند الأول في التزامات المسؤولية الاجتماعية الخاصة بالمؤسسة؟
- ما هي الأهداف التي تحدد عملية تطوير التزامات المسؤولية الاجتماعية ؟
- هل يمكن لقضية محددة في مجال المسؤولية الاجتماعية تم تحديدها من قبل المؤسسة,ان تحل أو تناقش ,من خلال استخدام التزامات المسؤولية الاجتماعية المشابهة؟

2. فتح حوار مع أصحاب المصلحة الرئيسيين :وهو شرط أساسي لنجاح التزامات المسؤولية الاجتماعية المستقبلية بشكل فاعل في المؤسسة .
3. إعداد نسخة أولية للخطة : يجب أن تتم صياغة التزامات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات،بلغة مبسطة ،وان تحتوي على البيانات الأزمة ،وان تكون الالتزامات واضحة وموجزة.

ومن المستحسن أن يتم إشراك أعضاء مجموعة العمل، في إعداد المسودة،كما يفضل أن تقوم المؤسسة باستخدام الوثائق الموجودة ،والرجوع إليه،عند إعداد تلك المسودة.

4. التشاور مع أصحاب المصالح.
5. مراجعة الالتزامات بشكل نهائي والعمل على نشرها.

ب. تنفيذ الالتزامات: من خلال:

- تطوير هيكلة متكاملة لصنع القرار فيما يخص المسؤولية الاجتماعية؛
- إعداد و تنفيذ خطة عمل للمسؤولية الاجتماعية؛
- تحديد أهداف قابلة للقياس وتحديد مقاييس الأداء أي يجب أن تتصف بالصفات التالية:

. محددة؛

. مقاسه(قابلة للقياس)؛

. يمكن تطبيقها؛

. موثوقة؛

. لها إطار زمني.

- تشجيع الموظفين وغيرهم ممن تنطبق عليهم الخطة على المشاركة؛
- تصميم وتنفيذ برامج تدريبية في المسؤولية الاجتماعية؛
- وضع آليات لمعالجة مشاكل السلوك المثير للمشاكل؛
- وضع خطط لتفعيل الاتصالات الداخلية والخارجية.

ثالثا. مرحلة التحقق:[1] يتم التحقق من التقدم الحاصل و إعداد تقرير بذلك من خلال:

1. قياس الأداء والتحقق منه: من خلال قياس المؤشرات المتحققة، ومقارنتها مع القراءة المستهدفة الموضوعة لهذا الهدف، في مرحلة التخطيط، ومن ثم تحديد جوانب القصور والضعف ليتم العمل على تحسينها وتطويرها بأسرع وقت؛
2. إشراك و إدماج أصحاب المصلحة: وذلك للتعرف على جوانب القصور والضعف، بغية العمل على تحسينها وتطويرها بأسرع وقت؛
3. إعداد وتقديم تقرير الأداء: تجهيز تقارير سنوية عن مدى إنجاز الخطة الموضوعة مسبقا، وبيان المشاركات في نشاطات المسؤولية الاجتماعية، مع عمل مقارنات مع نتائج سابقة، أو مع مؤسسات أخرى، والعمل على نشرها وبعدة وسائل.

رابعا. مرحلة التحسين:[2] و تتم عملية التقييم و التحسين من خلال مايلي:

1. تقييم الأداء؛
2. تحديد الفرص المتاحة للتحسن؛
3. إشراك أصحاب المصلحة.

المطلب الثالث: معايير و عوامل نجاح قيام المسؤولية الاجتماعية

أولا . معايير نجاح قيام المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة:

إن نجاح الشركات بدورها في المسؤولية الاجتماعية يعتمد أساسا على التزاماتها بثلاثة معايير:[3]

1. الاحترام والمسؤولية اتجاه العاملين وأفراد المجتمع؛
2. دعم المجتمع و مساندته؛
3. حماية البيئة سواء من حيث الالتزام بتوافق المنتج الذي تقدمه الشركة مع البيئة، أو من حيث المبادرة بتقديم ما يخدم البيئة ويحسن الظروف البيئية في المجتمع.

وقد أصبحت هذه المعايير في الوقت الراهن، معايير أساسية في تقييم إدارة مؤسسات الأعمال، ولم يعد تقييم مؤسسات القطاع الخاص، والذي كان يعتمد على ربحيتها، أو سمعتها اعتمادا على مراكزها المالية فقط،هو الأساس في تقييمها، أصبح تقييم مؤسسات الأعمال الآن يعتمد على قدرة المؤسسة على خلق بيئة عمل قادرة على التعامل مع التطورات المتسارعة في الجوانب الاقتصادية والإدارية والتكنولوجية والبيئية. كما

---

[1] صالح الحموري و رولا المعايطة، **المسؤولية المجتمعية للمؤسسات (من الألف إلى الياء)**، مرجع سابق، ص 164.

[2] صالح الحموري و رولا المعايطة، **المسؤولية المجتمعية للمؤسسات (من الألف إلى الياء)**، مرجع سابق، ص165.

[3] خليل عبد الله المدني، **المسؤولية الاجتماعية للشركات ومؤسسات الأعمال الاجتماعية**، المؤتمر الرابع للمسؤولية الاجتماعية،الخرطوم،12/ 13 مارس 2014، ص 6.

تنبهت المؤسسات الأعمال إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الأضلاع الثلاثة التي عرفها مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة، وهي" النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي وحماية البيئة".

ثانيا . عوامل نجاح المسؤولية الاجتماعية للشركات: يرتبط نجاح الشركات في تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية، بالعديد من العوامل المرتبطة بالرؤية والتنظيم وزهي كالتالي[1]:

- ضرورة الإيمان بقضية المسؤولية الاجتماعية نحو المجتمع،
- قيام الشركة بتحديد رؤية واضحة نحو الدور الاجتماعي الذي تريد أن تتبناه والقضية الرئيسية التي ستهتم بالعمل على المساهمة في معالجتها.
- قيام الشركة بتخصيص مسؤول متفرغ لهذا النشاط وتحدد له الأهداف والمخططات المطلوبة
- الاهتمام بجعل هذه البرامج الاجتماعية قائمة بذاتها مستقبلا وتعمل على تغطية مصروفاتها ذاتيا.
- الحرص على تقديم هذه البرامج بأداء قوي ومتميز وجودة عالية.
- حسن إدارة الجوانب الاجتماعية التي تبرز أثناء قيام الشركات بنشاطها الاقتصادي، وتتمثل هذه الجوانب في الالتزام البيئي واحترام قوانين العمل وتطبيق المواصفات القياسية والتي تمثل تحديا للشركات.

.

[1] عرابة رابح وبن داودية وهيبة، المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها في التنمية: عرض تجارب بعض الشركات العالمية، ص 6، على الرابط: www.dawahmemo.com يوم21 .5 .2016 على الساعة 11:30.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل توصلنا إلى أن موضوع تطبيق المسؤولية الاجتماعية ضرورة قصوى لأي مؤسسة تسعى إلى النمو والاستمرار والمشاركة في المنافسة الحاصلة في السوق. لذلك على المؤسسات الإدراك والوعي بأهمية هذا الموضوع وتبنيه طواعية بالإضافة إلى تبنيه من قبل الحكومات بوضع تشريعات وقوانين منظمة له وملزمة بتطبيقه.

إلا أنه ونظرا لأهمية هذا الموضوع وكبر حجمه وجب على الفكر المحاسبي والمحاسبة مواكبة هذا التطور بإنشاء فرع جديد يتابع سير المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة وهو "**محاسبة المسؤولية الاجتماعية** " الذي سنتطرق إليه في الفصل الموالي.

الفصل الثاني:

الإطار النظري لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية

تمهيد:

من مميزات المحاسبة أنها تتصف بالديناميكية والمرونة وفقا للمتطلبات واحتياجات مستخدميها في ظل التطور و التغير الذي يشهده العصر، صاحب هذا التطور انتشار الوعي من قبل الهيئات والحكومات والأفراد...وأصبحت مصلحة الفرد تكمن في مصلحة الكل وهذا ما عرف **"بالمسؤولية الاجتماعية"** إلا أن هذا المفهوم احتاج إلى مساءلة ومتابعة من قبل الهيئات الداعية والمستخدمين ومختلف أطراف المجتمع بمعنى أنه ارتأت الضرورة إلى البحث عن محاسبة تهتم بهذا المفهوم وكانت آخر ما توصل إليه الفكر المحاسبي فظهرت وعرفت: **"بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية"** وسنتعرف عليها بالتفصيل في هذا الفصل.

المبحث الأول: ماهية محاسبة المسؤولية الاجتماعية

إن تاريخ وجود المحاسبة قديم جدا فوجدت بوجود الإنسان واحتلت مكانة جد مهمة في حياة الفرد بالدرجة الأولى وبين المؤسسات والمجتمع بالدرجة الثانية، ولأنها تتصف بالديناميكية فقد عرفت تطورات جذرية في إطار تطور الفكر المحاسبي كان آخر هذه التطورات ظهور فرع جديد وهو ما يعرف: **"بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية"**، لذلك سنتعرف فهذا المبحث عن ماهية محاسبة المسؤولية الاجتماعية الموضحة في المطالب التالية:

المطلب الأول: نشأة محاسبة المسؤولية الاجتماعية

نظرا لظهور المسؤولية الاجتماعية في الوسط كان لزاما على الفكر المحاسبي أن ينشأ فرع جديد من المحاسبة سمي **بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية** لذلك سنتناول في هذا المطلب مراحل ظهور محاسبة المسؤولية الاجتماعية بحسب التطورات التي اكتست المحاسبة في ظل تطور الفكر المحاسبي:

المرحلة الأولى[1]: وتمثل هذه المرحلة مرحلة **إنشاء وتكوين الجانب الفني للمحاسبة** وتعكس هذه المرحلة التي تمتد جذورها إلى 4500 سنة قبل الميلاد، رغبة الأفراد في الاحتفاظ بسجلات لمتابعة ممتلكاتهم وإثبات التعديلات التي تطرأ على هذه الممتلكات. ولقد كانت وظيفة المحاسب تهدف بالدرجة الأولى إلى المحافظة على الأموال والممتلكات وبازدياد نطاق المعاملات ظهرت الحاجة إلى نظام لضبط عملية التسجيل في الدفاتر والحسابات فظهرت طريقة **"القيد المزدوج"**، وباستخدام نظرية القيد المزدوج أصبح لدى المحاسبين ما يمكن تسميته **"بنظرية تشخيص الحسابات"**، وهي عبارة عن مجموعة من القواعد التي تنظم عملية الإثبات في الحسابات. حيث ركزت نظرية تشخيص الحسابات على أهداف تحديد المركز المالي وهي اهتمامات أصحاب الأموال في ذات الوقت، إلا أنه نتيجة تشعب الأعمال وظهور الرغبة من قبل أصحاب الأموال في تحديد مدى نجاح المشروع في تحقيق أغراضهم اتضحت أهمية قائمة الدخل، وبالتالي استبدلت نظرية تشخيص الحسابات التي وجهت إليها الكثير من الانتقادات بنظرية أخرى عرفت باسم **"نظرية العمليات"**، والتي اعتمدت أساس الاستحقاق وأصبحت هذه الأخيرة هي الأساس في تفسير الأحداث والعمليات من حيث أثره على الوحدة المحاسبية.

وعلى الرغم من زيادة أهمية قائمة الدخل، إلا أن قائمة المركز المالي لا تزال تحتل مكان الصدارة، وذلك نظرا للاهتمام الزائد للرقابة على الممتلكات، وبقيت قائمة الدخل مجرد حلقة وصل بين الميزانيات هدفها

[1] محمد سالم اللولو، **مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة**، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009، ص 21.

الرئيس استكمال التوازن الحسابي الذي يتطلبه نظام القيد المزدوج. وفعلا نجد أنه قد نتج عن نشاط المحاسبين في هذه المرحلة ذخيرة وفيرة من الأساليب والقواعد التي لازالت تثبت فائدتها في التطبيق.

المرحلة الثانية :مرحلة الاهتمام بالمحاسبة مهنيا وأكاديميا:[1]

لم يكتفي بالنظر إلى المحاسبة على أنها مجرد أداة داخلية للرقابة. فقد توجه الاهتمام منذ بداية القرن التاسع عشر إلى تطوير المحاسبة مهنيا وأكاديميا وكان هذا التطوير نتيجة عدة عوامل أهمها:

1. **ظهور الثورة الصناعية:** نتيجة لظهور الثورة الصناعية زاد حجم المشروعات بشكل ملحوظ وصاحب ذلك ضرورة البحث عن مصادر تمويل متعدد للاستثمارات المطلوبة. ومن هنا ظهرت أهمية التطبيقات المحاسبية التي تأخذ في الاعتبار وجهة نظر الدائنين وما يحقق حماية مصالحهم، ولذا كان من الضروري أن تتطور المبادئ والقواعد المحاسبية في هذا الاتجاه وتمثلت بصفة رئيسة في مفاهيم ومقاييس مثل المحافظة على رأس المال،كذلك التطبيقات التي تأخذ بفلسفة الحيطة والحذر في تحديد الربح وإعداد

المركز المالي.

2. **ظهور المشروعات المساهمة:** إن المشروعات المساهمة هي وسيلة فعالة لتجميع رؤوس الأموال الضخمة. ولما كانت المشروعات المساهمة تتميز بخاصيتين لهما تأثير بالغ على المحاسبة، **الخاصية الأول** :وهي خاصية **"استمرار المشروعات المساهمة"** وهذه الخاصية تعد الأساس الذي بني عليه مفهوم أو فرض الاستمرارية في المحاسبة المالية .أما **الخاصية الثاني:** فهي خاصية **"انفصال الملكية عن الإدارة"** وهذه الخاصية يرجع لها المفهوم المحاسبي الخاص بالشخصية المعنوية المستقلة ولقد كان لخاصية انفصال الملكية عن الإدارة أثر كبير على المحاسبة. فقد أظهرت أهمية الدور المحاسبي في مجال تقييم الإدارة. ولعل أهم النتائج التي ترتبت على ذلك أن برزت الأهمية القصوى لقائمة الدخل واستخدام مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات كأساس لتقييم كفاءة الإدارة في استثمار الأموال الموكلة إليه. وكان نتيجة ظهور هذا النوع من المشروعات أن ظهرت تشريعات تضمن حد أدنى من المعلومات التي يجب الإفصاح عنها للأطراف الخارجية (مساهمين ودائنين وغيرها). وألزمت القوانين ضرورة مراجعة القوائم المالية التي تنشرها المشروعات المساهمة من قبل مراجع خارجي مستقل وذلك لتقويم مدى الاعتماد على ما تقدمه الإدارة من معلومات في هذه القوائم.

3. **فرض ضرائب الدخل على الأفراد والمشروعات:** حيث كان لفرض ضرائب الدخل أثر مباشر على تطور الفكر المحاسبي، إذ ازداد الاهتمام بمشكلات تحديد الدخل المحاسبي باعتباره الأساس أو نقطة

[1] محمد سالم اللولو، مرجع سابق، ص22.

البدء في تحديد الدخل الخاضع للضريبة، الأمر الذي انعكس على تطور مهنة المحاسبة وإلى تزايد الطلب على خدماتها، فأصبح المحاسب في حكم المحتكر لوظيفة إنتاج المعلومات المالية سواء داخل المشروع أو خارجها.

ولعل المحصلة الرئيسة لهذه العوامل الاهتمام بأمور المحاسبة من زاويتين متكاملتين: مهنيا وأكاديميا. أما " **مهنيا**" فأصبح واضحا ضرورة تأسيس المهنة على مجموعة من القيم المقبولة اجتماعيا وتحديد أخلاقيات المهنة .أما "**أكاديميا** " فقد اتضح أنه قد توفر لدى المحاسبين مجموعة من الأفكار والقضايا التي يمكن من خلالها صياغة إطار فكري متكامل "**بناء نظرية المحاسبة**".

المرحلة الثالثة:[1] وهي **مرحلة المحاسبة كنظام للمعلومات**، حيث يتألف نظام المعلومات الرئيس من نظامين فرعيين للمعلومات هما:

- النظام الفرعي الأول :يسمى"**نظام المحاسبة الإدارية**" الذي يوفر المعلومات التي تحتاجها إدارة المشروع فيما يتعلق بوظائفها المختلفة (تخطيط، تنظيم، توجيه، رقابة).
- النظام الفرعي الثاني :ويسمى"**نظام المحاسبة المالية التقليدية**" والتي تعد مسؤولة عن تزويد الأطراف الخارجية بقدر كبير من المعلومات التي يحتاجون إليها. كما اتجهت المحاسبة في هذه المرحلة نحو استخدام أساليب التحليل الكمي مثل الإحصاء وبحوث العمليات وذلك بهدف إعداد الموازنات التخطيطية والتعرف على احتياجات نماذج اتخاذ القرار من المعلومات وبذلك أصبح المحاسب المسؤول الرسمي عن نظام المعلومات الرئيس في المشروع.

المرحلة الرابعة:[2] وهي مرحلة "**المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية**" والتي تعد بدورها مرحلة مهمة من مراحل التطور المحاسبي، حيث أدى تزايد حجم المشروعات إلى زيادة تأثيرها على البيئة الداخلية والخارجية،الأمر الذي أدى إلى تزايد الاهتمام بالوسائل التي يمكن أن تظهر بصدق الآثار السلبية والايجابية الناتجة عن أنشطة هذه المشروعات، لذلك برزت دعوات من قبل الهيئات الحكومية الإشرافية والمؤسسات الاجتماعية والبيئية وحتى من قبل بعض إدارات المشروعات التي تقوم بدورها الاجتماعي تحث إلى تبني قواعد ومبادئ محاسبية تتفق مع القيم والحاجات الاجتماعية، حيث إن تجاهل تقييم الأداء الاجتماعي للمشروعات سيؤدي إلى المساواة بين المشروعات التي تقوم بدورها الاجتماعي وبين تلك التي لا تعير أي اهتمام للمصلحة الاجتماعية.

[1] محمد سالم اللولو، مرجع سابق، ص 23.

[2] محمد سالم اللولو، مرجع سابق، ص 23.

المطلب الثاني: مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية

– عرف ***BURK*** المحاسبة (الإفصاح) الاجتماعية بأنها "عرض البيانات المتعلقة بالنشاط الاجتماعي للوحدة الاقتصادية بشكل يمكن من تقويم الأداء الاجتماعي للوحدة" كما عرفتها لجنة المجلس القومي للمحاسبين على أنها " تحديد وقياس ومتابعة والتقرير عن التأثيرات الاجتماعي والاقتصادية لأخذ التنظيمات على المجتمع" .[1]

– تهدف محاسبة المسؤولية الاجتماعية إلى إعداد التقارير عن الأنشطة التي تقومها المنشأة ويكون لها أثار اجتماعية كما أنها تفترض وجود موارد محدودة للاستثمارات الاجتماعية وهذا يعني ترشيد الأداء الاجتماعي أي زيادة كفاءة الاستثمارات الاجتماعية ليس فقط زيادة الاستثمارات الاجتماعية.[2]

– تعتبر المحاسبة الاجتماعية أحد مكونات « المحاسبة » بمفهومها الواسع والذي ينص على أن «المحاسبة هي فن أو علم قياس وتفسير الأنشطة والظواهر التي لها أساسا طبيعة اجتماعية واقتصادية ». ومعنى ذلك أنه ليس من الضروري إيجاد تعريف مستقل للمحاسبة الاجتماعية، ولكنها سوف تدخل ضمن نطاق التعريف الشامل للمحاسبة.[3]

– أما جمعية المحاسبة الأمريكية فترى عدم الحاجة إلى وضع تعريف محدد للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، وذلك على أساس أن المحاسبة في جوهرها ذات أهداف اجتماعية، وهي تختص بقياس تأثير عملة المؤسسة كشخصية معنوية مستقلة عن المؤسسات الأخرى (سواء كانت مؤسسات أخرى أو أفراد أو المجتمع ككل) وذلك إلى المدى الذي لا يظهر فيه هذا التأثير على القوائم المالية التقليدية.[4]

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص تعريف شامل لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية التي اشتركت التعاريف فيه وهو أن:

محاسبة المسؤولية الاجتماعية هي علم قائم بذاته يهدف إلى رصد حركية نشاط المؤسسة من خلال تسجيله وتحليله وتقييمه للأداء الاجتماعي للمنظمة ومساعدة الأطراف المستخدمة لها من اتخاذ القرارات اللازمة.

---

[1] أمين السيد أحمد لطفي، **المراجعة البيئية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص ص 5،6.

[2] محمد الفيومي، **قراءات في المشاكل المحاسبية المعاصرة**، دار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص 227.

[3] عبد الحي مرعي ومحمد سمير الصبان، **التطور المحاسبي و المشاكل المحاسبية المعاصرة**، دار النهضة العربية، بيروت، 1988، ص 402.

[4] حسناء مشري، **دراسة أثر نظام المحاسبة الاجتماعية في تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية**، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 14، سطيف،2014، ص 244.

المطلب الثالث: أهمية و أهداف محاسبة المسؤولية الاجتماعية

لم يكن من ظهور محاسبة المسؤولية الاجتماعية إلا لأهميتها وضرورة وجودها في تسيير المؤسسات والحرص على مساءلتها بمدى التزامها بالمسؤولية الاجتماعية وكذلك لتحقيق أهداف معينة لذلك سنتناول في هذا المطلب أهمية وأهداف محاسبة المسؤولية الاجتماعية:

أولا. أهمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية:

إن محاسبة المسؤولية الاجتماعية ضرورية ومهمة ويحقق العديد من المزايا في حال تطبيقها والتي نلخصها في التالي:[1]

- تزايد الاعتراف المسؤولية الاجتماعية للمشروعات؛
- المطالبة المتزايدة من قبل الهيئات والجمعيات المحاسبية للمشروعات الاقتصادية بالإفصاح عن البيانات التي لها مضمون اجتماعي؛
- تجاهل إدخال التكاليف الاجتماعية للأنشطة التي لها مضمون اجتماعي عند تحديد تكلفتها الحقيقة؛
- التركيز على جانب التكاليف دون المنافع في المجال قياس الأداء الاجتماعي للمشروع؛
- محاسبة المسؤولية الاجتماعية ضرورية لتقييم أداء الشركة وتعزيز العلاقة المتبادلة بين الوحدة ومحيطها الاجتماعي بحيث تساعد في التعرف على مدى مساهمة الشركة في حماية مجالات البيئة والمستهلكين،فاستمرار الطلب على خدمات مهنة المحاسبة يتوقف على مدى تلبية هذه المهنة للاحتياجات المجتمع.[2]

ثانيا. أهداف محاسبة المسؤولية الاجتماعية:

لقد سطرت مجموعة من أهداف محاسبة المسؤولية الاجتماعية نوجزها فيما يلي:[3]

1. تحديد وقياس صافي المساهمة الاجتماعية للمنظمة التي لا تشتمل فقط على عناصر التكاليف والمنافع الخاصة والداخلية للمنظمة، وإنما أيضًا تتضمن عناصر التكاليف والمنافع الخارجية(الاجتماعية) والتي لها تأثير

---

[1] فاطمة قلودة، **الالتزام بمتطلبات محاسبة المسؤولية الاجتماعية كآلية لتطبيق حوكمة المؤسسات**، رسالة ماستر، كلية العلوم لاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية، 2016، ص 14.

[2] فياض علان فياض المساعيد، **نموذج مقترح لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في الشركات: مساهمة الصناعة الأردنية**، رسالة ماجستير، جامعة جرش،2013، ص 11.

[3] يوسف جربوع، **مدى تطبيق القياس والإفصاح في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات بقطاع غزة**، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد الخامس عشر،ى العدد الأول، غزة، 2007، ص ص246،247.

على فئات المجتمع، وينبع هذا الدور من قصور المحاسبة التقليدية في مجال قياس الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال، ويرتبط هذا الهدف بوظيفة القياس المحاسبي.

2. تقييم الأداء الاجتماعي للمنظمة وذلك من خلال تحديد ما إذا كانت إستراتيجية المنظمة وأهدافها تتماشى مع الأولويات الاجتماعية من جهة، ومع طموح المنظمة للأفراد بتحقيق نسبة معقولة من الأرباح من جهة أخرى، وتمثل العلاقة بين أداء منظمات الأعمال الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية العنصر الجوهري لهذا الهدف من أهداف المحاسبة الاجتماعية ويرتبط هذا الهدف أيضًا بوظيفة القياس المحاسبي.

3. الإفصاح عن الأنشطة التي تقوم بها المنظمة والتي لها آثار اجتماعي (أثر قرارات المنظمة على تعليم وصحة العاملين وعلى تلوث البيئة وعلى استهلاك الموارد). ويظهر هذا الهدف ضرورة توفير البيانات الملائمة عن الأداء الاجتماعي للمنظمة ومدى مساهمتها في تحقيق الأهداف الاجتماعية، وأيضا إيصال هذه البيانات للأطراف المستفيدة الداخلية والخارجية على حدٍ سواء، من أجل ترشيد القرارات الخاصة والعامة المتعلقة بتوجيه الأنشطة الاجتماعية وتحديد النطاق الأمثل لها سواء من وجهة نظر المستخدم أو من وجهة نظر المجتمع،ويرتبط هذا الهدف بوظيفة الاتصال المحاسبي.

المبحث الثاني: أساسيات محاسبة المسؤولية الاجتماعية

لكل علم مجموعة من الأساسيات يقوم عليها كذلك هو الحال بالنسبة لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية وهذا ما سنتناوله في هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: مداخل المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ومكوناته

أولا . مداخل المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية: يوجد ثلاث مداخل لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية نستعرضها فيما يلي:[1]

- **المدخل الأول:** وهو المدخل التقليدي للمسؤولية الاجتماعية. ويجد جذوره في النظرية الاقتصادية الكلاسيكية، معبرا عنه بفرضية أن المنشأة هدفا وحيدا فقط، هو هدف تعظيم الأرباح للملاك والمساهمين،مع القيد بمراعاة الالتزام بالقواعد الأخلاقية والإطار القانون السائد في المجتمع.
- **المدخل الثاني:** ويسمى بمدخل أصحاب المصالح، تمييزا له عن المدخل الأول الذي يسمى بمدخل الملاك أصحاب المشروع أو مدخل المساهمين.

وفق هذه الرؤية يتوجب على الإدارة اتخاذ القرارات التي تضمن توازنا عادلا بين حقوق الملاك والمستخدمين والعملاء والموردين والمجتمع بعامة، فالإدارة، تبعا لهذا المدخل، تتحمل نوعين من المسؤولية:

[1] رضوان حلوه حنان، **بدائل القياس المحاسبي المعاصر**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع،عمان، 2003، ص ص 253،254.

- مسؤولية الخاصة: هي تعظيم الأرباح لأصحاب المشروع؛
- مسؤولية الاجتماعية: هي المساهمة في تحقيق الرفاهية الاجتماعية.

وعليه فإن الأداء الاجتماعي للمشروع قيدا على هدف تعظيم الربح والمسؤولية الاجتماعية طبقا لهذا المفهوم هي القيام بأنشطة إلزامية يفرضها القانون.

- **المدخل الثالث**: وهو المدخل الأكثر انفتاحا لمتطلبات محاسبة المسؤولية الاجتماعية، حيث ينظر إلى المشروع على أنه نظام الاجتماعي فرعي داخل نظام اجتماعي أكبر، وأنه على إدارة المشروع أن تحافظ على التوازن مع هذا النظام الاجتماعي الأكبر وذلك تحقيقا لأغراض البقاء و النمو.

طبقا لهذا المدخل ينظر إلى الربح باعتباره وسيلة لتحقيق غاية وليس غاية بحد ذاتها. وبالتالي فإنه بدلا من تعظيم الربح بصفة عامة، على الإدارة أن تسعى لتحقيق مستوى مرضي يتماشى مع تحقيق مدى معين من الأهداف الاجتماعية.

ثانيا . مكونات نظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية

عند وجود أي نظام لابد من وجود مكونات له لذلك سنستعرض مكونات محاسبة المسؤولية الاجتماعية: [1]

- أطراف مستفيدة من داخل المجتمع: تتميز العملية الاجتماعية بما لها من آثار خارجية على المجتمع،ومن ثم فمن الضروري وجود طرف خارجي يستفيد من أنشطة المشروع التي تتم من خلال عمليات تبادل السوق أم لا ومن أمثلة هذه الأطراف المستهلكين والعاملين.
- تأثير ملموس على المجتمع من القيام بالعملية: تنقسم طبيعة تأثر العمليات الاجتماعية إلى تأثير نابع من التقدم التكنولوجي، وتأثير ناشئ من تطبيق السياسات الإدارية للمشروع. وتمثل العمليات والأنشطة التي يتخذها المشروع لتحقيق الأمان في استخدام المنتج أو تحسين كفاءة أو جودة الخدمة المنتجة أمثلة للتأثير المرتبط بالتقدم التكنولوجي على المستهلكين. ومن ناحية أخرى نجد أن الصدق في الإعلانات الموجهة للجمهور، والاستجابة لاحتياجات المستهلك تمثل أنواعا من التأثيرات ذات الطابع الإداري على المستهلكين.
- استخدام معدلات لتسعير المنافع والتكاليف الاجتماعية المرتبطة بكل عملية اجتماعية، خاصة أن هذه العملية لا تخضع لاختبارات السوق. وبعد هذا التحديد الواضح لمكونات العملية الاجتماعية

[1] محمد سالم اللولو، **مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة**، مرجع سابق، ص ص37،38.

يتم تطبيق النظام المحاسبي بهدف إظهار تأثير كل عملية على كل من صافي الدخل الاجتماعي وحقوق المجتمع من ناحية أخرى.

المطلب الثاني : فروض ومبادئ محاسبة المسؤولية الاجتماعية:

أولا. فروض محاسبة المسؤولية الاجتماعية:

يقوم نظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية على أربعة فروض هي :[1]

1- أن على المؤسسة التزامات تجاه المجتمع الذي تعمل فيه ولأطراف وفئات متعددة في المجتمع وعليها تقبل هذه الالتزامات والوفاء بها؛

2- أن الموارد المتاحة للمجتمع نادرة ومحددة، لذلك يتوجب استثمارها بفاعلية وبما يؤدي إلى تحقيق عائد اجتماعي مقبول من مثل هذه الاستثمارات؛

3- لا توجد موارد مجانية يمكن استغلالها دون أضرار كالماء والهواء فهي موارد نادرة يتوجب على منظمات الأعمال تعويضها للمجتمع؛

4- من حق المجتمع على المؤسسة الاطلاع على ما تقوم به من أعمال وخاصة في الإطار الاجتماعي من خلال مبدأ الإفصاح المحاسبي.

ثانيا. مبادئ محاسبة المسؤولية الاجتماعية:

تقوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية على مجموعة من المبادئ نوجزها فيما يلي:[2]

- على المؤسسة الالتزام اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه ويجب أن تقبل هذا الالتزام؛
- إن الموارد الاقتصادية للمجتمع نادرة ومحدودة، ولأنها كذلك يجب الاستفادة منها بأفضل الوسائل والطرق بحيث تؤدي إلى تعظيم العائد الاجتماعي؛
- لا يمكن بأي حال من الأحوال اعتبار الموارد الاقتصادية العامة المستنفذة من قبل المؤسسة في نشاطها التشغيلي كالماء والهواء سلعا مجانية، وإنما هي موارد اجتماعية يجب على المؤسسة تعويض المجتمع على المستنفذ منها؛
- للمجتمع المحلي الحق الكامل في الإطلاع على مدى تنفيذ المؤسسة لالتزاماتها اتجاهه، وذلك ضمن مجموعة من المبادئ والأسس المتعارف عليها للإفصاح المحاسبي.

---

[1] طاهر محسن منصور الغالبي و صالح مهدي محسن العامري،**المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال**، مرجع سابق، ص ص111، 112.

[2] محمد بولصنام ، **واقع وآفاق الإفصاح الاجتماعي في الجزائر**، مرجع سابق، ص ص 46،47.

المطلب الثالث: مشاكل المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

نظرا لانتشار مفهوم المسؤولية الاجتماعية في الآونة الأخيرة والتداخل الحاصل بين الأنشطة الاقتصادية والأنشطة الاجتماعية واجهت محاسبة المسؤولية الاجتماعية مجموعة من المشاكل كصعوبة قياس العوائد والتكاليف الاجتماعية وغيرها لذلك سنتناول في هذا المطلب أهم المشاكل التي تواجه محاسبة المسؤولية الاجتماعية:

أولا . مشكلة نطاق المسؤولية الاجتماعية للمشروع:[1]

إن مجالات المسؤولية الاجتماعية ذات طبيعة متحركة تتغير من زمن إلى آخر، تبعا لتغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة ولتقدم المعرفة العلمية بآثار بعض الظواهر البيئية والاجتماعية وتبعا لتغيرات القيم والمواقف في المجتمع؛ إن ما هو مستبعد حاليا من الرقابة وتقييم الأداء الاجتماعي في المشروع قد يصبح محورا للاهتمام. لذلك ليس هناك نطاق ثابت محدد للأنشطة الملائمة اجتماعي، فمن الطبيعي وجود بعض التباين في تحديد هذه الأنشطة وتبويبها في مجموعات متجانسة.

ثانيا . مشكلة قياس التكاليف الاجتماعية على مستوى المنظمة[2]:

وتكمن هذه التكاليف المشكلة في تفسير ماهية التكاليف الاجتماعية، حيث هناك وجهتنا نظر متعارضتان،الأولى اقتصادية والثانية محاسبية، فالاقتصاديون يرون أن التكاليف الاجتماعية، تتمثل في المساوئ التي يحملها المجتمع نتيجة ممارسة المنظمة لنشاطها وبالتالي سيتحملها المجتمع دون أصحاب المؤسسة، في حين يرى المحاسبون أن التكاليف الاجتماعية تتمثل في الأعباء المالية التي تنفقها المؤسسة ولا يتطلبها نشاطها الاقتصادي فضلا عن ذلك عدم حصولها على أية فوائد أو عوائد مقابل هذه التكاليف، بل يتم إنفاقها وفقا لالتزام المنظمة ببعض المسؤوليات الاجتماعية لقوانين تفرضها الحكومة ونلاحظ أن الرأي المحاسبي لابد منه في حالة ممارسة المحاسبة الاجتماعية على مستوى الوحدة الاقتصادية.

ثالثا . مشكلة قياس العوائد الاجتماعية على مستوى المنظمة[3]:

وتتعمق هذه المشكلة لكونها تتحقق لأطراف خارجية عن المنظمة بالموازاة مع الأطراف الداخلية لها وذلك حسب الأنشطة الاجتماعية التي تمارسها المنظمة هذا فضلا عن أن العديد من العوائد الاجتماعية قد

---

[1] رضوان حلوه حنان، **بدائل القياس المحاسبي المعاصر**، مرجع سابق، ص255.

[2] سعدون هدي الساقي وعبد الناصر نور، **محاسبة المسؤولية الاجتماعية لمنظمة الأعمال**، ندوة علمية، جامعة الإسراء، الأردن، 2000، ص 198.

يصعب قياسه نقدا بصورة مباشرة وخاصة بالمقاييس المحاسبية المباشرة التقليدية المتعارف عليها، وتكون بعيدة عن التقدير الشخصي، الأمر الذي يقلل درجة الثقة في النتائج إلى حد كبير.

ويعود السبب في ذلك إلى أن العوائد الاجتماعية قد تكون في صورة سلوكية تؤثر على النواحي النفسية والمعنوية فتؤدي إلى حالة الرضا لدى الأفراد عن المنظمة والذي ينعكس أثره عليها بإمداد المجتمع لها بالموارد للازمة أو خلق أسواق جديدة لمنتجاتها، وهذا ما جعل العديد من الباحثين يتجاهلون الوائد الاجتماعية ويكتفون فقط بقياس التكاليف الاجتماعية.

رابعا . مشكلة خلق المعايير الاجتماعية الملائمة للقياس المحاسبي:[1]

تواجه منظمات الأعمال الكثير من الصعوبات عند قياس التكاليف الاجتماعية خلال مدة معينة وتحديد علاقتها بالمنافع والعوائد الاقتصادية المتولدة عن هذه التكاليف خلال نفس المدة، بهدف إعداد التقرير المفرز بالأرقام لبيان الربح الذي يتحقق في نهاية الفترة التي تمت فيها عملية القياس ولهذا فإن أهم مشاكل التقرير المحاسبي للنشاط الاجتماعي تتبلور في مشكلة الوقوف على أسلوب وطريقة التقرير الاجتماعي،ومشكلة استحداث القواعد المحاسبية للاتصال المحاسبي الاجتماعي وصولا إلى مشكلة استحداث المعايير الملائمة لإعداد القوائم الاجتماعية.

المبحث الثالث: الإفصاح والقياس عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية

بات من الواضح أهمية المحاسبة المسؤولية الاجتماعية وانتشار الوعي في الأوساط الاقتصادية والاجتماعية لابد من وجود عرض لتقارير تثبت التزاماتها وقياس ذلك مطابقة بالمعايير الاجتماعية المطلوبة لذلك سنتناول في هذا المبحث:

المطلب الأول: الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية

أولا. تعريف و محددات الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية

1. تعريف الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية :

يعرف الافصاح المحاسبي على أنه عرض المعلومات المهمة للمستثمرين من دائنين وغيرهم من المستفيدين بطريقة تسمح بالتنبؤ بقدرة المشروع على تحقيق أرباح في المستقبل وقدرته على سداد التزاماته، وأن كمية

[1] سعدون مهدي الساقي و عبد الناصر نور، **محاسبة المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال**، مرجع سابق، 2000، ص 199.

المعلومات التي يتوجب الإفصاح عنها لا تتوقف على مدى خبرة القارئ ولكن على المعايير المرغوب بها للإفصاح (الافصاح الكامل، الافصاح الكافي، الافصاح المقبول).[1]

يعرف الافصاح الاجتماعي على أنه إعلام الأطراف الاجتماعية المختلفة ذات الصلة بنتائج أدائها الاجتماعي والمتمثلة في: تنمية العاملين، حماية البيئة، خدمة المستهلك، وكذا أمان المنتج.[2]

من خلال ما سبق يمكن صياغة تعريف شامل للإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية وهي عرض المعلومات والبيانات في قوائم وتقارير تتعلق بنشاط المؤسسة للأطراف الاجتماعية (المجتمع والمؤسسة)، والتي تسمح بإعلام هذه الأطراف بنتائج أنشطة المؤسسة كما تسمح للمؤسسة بحد ذاتها بالتنبؤ بقدرتها على تحقيق الأرباح في المستقبل وتحديد مصادر التمويل والتكاليف وغيرها...

2. محددات الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية:

توجد عدة عوامل تحد وتتحكم في كم ونوع الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية والتي تعرف بمحددات الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية المتمثلة فيما يلي: [3]

حجم الشركة: زيادة حجم الشركة يؤدي بها لمزيد من الاهتمام بمسؤولياتها الاجتماعية ومن ثم زيادة كمية الإفصاح عن الأداء الاجتماعي؛

قوة حملة الأسهم (الملكية العامة): تقاس بتأثيرهم المحتمل كمساهمين، ودرجة خصخصة الشركات، فكلما زادت قوة حملة الأسهم كلما زاد الضغط على إدارة الشركات من أجل زيادة الإفصاح عن أدائها الاجتماعي؛

طبيعة النشاط: تقاس بنوع النشاط التي تنتمي إليها الشركة ومنها الصناعات ذات التأثير السلبي المتوقع في البيئة مثل صناعة : الورق، والكيماويات، والإسمنت، والأغذية، والمنظفات، والبترول وغيرها؛

التشريعات الحكومية البيئية: وتقاس بخط مواجهة الشركات لتشريعات بيئية جديدة تفرض عليها القيام بأنشطة لمكافحة تلوث قائم، وعدم تجاوز معدلات معينة للتلوث المتوقع.

كما يضيف بعض الباحثين محددات أخرى متمثلة في حجم الأداء الاقتصادي، حجم الأداء الاجتماعي أو البيئي، مدى إدراك الإدارة لجودة الأداء الاجتماعي.

---

[1] محمد بولصنام، **واقع الافصاح الاجتماعي في الجزائر**، مرجع سابق، ص 68.

[2] منصور محمود، **الإطار المتكامل للمحاسبة الاجتماعية**، المجلة العلمية للتجارة الأزهر، مصر، 1983، ص 85.

[3] سليمان بن عبد الله محمد الزامل، **مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية**، رسالة ماجستير، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2015، ص ص 86،87.

وفي دراسة أوسع شمولا بين (khan and muttakin 2013) أن هناك مجموعة من آليات الحوكمة قد تعمل كمحددات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية منها:

هيكل الملكية: إن المتوقع انخفاض حجم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الشركة التي يتولى مجلس إدارتها مالكوها؛

الملكية الأجنبية : انفصال الإدارة عن ملاكها جغرافيا، واختلاف القيم والثقافة الأجنبية، قد يدفع الشركات على مزيد من الإفصاح الاجتماعي والبيئي؛

وجود الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة: على اعتبار أن وجود مديرين مستقلين في المجلس، سيعزز من قدرة المجلس على مراقبة أنشطة الإدارة، وضمان وحماية مصالح المستثمرين، ويدفع بإدارة الشركة للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية؛

وجود لجنة للمراجعة.

المطلب الثاني: القياس عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية

يعتبر القياس من مبادئ المحاسبة المتعارف عليها كما أنه من معايير الإثبات المحاسبي ولعل من أبرز التحديات التي تواجهها الوظيفة المحاسبية في الوقت الحضر هي كيفية إخضاع العمليات الاجتماعية لعملية القياس الذي يوضح ما إذا كانت هذه العملية ملائمة (أي تكون في مصلحة المؤسسة والمجتمع على حد سواء) وأيضا تحديد تأثيراتها السلبية إلا أنه وفي ظل الجهود المبذولة من مختلف أطراف المجتمع: من هيئات حكومية ودولية وكذا المؤسسات والأفراد...إلخ فإن الوظيفة المحاسبية تشدد على القياس عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية من خلال وضع معايير ومؤشرات الأداء الاجتماعي ومختلف إجراءات التحكم وقياس وتقييم الأداء الاجتماعي كل هذا سنتعرف عليه فيما يلي:

أولا . مفهوم القياس عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية:

سنحاول إعطاء تعريف للقياس عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية من خلال مايلي:

القياس: على أنه عملية تحديد القيم الرقمية للأشياء أو الأحداث وفقا لقواعد معينة والتي يجب أن تكون متوافقة مع خصائص الأشياء أو الأحداث موضع القياس.

كما عرفه campell أنه يتمثل في شكل عام في قرن الأعداد بالأشياء للتعبير عن خواصها وذلك بناء لقواعد طبيعية يتم اكتشافها إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.[1]

وقد عرف القياس المحاسبي حسب الجمعية الأمريكية للمحاسبين بأنه قرن الأعداد بأحداث المنشأة الماضية، الجارية والمستقبلية وبناء ملاحظات وقواعد محددة. [2]

وعليه **فالقياس المحاسبي الاجتماعي** : هو تحليل الأحداث المتعلقة بأنشطة المنشأة الاجتماعية، ثم تسجيلها في تاريخ حدوثها، ثم تتبع حركة تبادل هذه الأحداث لتحديد آثارها على مصالح أطراف التبادل على شكل وحدات نقدية تماشيا مع فرض وحدة القياس.[3]

كما عرف **القياس المحاسبي الاجتماعي/ البيئي** بأنه تحديد قيم لكافة عناصر التكاليف المتولدة عن التزام المؤسسة بمسؤولياتها الاجتماعية وبيئية معينة سواء كان هذا الالتزام بمحض اختيارها أو قصرا بموجب القانون.[4]

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص تعريف خاص **بقياس محاسبة المسؤولية الاجتماعية** وهو مساءلة المؤسسة عن أنشطها الاقتصادية والاجتماعية وتحديد قيم للتّكاليف والمنافع المتولدة عنها ومقارنتها بمدى مطابقتها بمعايير الأداء الاجتماعي ومتطلبات المسؤولية الاجتماعية.

ثانيا ـ معايير و مؤشرات تقييم الأداء الاجتماعي:

1. معايير تقييم الأداء الاجتماعي:

يرى البعض أن المعايير المحاسبية العامة التي وضعتها جمعية المحاسبين الأمريكية عام 1963 ونشرت في عام 1966 م، هي أنسب أسلوب، وعلى هذا الأساس فإن المعايير الاجتماعية المقترحة :[5]

---

[1] إبراهيم مزيود، محاضرة في مقياس**"القياس والإفصاح المحاسبي"**، كلية علوم اقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة، أولى ماستر،المدية، 2015/2014.

[2] إبراهيم مزيود، محاضرة في مقياس**"القياس والإفصاح المحاسبي"**، مرجع سابق.

[3] محمد عباس بدوي، **المحاسبة البيئية بين النظرية و التطبيق**، دار المكتب الجامعي للنشر، القاهرة، 2007، ص 28.

[4] أحمد شهير، **إمكانية التعبير عن الأداء البيئي و الاجتماعي للمنشآت الاقتصادية من خلال إطار فكري للنظرية المحاسبية**، المجلة العلمية لكلية التجارة، العدد 25، جامعة أسيوط، القاهرة، 1998، ص 81.

[5] عبد الحمي لخديمي وأولاد حيمودة عبد اللطيف، **مؤشرات التنمية المستدامة والأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال**، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، بشار، 2012، ص ص 3،5.

أ) **معيار الصلاحية**: حيث أن لا بد أن تكون البيانات والمعلومات المحاسبية المتعلقة بالنشاط الاجتماعي وثيقة الصلة والارتباط بالهدف من استخدامه، وأن تعكس التقارير الاجتماعية الأثر الاجتماعي للأنشطة المطلوب قياس نتائجها لجميع أصحاب المصلحة والأطراف الاجتماعية المستفيدة بصورة حقيقية تبعث على الثقة وفي الوقت المناسب، وبشكل يحقق الأهداف المرجوة من إعداد القوائم الاجتماعية الختامية.

ب) **معيار الخلو من التمييز**: يتبلور مضمون هذا المعيار في ضرورة تحديد الحقائق والتقارير عنها بنزاهة وتجرد بحيث لا تنطوي على أي تحيز بالتضمين أو استخدام طرق القياس التي يظهر بها التميز واضحا والاعتماد على طريقة موضوعية للقياس المحاسبي سواء للتكاليف أو للعوائد الاجتماعية.

ت) **معيار السببية**: مضمون هذا المعيار يكمن في ضرورة تبيان أسباب تحقق أو عدم تحقق الأهداف الاجتماعية، حتى يمكن الوصول إلى درجة الإقناع العام وإشباع حاجة طالبي المعلومات الاجتماعية، وكذلك حق المجتمع في أن يعرف النتائج الاجتماعية لنشاط المنظمة.

ث) **معيار التكلفة الاجتماعية التاريخية**: يقابل هذا المعيار (مبدأ التكلفة التاريخية) المتعارف عليه في مجال القياس المحاسبي للنشاط الاقتصادي، وبالرغم من تعرضه للنقد الشديد، إلا أنه في ظل القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي يتوقع أن تزداد أهمية هذا المعيار لما يتحقق عنه قدر ليس بالقليل من الموضوعية والقابلية للمقارنة.

ج) **معيار العائد الاجتماعي**: ويمكن أن يحل هذا المعيار في مجال المحاسبة الاجتماعية بدلاً من (مبدأ تحقق الإيراد) في مجال المحاسبة المالية، لأنه يتسع ليشمل العوائد الاجتماعية غير القابلة للقياس النقدي المباشر ولا يوجد لها سعر في السوق.

ح) **معيار مقابلة العوائد الاجتماعية بالتكاليف المسببة لها**: يقابل هذا المعيار (مبدأ مقابلة الإيرادات بالتكاليف) في حالة المحاسبة المالية، يعني مقابلة العوائد الاجتماعية لكل نشاط اجتماعي تحت كل مجال من مجالات المسئولية الاجتماعية بالتكلفة التي أحدثت هذا العائد، ويتسع ليشمل الأساليب المستحدثة في القياس للعائد الاجتماعي أو التكاليف الاجتماعية.

وبشكل عام نحن نرى بأن للفكر المحاسبي معيارين لفصل وتمييز التكاليف الاجتماعية عن التكاليف الاقتصادية وتمهيدا لقياسها بشكل صحيح والتقرير عنها بشكل دقيق وموضوعي:[1]

- **معيار الهدف من النشاط**: إن هذا المعيار لا ينص على إلزام المنشأة للقيام بالأنشطة الاجتماعية،فالهدف الذي تسعى المنشأة إلى تحقيقه هو الذي يلزمها بتحمل هذه التكاليف الاجتماعية، فمثلاً قيام المنشأة بعقد برامج لتدريب الطلاب أو أفراد المجتمع المحيط بها في العطلات هي أنشطة تقوم بها المنشأة بمحض إرادتها وذلك لتحقيق أهداف اجتماعية ترمي لتحقيقها على المدى البعيد لخلق صورة طيبة في أذهان الجمهور، على

[1] عبد الحمي لخديمي و أولاد حيمودة عبد اللطيف، مرجع سابق، ص 5.

الرغم أن هذه التكاليف تعتبر تكاليف اجتماعية تتحملها المنشأة بغض النظر عن وجود أو عدم وجود إلزام قانوني يلزمها بذلك.

- **معيار الإلزام القانوني**: هو المعيار لإلزام المنشأة بالتمييز بين التكاليف الاقتصادية والاجتماعية فالأنشطة التي يلزم القانون المنشأة بأدائها والوفاء به ألا تكون تكاليف أنشطة اجتماعية وتعتبر تكاليف اقتصادية على اعتبار أن القانون يلزمها بتحمل تلك التكاليف وإلا جرت مساءلتها من قبل القانون إن لم تفي بذلك.

فعلى سبيل المثال ينص القانون على إلزام المنشأة بتوفير وسائل النقل للعاملين من وإلى عملهم وتحمل تكاليف توفير وسائل الأمن الصناعي للعاملين وتوفير الرعاية الصحية المقدمة لهم. إن كون القانون قد ألزم المنشأة بتحمل هذه الأنشطة، فإنها لا تمثل نشاطاً اجتماعياً لأن المنشأة لم تقم بأداء هذه الأنشطة انطلاقاً من رغبتها بأداء مسئولياتها الاجتماعية تجاه العاملين وإنما خوفاً من عدم تطبيق القانون. فهذه التكاليف تعتبر طبقاً لهذا المعيار تكاليف اقتصادية. وعلى العكس فلو قامت المنشأة من تلقاء نفسها بالمساهمة في تعبيد الطرق والمشاركة في حملات تشجير الشوارع أو إنارة الطرق فإن هذه التكاليف تصبح تكاليف اجتماعية لأن المنشأة قامت بها طواعية دون إلزام قانوني.

ونحن نرى هنا أن الاعتماد على معيار الهدف في النشاط هو الذي يحقق أهداف الأداء الاجتماعي للمنشأة حيث أن المعيار الثاني يخرج من دائرة التحكم الشخصي والاجتهاد في الوصول إلى تقديرات عناصر تكاليف الأضرار الاجتماعية، فسوف لا يكون مؤشراً مناسباً لتقويم الأداء الاجتماعي للمنشأة.

2. **مؤشرات تقييم الأداء الاجتماعي**: هناك مجموعة من المؤشرات تعتمد في تقييم الأداء الاجتماعي:[1]

- **مؤشر الأداء الاجتماعي للعاملين بالمؤسسة**: ويشمل جميع تكاليف الأداء بخلاف الآجر الأساسي الذي تقدمه المؤسسة للعاملين لديها بغض النظر عن مواقعهم التنظيمية أو نوع أو طبيعة إعمالهم وتقوم المؤسسة بالالتزام بتوفير كافة العوامل اللازمة لخلق وتعميق حالة الولاء والانتماء للعاملين كالاهتمام بحالتهم الصحية وتدريبهم وتحسين وضعهم الثقافي والاهتمام بمستقبلهم عند انتهاء فترة خدماتهم وما إلى ذلك.
- **مؤشر الأداء الاجتماعي لحماية البيئة**: ويشمل كافة تكاليف الأداء الاجتماعي المضحى بها لحماية أفراد المجتمع المحيط الذي تعمل المؤسسة داخل نطاقه الجغرافي حيث تحاول جاهدة رد الأضرار عن البيئة المحيطة والمتولدة من أنشطتها الصناعية، وهذه تشمل على تكاليف حماية تلوث الهواء والبيئة البحرية والمزروعات والأعشاب الطبيعية وتلوث المياه وما إلى ذلك.

---

[1] حارس كريم العاني، **دور المعلومات المحاسبية في قياس وتقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسات الصناعية: دراسة تطبيقية في مملكة البحرين**، المؤتمر العلمي الرابع للريادة والإبداع، جامعة فيلادلفيا، الأردن، 2005 ، ص 9.

- **مؤشر الأداء الاجتماعي للمجتمع:** ويتضمن كافة تكاليف الأداء التي تهدف إلى إسهامات المؤسسة في خدمة المجتمع مشتملة بذلك على التبرعات والمساهمات للمؤسسات التعليمية والثقافية والرياضية والخيرية ثم تكاليف الإسهامات في برامج التعليم والتدريب الاجتماعي ومشاريع التوعية الاجتماعية وما إلى ذلك.
- **مؤشر الأداء الاجتماعي لتطوير الإنتاج:** وتشمل كافة تكاليف الأداء التي تنصب في خدمة المستهلكين حيث تتضمن تكاليف الرقابة على جودة الإنتاج وتكاليف البحث والتطوير ثم تكاليف ضمانات المتابعة ما بعد البيع وتدريب وتطوير العاملين وغيرها من الخدمات التي تحقق حالة الرضا عن المنافع المتأتية من المنتجات والخدمات المقدمة إلى المستهلكين.

ثالثا . بعض نماذج القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي و البيئي:[1]

النموذج الأول: نموذج SMFC (scovil manufacturing company)

يقسم هذا النموذج الأنشطة الاجتماعية للمنظمة إلى مجموعتين: الأولى تتمثل بالأنشطة ذات التأثير الإيجابي من الناحية البيئية والاجتماعية والثانية ذات التأثير السلبي ويتم عرض مجموعتين على شكل ميزانية عمومية بحيث تشكل المجموعة الأولى جانب الموجودات وتشكل المجموعة الثانية جانب المطلوب.

ويصار إلى تبويب الميزانية وفق النموذج إلى أربعة أجزاء رئيسية يغطي كل جزء مجال مهم و حيوي من مجالات المسؤولية الاجتماعية والبيئية ففي المجال الأول يتم عرض فرص العمالة والثاني يكرس للرقابة البيئية والثالث للمضمون الاجتماعي والأخير لخدمة الزبائن وقضايا المستهلكين.

النموذج الثاني: نموذج EGFA (eastern gas an fuel assosiates)

يعد هذا النموذج أكثر قدرة على توفير معلومات كمية وفي أربعة مجالات لعمل المنظمة وهي:

1. الأمن الصناعي والسلامة المهنية؛
2. توظيف الأقليات؛
3. المساهمات الخيرية؛
4. الرواتب والأجور.

يعرض هذا النموذج أداء المنظمة الاجتماعي والبيئي في هذه المجالات الأربعة في السنة الحالية مقارنة بأدائها في نفس المجالات للسنة السابقة.

[1] طاهر محسن منصور الغالي وصالح مهدي العامري، **المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال**، مرجع سابق، ص ص118،114.

النموذج الثالث: ABT

يهدف هذا النموذج إلى توفير المعلومات لمتخذ القرارات لتحسين العائد المالي للاستثمار الأجنبي. يقوم النموذج على أساس إعداد ميزانية عمومية مالية اجتماعية وقائمة بصورة نقد.

المطلب الثالث: مشاكل الإفصاح عن المعلومات المتعلقة ببنود المسؤولية الاجتماعية

يواجه الإفصاح عن المعلومات المحاسبية المتعلقة ببنود المسؤولية الاجتماعية مجموعة من المشاكل تقسم على النحو التالي:[1]

1. المشاكل المتعلقة بالمعلومات التي يتم الإفصاح عنها:

يشير Mobly إلى أن التقارير والقوائم والقوائم المالية تمثل الأداة الرئيسية لنقل وإبلاغ المستفيدين بالمعلومات التي توفرها المحاسبة لتقييم الأداء، واتخاذ القرارات والوقوف على قدرة الوحدة لتحقيق أهدافها،وحتى يمكن تلبية احتياجات هذه الأطراف للمعلومات يتطلب أن تكون مفهومة من قبل المستفيدين،ونظرا للتباين في أهداف واحتياجات كل طرف من الأطراف، فإنه من الطبيعي أن تختلف البيانات المطلوبة لكل منهم، وتقسم هذه الأطراف إلى الآتي:

أ- أطراف داخلية: وتتمثل في الإدارة؛

ب- أطراف خارجية: وتتمثل في حملة الأسهم،العملاء، المستثمرين، نقابات العمال، جهات حكومية والمجتمع.

2. مشاكل متعلقة بمعايير الإفصاح عن معلومة المسؤولية البيئية:

لا يوجد اتفاق بين الكتاب على المعايير المحاسبية التي يمكن الاعتماد عليها عند إجراء الإفصاح المحاسبي للتأثيرات المترتبة على الأنشطة المتعلقة ببنود المسؤولية المختلفة للوحدة الاقتصادية، وأن معظم المحاولات جاءت بهدف تقديم أساس سليم لتوفير البيانات والمعلومات الخاصة بهذه الأنشطة، فترى جمعية المحاسبين الأمريكيين أن هذه المعايير تتمثل في الآتي:

أ- معايير أساسية: وتتمثل في الملائمة، البعد عن التحيز، القابلية للفهم؛

ب- معايير ثانوية: وتتمثل في التوقيت السليم، القابلية للتحقق، الصرف المتنقل، الكمال، قابلية المقارنة والإيجار؛

---

[1] فهد راعي الفحماء، **مدى التزام الشركات المساهمة العامة الكويتية بالإفصاح عن بنود محاسبة المسؤولية الاجتماعية**، رسالة ماجستير،كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الكويت، 2012، ص ص 39،40.

ت- اعتبارات إضافية: وتتمثل في مغزى البيانات، المركزية، الحيطة والحذر، القبول، حق الاعتراض،الثبات،القياس الكمي، القياس النقدي،الفحص الدائم، القابلية للتقويم.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل توصلنا إلى أن موضوع تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية موضوع مهم وضروري في مؤسسات تهتم بالأطراف المتعاملة معها والصورة المكونة عنها، كما أن مسك محاسبة عن المسؤولية الاجتماعية يمكن المؤسسات ومستخدمي القوائم والتقارير من متابعة الأداء الاجتماعي.

كما ارتأينا أنه لمتابعة الأداء الاجتماعي للمؤسسات من الأحسن مسك قوائم وميزانيات خاصة بالأداء الاجتماعي لسهولة فهم مستخدميها وسهولة متابعتها.

الفصل الثالث:

دراسة حالة فرع أنتيبيوتيكال مجمع صيدال

تمهيد

تعتبر المؤسسات الإقتصادية الجزائرية من ركائز الاقتصاد الوطني وعلى هذا الأساس فإن الدولة الجزائرية تكسبها مكانة خاصة ضمن اهتماماتها وتحاول دائما مراقبتها وتكوينها ضمن التطورات التي يشهدها العصر،وقد ظهر مؤخرا مصطلح جديد في منظمات الأعمال الدولية وهو "**المسؤولية الاجتماعية والمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية**" فما مكانة المؤسسات الإقتصادية الجزائرية من هذا التطور وما مدى إدراكها لهذا المفهوم؟، هذا هو الهدف الأساسي لهذه المذكرة وهذا الفصل بالتحديد، فقد حاولت الطالبة إسقاط الجانب النظري الذي تم التطرق إليه في الفصلين السابقين على الواقع الذي تعيشه المؤسسات الإقتصادية الجزائرية بأخذ مجمع صيدال وفرع أنتيبيوتيكال كعينة لهذه المؤسسات معتمدة في ذلك على ما يلي:

- مقابلة المسؤولين على مستوى إدارة الفرع؛
- الاعتماد على الوثائق الداخلية للمجمع (ميثاق الأخلاقيات، التقارير السنوية، النشرات الشهرية)؛
- القيام بمقابلة من أجل معرفة مدى إمكانية تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في الفرع.

المبحث الأول : ماهية مجمع صيدال

يعد مجمع صيدال من أهم وأكبر المؤسسات العمومية التي يقف عليها الاقتصاد الجزائري والنشاط في مجال الصناعة الصيدلانية، هيكله الواسع يتوزع عبر مختلف أنحاء الوطن ومنتجاته تجاوزت السوق لتخترق السوق العالمية، إلا انه مر بعدة مراحل قبل وصوله إلى الوضع الذي عليه الآن.

المطلب الأول : تقديم مجمع صيدال

لقد مر مجمع صيدال بمرحلتين حسب النظام الاقتصادي الذي كان سائد في الجزائر، ففي مرحلة الاقتصاد المخطط تميز بوضعية الاحتكار واهتم أساسا بالجانب الكمي، أما في مرحلة اقتصاد السوق فقد تبنى مجمع صيدال عدة إستراتيجيات جديدة تهدف إلى رفع من مستوى نوعية وجودة منتجاته، والعمل على تنمية حصته السوقية .

أولا : نشأة مجمع صيدال.[1]

تتمثل البذرة الأولى لمجمع صيدال في الصيدلة المركزية، فبموجب القرار المؤرخ في10 /1963/04تم تأسيس هذه الصيدلة سنة1969، وتم المصادقة عليها قانونها الأساسي بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 6/77 المؤرخ في 1977/01/23 الذي أقر ضمان الدولة لاستيراد، إنتاج وتوزيع المنتجات الصيدلانية للاستعمال البشري.

في إطار مهمة الإنتاج، أنشئت وحدة بالحراش سنة 1971، وتم استرجاع وحدة بيوتيك في السنة نفسها ثم وحدة فارمال سنة 1975 المورثين عن الاستعمار الفرنسي.

عن طريق المرسوم رقم 82/161 المؤرخ في 1982/04/27 تم تحويل الصيدلة المركزية الجزائرية إلى المؤسسة الوطنية للإنتاج الصيدلاني بحيث كانت تتكون هذه الأخيرة من وحدات الإنتاج بالجزائر العاصمة.

تم تحويل موقع إنتاج رسميا إلى المؤسسة سنة 1988 بعدما كان ملكا للشركة الوطنية للصناعات الكيميائية التي عملت على إنشائه .

في 1985/04/13 تم تغيير تسمية المؤسسة طبقا للمرسوم رقم 85/74 لتصبح صيدال، وعد الإصلاحيات الاقتصادية التي شهدها الجزائر سنة 1989 أصبحت صيدال مؤسسة عمومية اقتصادية، تتمتع بالاستقلالية

[1]Historique du groupe saidal.disponible sur http://www.saidalgroupe.dz,consulté le 21/05/2016, 15:00.

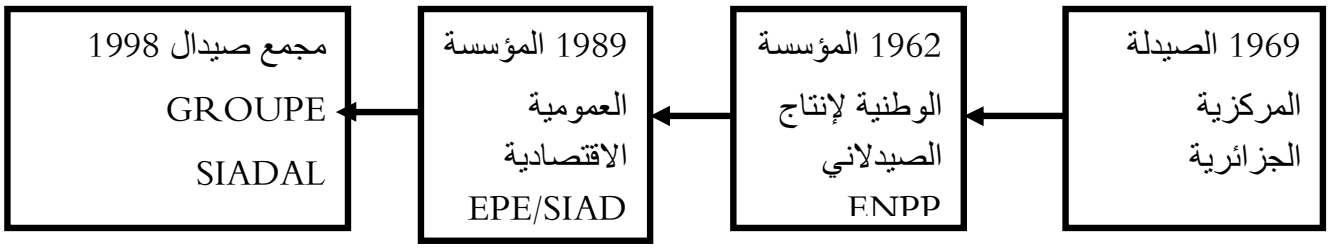
في التسيير، وفي سنة 1993 اكتسبت طابع شركة ذات أسهم حيث يقدر رأسمالها بـ 2500000000دج،حيث تم إجراء بعض التعديلات على طابعها القانوني .

في سنة 1997 قامت صيدال بتنفيذ خطة للإعادة هيكلتها نتج عنها تحويلها في 1998/02/02 إلى مجمع صناعي يتكون من ثلاثة فروع هي : فارمال، بيوتيك، موقع إنتاج .

في 1999 دخل المجمع إلى البورصة، وقام في 2009 برفع حصته في رأسمال صوميدال 59% لتصبح فرعا جديدا تابعا للمجمع وخلال عام 2010 ارتفعت حصة صيدال في رأسمال BERAL[1]

يمكن تلخيص مراحل إنشاء مجمع صيدال في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-1) مراحل نشأة مجمع صيدال



- **المصدر**: محمد الهادي ضيف الله جودة المعلومات المالية ودورها في اتخاذ القرارات الاستثمارية،مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادي والتسيير، جامعة سعد دحلب البليدة،2010، ص146.

ثانيا : خصائص مجمع صيدال ، مهامه و أهدافه[2]

يسعى المجمع إلى تطبيق إستراتيجية تمكنه من تحقيق الأهداف، معتمدا في ذلك على خصائص المتميزة التي يتصف بها و التي جعلته في موقع قوة في السوق المحلية ومكنته من اختراق السوق العالمية.

أولا: خصائص مجمع صيدال

يمكن أن نصف خصائص مجمع صيدال فيما يلي:

- اكتسابه لمهارات عالية في صناعة مختلف أشكال المنتجات الصيدلانية؛
- اعتماد على طاقات وقدرات عالمية ذات كفاءة وروح عملية عالية؛
- امتلاكه لمراكز البحث متطورة ومخابر تحليل تعتمد تقنيات حديثة؛

[1]Historique du groupe saidal.disponible sur http://www.saidalgroupe.com,consulté le 21/05/2 016, 15:00.

[2] Rapport de gestion du group saidal, le 25/04/2016.

- التخصص في توفير المنتجات الطبية؛
- الرصيد المعتبر من الخبرات المكتسبة على مدار أكثر من 40 سنة من النشاط والعمل المستمر؛
- علو كعب المؤسسة بدخولها البورصة وتحقيقها مجموعة أهداف تتعلق بمستوى الإنتاج ورقم الأعمال.

ثانيا : مهام وأهداف مجمع صيدال:

- إن النوعية التي تتوفر عليها المؤسسة العمومية منحتها غرضا مزدوجا؛
- ضمان استقلالها المالي والاستدامة في توازنها المالي أو التأكد من اجل تحسين القدرة التنافسية بشكل مستمر لمنتجاتها؛
- تحقيق أهداف النمو وتطوير مواردها؛
- تحقيق الأهداف المسطرة من قبل الدولة، بصفتها المساهم الأساسي في المجتمع .

كجزء من مهمتها الأولى، حددت صيدال الخطوط العامة للأنشطة والأعمال التي تمكنها من ضمان نموها وتعزيز مكانتها الرائدة في الإنتاج الأدوية الجنيسة، وفي مقدمة خطوط العمل هاته تم تشكيل خطة شاملة ومتكاملة للتنمية التي ترافق التوسع في المجمع، مع وضع برنامج عمل يركز على تنمية الموارد البشرية، وتحسين التنظيم ونظم المعلومات، والترويج للثقافة المؤسسة وتنفيذ سياسة فعالة للاتصال.

كجزء من مهمتها باشرت صيدال في برنامج عمل موجه نحو:

- تعزيز القواعد الأخلاقية التي تهدف إلى تنظيم وتطهير سوق الأدوية؛
- المساهمة في الحد من الواردات؛
- التفتح على الأسواق الخارجية؛
- زيادة درجة رضا المستهلك.

المطلب الثاني: تقديم فرع المضادات الحيوية (فرع الأنتيبيوتيكال)

يعتبر فرع المضادات الحيوية اكبر وأضخم وحدات مجمع صيدال ومن اكبر المؤسسات الجزائرية وبرأسمال يقدر ب 2500000000دج ، وقد مر بعدة مراحل حتى وصل إلى ما هو عليه الآن.

أولا: نشأة فرع المضادات الحيوية[1]

يعتبر فرع المضادات الحيوية من أهم المشاريع في مجال الصناعة الصيدلانية على المستوى الوطني والإفريقي، وهو مؤسسة عمومية اقتصادية.يقع الفرع على بعد150هكتار، وبعد إعادة هيكلة المؤسسة العمومية الاقتصادية

[1] محمد فهيس، رئيس الإعلام والاتصال بفرع المضادات الحيوية بالمدية، مجمع صيدال، مقابلة.

صيدال تحول اسمه من مركب إلى فرع المضادات الحيوية التابع لمجمع صيدال، وأصبح يمثل هذا الفرع مشروعا ضخما، وقد تولت إنجازه المؤسسة الإيطاليةP. I. T.C لما تمتلكه هذه الأخيرة من خبرة وتكنولوجيا دقيقة فيما يخص بناء المنشآت الصيدلانية. وقد تم إنشاؤه من طرف الدولة الجزائرية عبر المراحل التالية:

- في 1972/06، تم عرض مناقصة دولية بشأن إنشاء مركب للمضادات الحيوية، ولقد وقع اختيار المسئولين على المؤسسة الإيطالية C T I P نظر لعروضها المناسبة والمقبولة؛
- في 1977/05/05، تم التوقيع على عقد الإنجاز بين الجزائر والمؤسسة الإيطالية؛
- في1977/06/30، تسلمت المؤسسة الإيطالية المشروع؛
- في1978/02/12، باشرت هذه المؤسسة بإنجاز الأشغال.وقد تسلمت الجزائر المشروع؛
- في1982/04/12.وقد قامت المؤسسة الإيطالية بإنجاز هذا المشروع بمشاركة أهم المؤسسات الوطنية وهي:
- المؤسسة الوطنية للكهرباء والغازSONELGAZ؛
- المؤسسة الوطنية للصناعة الكيميائيةI . N.S؛
- المؤسسة الوطنية للكيميائيةD.I.C.E.

وبعد تسليم المشروع في1982/04/12وضع هذا الأخير تحت تصرف المؤسسة الوطنية للصناعات الكيمائية من أجل استغلاله في إنتاج مختلف المواد الكيميائية.

وفي سنة 1987بدأ تشغيله من طرف مؤسسة صيدال، حيث خصص لإنتاج المضادات الحيوية بموجب الرخصة الإيطالية، وكانت الانطلاقة الفعلية لنشاط المركب بتاريخ1988/10/04 دشن المركب من طرف رئيس الجمهورية الراحل "الشاذلي بن جديد".

يتوفر فرع المضادات الحيوية على[1]:

- ورشتين لإنتاج منتجات تامة الصنع ذات تخصيص صيدلاني، الأول مكرسة لعائلة البنسلين والأخرى للمنتجات غير البينيسلينية؛
- ورشة لإنتاج الموارد الأولية بالتجزئة عن طريق التركيب الكيمائي انطلاقا من المنتجات المخمرة؛
- ورشة لتصنيع الأدوات المخمرة باستعمال طريقة التجزئة؛
- وحدة إنتاج لوازم التهيئة والتغليف؛
- مطبعة عامة ضرورية لمختلف وظائف التعبئة.

[1] http : // www.saidalgroup.dz / filial – antibiotical.op.cit.le 21/05/2016, 11 :30.

بدأ مركب المضادات الحيوية بالإنتاج سنة 1988، واختص في إنتاج الأشكال الجنسية المتمثلة في الحقن، الكبسولات، المراهم، الأقراص والمساحيق.

هذا ويتميز المركب بالخصائص الآتية: [1]

- ✓ طاقة إنتاج معتبرة في ميدان إنتاج المواد الأولية بكميات كبيرة على شكل التجزئة في مختلف التخصصات الصيدلانية؛
- ✓ قدرة إنتاج هامة في صناعة المواد الأولية، كالأقراص والمستحضرات الطبية؛
- ✓ قدرات عالية تتمتع بها موارده البشرية المميزة بالكفاءة في تصنيع منتجات ذات جودة عالية؛
- ✓ مخابر للتحليل تسمح بالمراقبة الكاملة للنوعية؛
- ✓ مهارات عالية في تكنولوجيا التجزئة والأشكال الصيدلانية المعقدة؛
- ✓ قرابة 20 سنة خبرة في صناعة المضادات الحيوية عن طريق التخمير والتركيب النصفي.

ثانيا: التعريف بفرع المضادات الحيوية

يعتبر فرع المضادات الحيوية شركة عمومية اقتصادية ذات أسهم يقدر رأس ماله ب: 18750000دج

- ✓ العنوان ص.ب.33- طريق الخميس -المدية 26000؛
- ✓ رقم التسجيل التجاري: 342252 BO 99؛
- ✓ رقم الحساب البريدي الجاري: 3539-56/91؛
- ✓ رقم الحساب المصرفي: 01/86. 776. 70. 401. 025؛
- ✓ رقم الفاكس: 00. 16. 58. 025.
- ✓ البريد الإلكتروني: Antibiotical a Hotmail.com
- ✓ الموقع الإلكتروني: www.saidalgroupe.dz

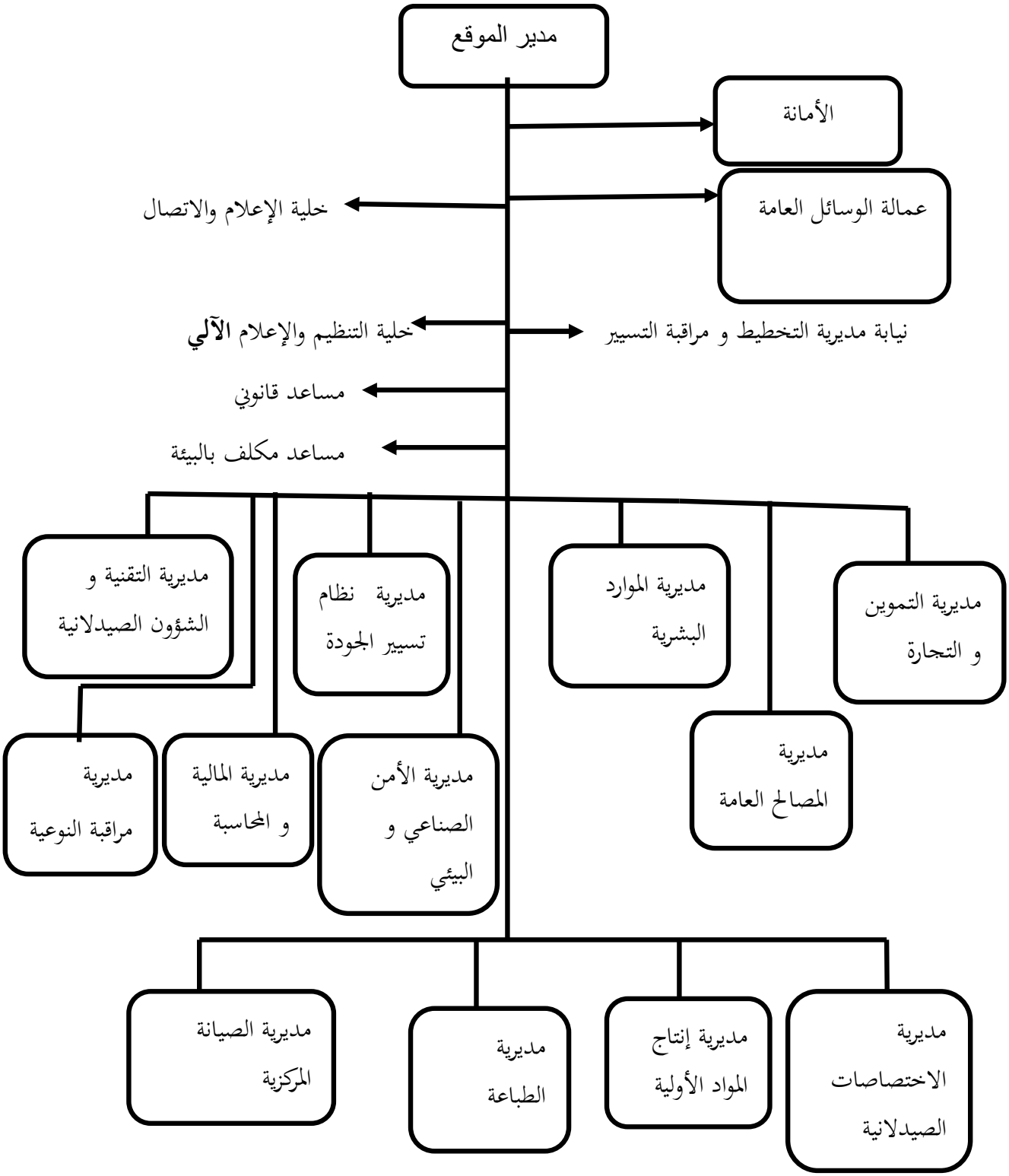
وبعد إعادة هيكلة المؤسسة العمومية الاقتصادية "صيدال SAIDAL "تحويل اسمه من مركب إلى فرع المضادات الحيوية التابع لصيدال ودخل بصفة رسمية في استقلالية التسيير في 1998/02/02.

[1] http : // www. Saidalgroup.dz / filial – antibiotical.op.cit. le 21/05/2016, 11 :30.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لفرع المضادات الحيوية " أنتبيوتيكال"

يتكون فرع الأنتيبيوتيكال من مجموعة من الخلايا والمديريات التي تتكامل فيما بينها من أجل تأدية المهام والمسؤوليات على أكمل وجه قصد تحقيق الأهداف المسطرة، كما يوضحه :

الشكل رقم (3-2) يوضح مديريات الفرع أتيبيوتيكال



المصدر : أخبار صيدال، النشرة الداخلية رقم 02، ديسمبر 2013، ص04.

وفيما يلي شرح الخلايا والمديريات المكونة للفرع مع التعرف على مهام كل المدير العام، نائب المدير العام والأمانة العامة: [1]

- **مدير الموقع** : له سلطة التنشيط واتخاذ القرار، المراقبة على مستوى الموقع كما له السلطة الوظيفية البنايات والمديريات دخل الموقع بما يضمن تسيير المركب على الوجه المطلوب بالإضافة إلى نشاطاته واتصالاته المباشرة.
- **الأمانة**: أو كتابة الموقع والتي تعبر همزة وصل بين جميع دوائر والمصالح والأقسام التابعة للمديرية حيث تقوم بتسجيل وتوصيل المرسلات الكتابية والهاتفية.
- **مساعد قانوني**: مكلف بترتيب ومتابعة كل الملفات الخاصة بالموقع في المجل القانوني والقضائي كما يقدم نصائحه وإرشاداته لكل المسيرين فيما يخص المجال القانوني والمساهمة التي تدخل في الاختصاص.
- **نيابة مديرية التخطيط ومراقبة التسيير**:مهمتها الرقابة الداخلية وتدقيق الحسابات، ووضع لوحات القيادة الخاصة بتسيير الموقع.
- **عمالة الوسائل العامة**:السهر على نقل السلع وجلب السلع بواسطة الشاحنات والنقل.

➢ **الخلايا** :حيث يتكون من عدة خلايا، وكل خلية لها نشاط خاص بها وهي كما يلي :

- **خلية التنظيم والإعلام الآلي** :مكلف بضمان تطوير وتكييف الهياكل التنظيمية طبقا للتوجيهات والقرارات، والمساهمة في تحديد سياسة التنظيم والإعلام الآلي .
- **خلية المراقبة والتقييم**: مكلف بإنشاء ووضع برامج مراقبة لصالح المدير العام، وضمان عملية المراقبة الداخلية للنشاطات ووضع تقارير مفصلة حولها.
- **خلية المشاريع**: وهي خلية مهتمة بدراسة المشاريع القائمة والتي يطمح الموقع لإقامتها بغرض التوسع والاحتياط في إقامتها.
- **المديريات**: يتكون الموقع من مديريات مختصة وهي كالأتي:
- **مديرية التموين والتجارة (DAP)**: إن هذه المديرية تهدف إلى تموين الموقع لجميع الاحتياجات وتضمن الإنتاج سواء المادة الأولية أو قطع الغيار وبالسير الحسن للمخزون من أجل تحقيق برنامج الإنتاج وتشمل أيضا البيع بالإنفاق مع الزبائن.
- **مديرية الموارد البشرية (DRH)**: تشغل وظيفة تسيير الموارد البشرية والوسائل العامة وإنشاء ونشر القاعدة الرئيسية الخاصة بتنظيم الموقع.

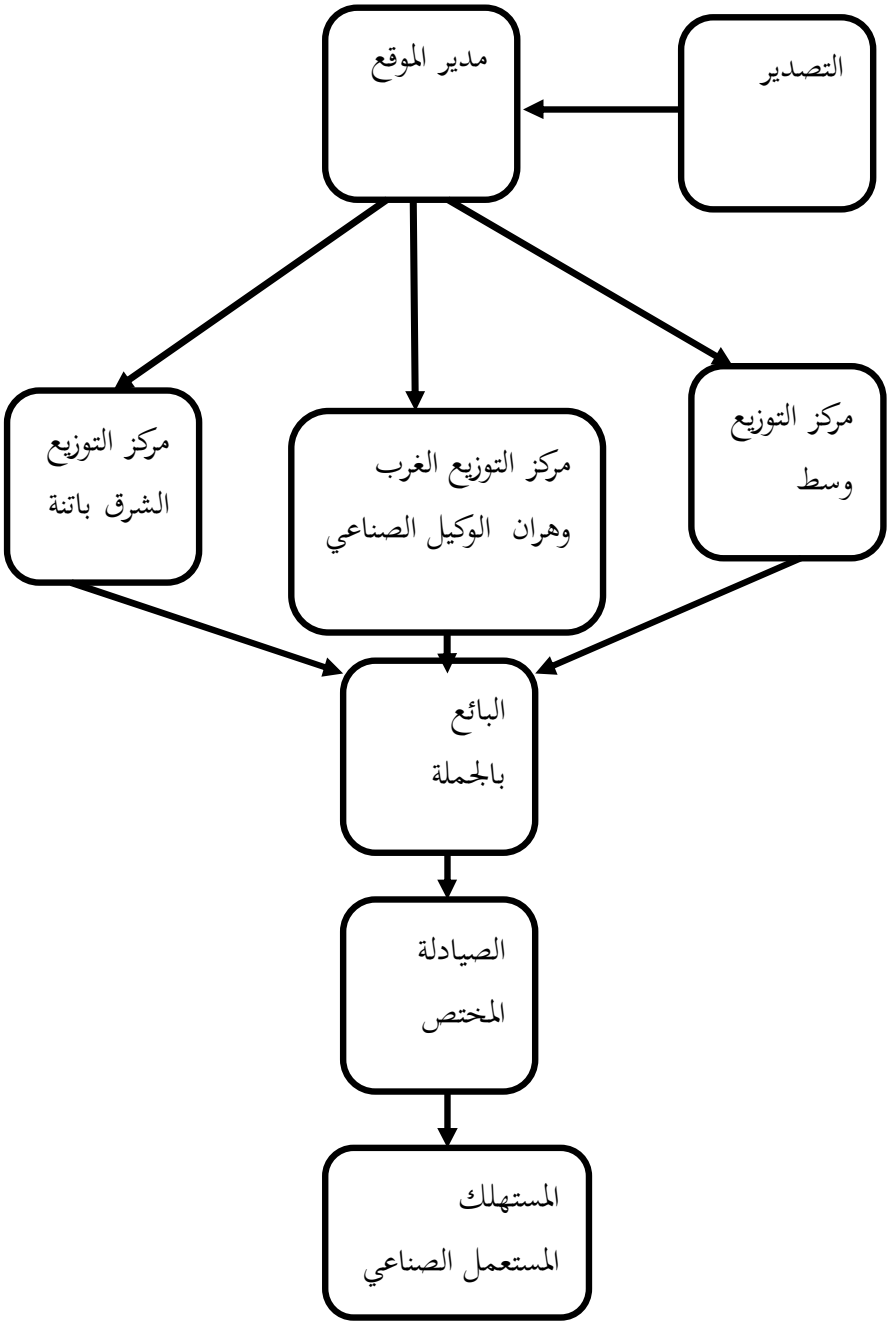
[1] http : // www , saidalgroup , dz / filial – antibiotical ,op ,cit, le 21/05/2016, 11 :30.

- **مديرية نظام تسيير الجودة (DSG)**: تقوم بمراقبة عملية الإنتاج مع تطبيق كل الإجراءات القانونية الخاصة المعمول بها عالميا وعلميا والمطابقة لشهادة ISO وBPF للصناعة الصيدلانية .
- **مديرية التقنية والشؤون الصيدلانية (DTP)**: تعتبر هذه المديرية ذات أهمية كبيرة بالنسبة للفرع حيث تجري الدراسات من أجل التدخل النفسي والقيام بالمراقبة الضرورية لبيان صلاحية المنتج طبقا للمواصفات المعمول بها.
- **مديرية الأمن الصناعي والبيئي** : تقوم هذه المديرية بإقامة سياسة وقائية وأمن صناعي على مستوى الفرع وهي تهدف إلى تقليل من الحوادث ووضع تعليمات عامة متعلقة بالأمن .
- **مديرية مراقبة النوعية** : تقوم هذه المديرية بتحاليل على المواد المنتجة وقوانين ترتيبها والمساهمة في حل المشاكل التكنولوجية عند القيام بعملية الإنتاج .
- **مديرية المصالح العامة (DHG)**: تضمن جميع أشكال الطاقة الضرورية في وظائف الموقع الكهرباء، الغاز ومصادر الطاقة الأخرى.
- **مديرية المالية و المحاسبة (DFC)**: تعتبر من أهم المديريات حيث يقتصر نشاطها في المهام المالية و إدارة رؤوس الأموال واستغلالها وضمان المراقبة المالية والضريبية.
- **مديرية الصيانة المالية (DME)**:فيما يتم عملية تنظيم الصيانة كنشاط ضروري ودائم.
- **مديرية إنتاج المواد الأولية (DPMP)**: تشغل وظيفة إنتاج المواد الأولية وإنتاج المعدات.
- **مديرية الطباعة (DIMP)**: تختص بالإنتاج المطبعي من غلاف خارجي ونشرات ومطويات إشهارية.
- **مديرية التخصصات الصيدلانية** : هذه المديرية تقوم بتسيير منشآت صناعية داخل الموقع تعمل على إنتاج التخصصات الصيدلانية حيث أن :
  - المنشأة (A):تختص في إنتاج المنتجات البنسيلينية.
  - المنشأة (B): تختص في إنتاج المنتجات غير البنسيلينية.
  - المنشأة (C): تختص في إنتاج الحقن.[1]

كما تختص بالبحث و التطوير و الإنتاج في الموقع كما في الشكل التالي :

[1] خلية المعلومات بموقع إنتاج المدية.

الشكل رقم (3-3) قناة التوزيع لموقع إنتاج المدية



المصدر: المرسوم التنفيذي رقم 44 يوم 04 فيفري 1998.

المبحث الثاني: الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لمجمع صيدال فرع أنتيبيوتيكال

في هذا المبحث سنحاول التطرق إلى وسائل الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المجمع والفرع في ثلاث مطالب: الأول وفق ميثاق الأخلاقيات، الثاني وفق التقارير السنوية والثالث وفق النشرات الشهرية والتي سيتم عرضها كالتالي:

المطلب الأول: المسؤولية الاجتماعية وفق ميثاق الأخلاقيات لصيدال

يمثل ميثاق الأخلاقيات نقطة بداية لإرساء ثقافة مؤسساتية قائمة على النزاهة، الاحترام المتبادل،الإنصاف، الاعتراف بالجدارة، وكذا كل القيم المشتركة التي تولد التضامن الاجتماعي وتضع جانبا التقاربات العشائرية والمواقف الريبعية التي تولد الإحباط والتهميش.

أولا . مسؤولية صيدال الاجتماعية اتجاه العمال:[1]

1. العمال هم الثروة الرئيسية للمؤسسة لأن تطورها يقوم على التفاف الرجال والنساء الذين يشكلونها.

نؤكد على أولوية العنصر البشري على سائر عناصر المؤسسة الأخرى ونسعى باستمرار لتحسين العلاقات الإنسانية في وسط العمل. نولي اهتماما خاصا لتطبيق المبادئ الأساسية مثل:

- الإنصاف والشفافية في إدارة الوظائف والمسارات المهنية؛
- الحوار الاجتماعي البناء والصريح المبني على الثقة والاحترام؛
- التضامن وتبادل الخبرات بين جميع فرقنا؛
- عدم التمييز بين العمال على أساس الأصل، الجنس، الإعاقة أو الآراء السياسية والدينية؛
- احترام الخصوصية الفردية والحياة الخاصة؛
- احترام سرية البيانات الشخصية لكل عامل؛
- الحفاظ على ظروف العمل الآمنة؛
- التكوين المتواصل والوقاية من المخاطر الصحية، المهنية والبيئية؛
- التطوير المهني للموظفين.

2. المساواة في التوظيف والترقية

من أجل خلق محيط عمل محفز وكذا ضمان التطور الفردي للعمال:

[1] ميثاق الأخلاقيات لمجمع صيدال، الجزائر، ص ص17،19.

- نضع سياسة لإدارة الموارد البشرية مصّممة طبقا لما ينص عليه القانون؛
- نشجع الترقية الداخلية والتكوين لتحسين الكفاءة المهنية وضمان اكتساب واستدامة المعارف الأساسية في المؤسسة؛
- نضمن معاملة عادلة لجميع العّمال وكذا المساواة في الحصول على فرص العمل.

3. التمييز والتحرش

نند بشكل صارم بكل أشكال التمييز، لا يمكن في أي حال من الأحوال لمعايير كاللون والاعتقاد،السلامة والحالة المدنية، حالة الحمل والحالة الصحية ووجود إعاقات، أن تؤثر في القرارات الخاصة بالتوظيف وتسيير المسارات المهنية للعمال.

لا نسمح أي شكل من أشكال التحرش المعنوي أو الجنسي ونمنع كل تصرف من شأنه أن يخلق محيط عمل مخيف، عدواني أو مهين.

4. الصحة والسلامة في العمل

- نعترف بحق العمال في محيط عمل سليم و آمن؛
- نحترم القواعد السارية المفعول في ميدان النظافة والصحة في العمل ونعمل دوما على تحسين أدائنا في هذا الميدان؛
- نتخذ دوما احتياطاتنا لضمان محيط عمل يتماشى والتشريع؛
- نضمن لكل العّمال ظروفا صحية وأمينة حسب التشريع الساري المفعول وكذا الهياكل اللائقة؛
- نسهر على الحفاظ على السلامة الجسدية والعقلية للعّمال المتواجدين في كل الوحدات؛
- نتخذ الإجراءات الأمنية اللاّزمة قصد الحفاظ على صحة وضمان أمن كل عامل من خلال التحكم في مجموع عوامل التعرض لأخطار الحوادث؛
- نؤكد على الاحترام الصارم للتشريع فيما يخص حوادث العمل والأمراض المهنية.

ثانيا . مسؤولية صيدال الاجتماعية اتجاه المجتمع:[1]

نحن واعون بمسؤوليتنا اتجاه المجتمع وبتأثير نشاطاتنا على المحيط الاجتماعي، الاقتصادي،الطبيعي والإنساني.

نلح على الكشف عن إراداتنا في المساهمة الفعالة في التنمية المستديمة ودعم مجتمعنا.

- نشارك في تنمية قطاع الصناعة الصيدلانية وبهذا نساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا؛

[1] ميثاق الأخلاقيات لمجمع صيدال، الجزائر، ص 43.

- نسعى لضمان تواجد الأدوية بصفة مستمرة وذلك بتوفير مجموعة متنوعة من الأدوية الجنيسة ذات جودة؛
- نستجيب لحق المرضى في الحصول على الأدوية بإتباعنا سياسة تعريفية مناسبة وضعت بالتشاور مع هيئات الضمان الاجتماعي؛
- نهتم بترقية الصحة العمومية من خلال نشاطات التوعية والكشف ونساهم في أعمال الدعم لجمعيات المرضى والجمعيات العلمية؛
- نساهم في كل مبادرة وطنية أو محلية تهدف إلى التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية أو الأمراض؛
- نساهم في التنمية الإقتصادية لبلادنا باختيار شركاء اقتصاديين محليين؛
- نشارك في تنمية الحياة الاجتماعية و الثقافية لمجتمعنا من خلال رعاية التظاهرات الثقافية والرياضية.

ثالثا . مسؤولية صيدال اتجاه المحيط (البيئة):[1]

بصفتنا فاعل في الميدان الصناعي، نحن واعون بالآثار المحيطية والأخطار الناجمة عن نشاطاتنا ولدينا الطموح الدائم لتشغيل كل الوسائل الضرورية التي تسمح بتخفيف أثر هذه الأخيرة على المحيط (تصريف النفايات الصناعية السائلة وانبعاث الغازات المسببة في الاحتباس الحراري):

- نتخذ الإجراءات الأمنية اللازمة ونحترمها طبقا للقوانين السارية المفعول؛
- نولي أهمية قصوى لأمن وصحة العّمال و الجوار؛
- نضمن تسيير للنفايات الصناعية ونتكفل بالمنتجات الغير مستعملة (الحرق)؛
- نؤكد على تحسين استعمال المصادر الطبيعية.

رابعا . مسؤولية صيدال الاجتماعية اتجاه الزبائن:[2]

- تحكم نشاطاتنا في ميدان الترويج الطبي وعلاقاتنا البيداغوجية والتجارية مع مهنيي الصحة، إجراءات مطابقة للقوانين السارية المفعول؛
- نقدم كل المعلومات الأكيدة والتامة عن منتجنا؛
- نحترم القوانين السارية المفعول في ميدان الترويج للأدوية.

[1] ميثاق الأخلاقيات لمجمع صيدال، الجزائر، ص39.

[2] ميثاق الأخلاقيات لمجمع صيدال، الجزائر، ص 28.

المطلب الثاني: الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية وفق التقارير السنوية من سنة 2010 إلى سنة 2014.

شهد الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وفق هذه التقارير إدماجا مع الإفصاح عن الأنشطة الاقتصادية وقد حاولت جمعها كالتالي:

أولا . الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية اتجاه العمال:

في إطار ضمان الصحة والأمان للعمال قام المجمع سنة 2010 بعدة أنشطة تمحورت حول:[1]

- تقييم كل المخاطر الصناعية باستخدام طريقة " تحليل الخلل " تسمى هذه الطريقة AMEC؛
- تنصيب لجان وقائية وصحية على مستوى كل الوحدات، الفروع والمجمع ككل؛
- القيام بزيارات أمنية والمراقبة الداخلية وكذا القيام بعملية التدقيق؛
- إتباع المراقبة التقنية المنتظمة والمقننة لكل المنشآت الكهربائية وكذا توفير وسائل المحافظة على هذه المنشآت (النظافة...)؛
- بالاعتماد على نصوص المرسوم التنفيذي09 . 35 تسهر المؤسسة غلى التطوير وتنفيذ محطات التدخل فيما يخص المنشآت؛
- علو مرتبات الموظفين بنسبة 15%؛

وفي نفس السياق قام المجمع خلال2011[2] باستحداث كل من خطط التدخل والخطط الأمنية الداخلية بالإضافة إلى تنفيذ التشخيص المتعلق بتمشيط وتعزيز تقييم المخاطر المهنية «INPRP» في وحدات إنتاج معينة في مجمع صيدال بحيث كانت نتائج معدل التردد ومعدل الخطورة في 2011 مرضية بشكل عام. في مجال تطوير الموارد البشرية فقد قام المجمع بتطوير "سجلات مهارات العمل" التي ارتكبت خلال الثلاثي الرابع لسنة 2010 استمرت طوال سنة 2011، يرتبط فترة تنفيذ العملية لصعوبات العمل الزائدة الموجودة في بعض الوحدات؛

سجلات مهارات العمل" هي أداة أساسية لتقديم إدارة الوظائف والمهارات التي ستحدد:

- شروط الدخول لكل محطة العمل؛
- وضع خطط تدريب سنوية تغطي الثغرات الموجودة بين المهارات المطلوبة والمهارات الموجودة؛
- تصنيف العمل وتطوير الجدارة.

[1] التقرير السنوي لمجلس الإدارة مجمع صيدال، 2010، ص 10.

[2] التقرير السنوي لمجلس الإدارة مجمع صيدال، 2011، ص 15.

في حين شهدت سنة 2012 بتنفيذ نفس الأنشطة السابقة لسنتي 2010 و2011 بالإضافة إلى تنظيم أيام إعلامية على نظام الأجور الجديد لصالح جميع العمال، وفي مجال تطوير الموارد البشرية فقد شملت ثلاث عناصر وهي: [1]

- تطوير وتنفيذ قائمة من محطات العمل؛
- تطوير وتنفيذ شبكة الأجور الجديدة؛
- إصلاح نظام الإعانات.

في سنة 2013[2] يهتم المجمع بجعل ظروف العمل داخل الشركة مثالية وملائمة ومنتجة وتقديم مساعدات لتحسين ظروف العمل حيث اتخذت مجموعة من إجراءات لا حصر لها خاصة في إعادة توزيع المناصب داخليا وخارجيا، وأيضا ما يخص برامج التوظيف التي أصبحت جد دقيقة ومدروسة ومرتكزة أساسا على متطلبات السوق والإنتاج الكمي والكيفي وتتحكم فيها أيضا المناصب التي أصبحت شاغرة بسبب تقاعد البعض أو استقالتهم وذهابهم إلى مراكز أخرى. إن حوادث العمل أمر طبيعي، ولقد اهتم المجمع بهذا المجال بغرض التقليل من آثاره على العمال وعلى المجمع وهذا يعود إيجابا على الإنتاج الذي ازداد وتطور كنتيجة حتمية أدى إليها المخطط الداخلي للوقاية من الأخطار المهنية في مختلف مواقع العمل بالمجمع.

في سنة 2014 قام المجمع في إطار الصحة والسلامة أثناء العمل بـ:[3]

- مراقبة تقنية بفترات منتظمة للتجهيزات المتمثلة في الآلات وغيرها؛
- إعادة تأهيل شبكات مكافحة الحوادث، وكذا إعادة تأهيل أنظمة المراقبة باستخدام الكمرات وأجهزة الإنذار للحرائق؛
- إعداد مخططات التدخل السريع الداخلي للمجمع؛
- استحداث مخطط الأمن الداخلي وتكليف الجهة المعنية بتكليفه قانونا؛
- تكوين ماستر "الأمن الداخلي للمؤسسة".

وفي إطار تطور الموارد البشرية سنة 2014 فتوجد الكثير من الأهداف المسطرة منها:

- رقمنة وظيفة الموارد البشرية: وضع نظام إدارة أجور الموارد البشرية ويحتوي على (لوحات القيادة الخاصة بإدارة الموارد البشرية، معالجة الأجور، إدارة الوقت، إدارة المسار المهني...). ويتعلق تجسيد هذا

[1] التقرير السنوي لمجلس الإدارة مجمع صيدال،2012، ص 9.
[2] التقرير السنوي لمجلس الإدارة مجمع صيدال،2013، ص 22.
[3] التقرير السنوي لمجلس الإدارة مجمع صيدال، 2014، ص 31.

النظام بأهداف تم وضعها في أعلى هرم المؤسسة من أجل أن يكونوا على علم بكل التطورات الحاصلة في مستوى وظيفة الموارد البشرية؛

- إعادة وضع هيكل تنظيمي جديد: قامت وظيفة إدارة الموارد البشرية بالتعاون مع مختلف وظائف المؤسسة بوضع هيكل تنظيمي جديد للمركب ككل يتماشى والتطورات الحاصلة سواءا في الأهداف أو الاستراتيجيات أو الخطط.

ثانيا . الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع:

قام مجمع صيدال في هذا الخصوص خلال 2010 بتنظيم:[1]

- 137 مظاهرة علمية (أكثر بنسبة 9% بالنسبة لعام 2009)؛
- تنظيم 40 يوم طبي . جراحي نظموا عبر التراب الوطني لتأكيد ارتباطها بالأطبة الذين يمارسون مهنتهم في المناطق المنعزلة وذلك لجعل الخدمة أحسن.

وفي إطار الاتصال بين العمال والمؤسسة وجد إفصاح خاص بهذا الاتصال في عنوان خاص وهو **الحوار الاجتماعي** لضمان تدفق أفضل للمعلومات، تحمل إيجابيات على الشواغل الاجتماعية أو المهنية للعمال وإنشاء شروط مواتية لبروز ثقافة المؤسسة. تم تنظيم ندوات ومؤتمرات حول قضايا مختلفة في سنة 2011 متمثلة في:[2]

- اجتماع دوري مع مندوبين طبيين ⟵ 22 ماي 2011؛
- ندوة حول الجودة ⟵ 28 ماي 2011؛
- المؤتمر السنوي الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسة ⟵ 29 أكتوبر 2011؛
- يوم دراسي حول إصلاح نظام الأجور⟵ 25/22/19/15 ديسمبر 2011.

سنة 2012 قام المجمع بـ:[3]

- تنظيم يوم توعية حول مرض السكر بالتعاون مع جمعية السكري لولاية الجزائر وخدمات متعددة؛
- الاحتفال باليوم العالمي للطفل؛
- الاحتفال باليوم العالمي للسكري.

[1] التقرير السنوي لمجلس الإدارة مجمع صيدال، 2010، ص 8.
[2] التقرير السنوي لمجلس الإدارة مجمع صيدال،2011، ص 16.
[3] التقرير السنوي لمجلس الإدارة مجمع صيدال،2012، ص 12.

في حين شهدت سنة 2013بتنظيم:[1]

- 166 تظاهرة علمية؛
- 35 يوم إعلامي لطب الجراحة.

سنة 2014 قام المجمع بالتعاون من مختلف الأطباء والصيادلة بـ:[2]

- 124 تظاهرة علمية؛
- تنظيم 30 يوم دراسي خاص بطب الجراحة.

ثالثا . الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية اتجاه الزبائن:

لا يوجد إفصاح كبير عن مساهمة المؤسسة اتجاه الزبائن خلال سنة 2010 بحيث اقتصر على:[3]

- تطوير المعاملات التجارية؛
- الاهتمام بصحة المنتج والمعلومات المرتبطة به؛
- تنظيم 223745 زيارة إعلامية لمختلف الأطباء المتواجدين في الوطن من أجل الترويج للفئات المنتجة.[4]

في حين سنة 2011 قام المجمع بـ:

- تنظيم أيام صيدلانية مست كافة التخصصات على المستوى الوطني من طرف دكاتر مختصين في السكري وأمراض أخرى؛
- تنظيم أيام تحسيسية حول السكري بالتعاون مع جمعية السكري بولاية الجزائر وستشفى مصطفى.

أما سنة 2012 لم يتم الإفصاح عن أي نشاط قام به المجمع.

سنة 2013 في إطار تحسين مستوى الخدمات وتسهيل الإجراءات سهر مجمع صيدال على إعادة تهيئة الجداول والمناصب الإدارية عبر تحديث وتطوير الجهاز الإداري للمجمع عبر إدخال برنامج حديث وكفئ وهذا يشمل النقاط التالية:[5]

- نظام التوثيق؛
- نظام التنقيط الإداري الداخلي؛

[1] التقرير السنوي لمجلس الإدارة مجمع صيدال،2013، ص 22.
[2] التقرير السنوي لمجلس الإدارة مجمع صيدال، 2014، ص 27.
[3] التقرير السنوي لمجلس الإدارة مجمع صيدال، 2010، ص 6.
[4] التقرير السنوي لمجلس الإدارة مجمع صيدال،2010، ص 8.
[5] التقرير السنوي لمجلس الإدارة مجمع صيدال،2013، مرجع سابق، ص 22.

- إطلاق برنامج إيزو26000 الخاص بالمسؤولية الاجتماعية؛
- تدعيم التكوين الإداري.
- كما شهدت 2013عدة زيارات إعلامية قدّرت بـ 177150 زيارة إعلامية لمختلف الأطباء المتواجدين في الوطن من أجل الترويج للفئات المنتجة.

سنة 2014[1] قام المجمع بالتعاون من مختلف الأطباء والصيادلة بـ184559 زيارة إعلامية لمختلف الأطباء المتواجدين في الوطن من أجل ترويج الفئات المنتجة.

رابعا . الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة [2]

من أجل تطوير المحيط في سنة 2010 اتخذت الإجراءات التالية:

- الأخذ بعين الاعتبار كل ما جاء في العقد الذي ينص على تحسين المحيط الممضى من طرف وزارة تهيئة المحيط والبيئة؛
- تنفيذ التحليل الشهري لتصريف النفايات المستعملة؛
- استرجاع الزيوت المستعملة؛
- الحصول على الموافقة برمي المياه المستعملة المطابق للقانون 209/09 بالنسبة للوحدات الإنتاجية؛

خلال2011: قامت باستحداث الأنشطة المذكورة في سنة 2010 أعلاه بالإضافة إلى:[3]

- إنشاء مخطط تسييري بيئوي على مستوى مركب أنتيبيوتيكال؛
- رصد تنفيذ إجراءات إدارة النفايات في جميع أشكاله؛
- مراقبة العمليات المتعلقة بتنفيذ نظام إدارة بيئية «SME » بالمدية؛
- تنفيذ التفتيش والتدقيق الدوري الخاص بالبيئة.

أما بالنسبة لسنة 2012[4] فقد قامت باستحداث الأنشطة البيئية لسنتي 2010 و2011.

في حين في سنة 2013 قامت المؤسسة في إطار المحافظة على البيئة فقد قامت المؤسسة بإجراءات عديدة في هذا الاتجاه نذكر منها:[5]

[1] التقرير السنوي لمجلس الإدارة مجمع صيدال، 2014، ص 27.
[2] التقرير السنوي لمجلس الإدارة مجمع صيدال، 2010، ص ص 9،10.
[3] التقرير السنوي لمجلس الإدارة مجمع صيدال،2011، ص 15.
[4] التقرير السنوي لمجلس الإدارة مجمع صيدال،2012، ص 12.
[5] التقرير السنوي لمجلس الإدارة مجمع صيدال، 2013، ص 31.

- المراقبة التقنية الدورية والمنتظمة للمنشآت؛
- إنشاء أنظمة الحماية من الحرائق؛
- إنشاء شبكة المراقبة عبر الكاميرات مهمتها الرصد الآني للكوارث والأخطار البيئية؛
- إنشاء مخططات عمل خاصة بالتدخل في هذا السياق وقائيا خاصة؛
- التكوين الخاص في مجال الأمن الداخلي للمنشآت بيئيا وأمنيا.

فيما يخص نشاطات المجمع خلال سنة 2014 في مجال البيئة فإنه لم يفصح عن أي أنشطة به.

المطلب الثالث: الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية لمجمع صيدال وفق النشرات الشهرية من سنة 2013 إلى سنة 2014.

شملت النشرات الشهرية الإفصاح عن مجال: العمال، المجتمع، الزبائن. في حين هناك غياب عن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة و سنعرض ذلك كالتالي:

أولا . الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية لمجمع صيدال اتجاه العاملين:

يقوم مجمع صيدال بتنظيم دورات تدريبية خاصة للعمال :

- نظمت صيدال بتنظيم دورات تكوينية خاصة بالممارسات الجيدة للتصنيع استفادة منها 18 إطار من مختلف وحدات المجمع تحت عنوان "تحسين الممارسات الصيدلانية الصناعية للمجمع" مسّت التقنيين في وحدات الإنتاج من أجل ضمان إدارة أفضل لنظام جودة الجودة؛[1]
- صيدال تنظم برنامجا تكوينيا للمندوبين الطبيين لأربع تخصصات (السكري، أمراض القلب، الأمراض المعدية والأدوية الغير خاضعة للتوصيف)؛[2]
- صيدال تسطر برنامجا تكوينيا حول موضوع التواصل بين الأشخاص، تناول أربع محاور رئيسية: 1/الاتصال الداخلي، 2/ تنشيط وتحفيز الفريق، 3/ التواصل بين الأشخاص في خدمة التأطير، 4/ تقنيات الخطاب. استفاد أكثر من 80إطار من مختلف هياكل المجمع بهدف تطوير الاتصال الداخلي؛ [3]
- تكوين في تقنيات البيع لصالح مندوبين طبيين جدد يومي 25 و26 جانفي 2015؛[4]

[1] النشرة الشهرية الداخلية رقم 3 . جانفي 2014.
[2] النشرة الشهرية الداخلية رقم 7 . مارس 2014.
[3] النشرة الشهرية الداخلية رقم 16 . مارس 2015.
[4] النشرة الشهرية الداخلية رقم 16، المرجع ذاته.

- صيدال تنظم دورات تكوينية حول تقنيات البيع؛[1]
- صيدال تنظم برنامجا تكوينيا لصالح عمال الإنتاج استفاد منه60 عاملا ابتدءا من شهر أكتوبر؛[2]
- صيدال تنظم دورة تكوينية حول التحبيب لفائدة عمال الإنتاج خلال شهر نوفمبر 2015 وقد تلقى 38 عامل من مختلف مواقع الإنتاج وزّعوا على أرع فرق بيداغوجية.[3]
- في إطار إطلاق تنفيذ برنامج التكوين المتواصل لعام 2016، تم تنظيم دورات تكوينية خلال شهر مارس لفائدة المندوبين الطبيين لدورة 2016، إذ نظم قسم أمراض القلب تكوينا حول مضاعفات العين ذات الصلة بارتفاع ضغط الدم، كما نظمت دورة تكوينية ثانية حول موضوع «أي خافض لارتفاع ضغط الدم؟، أما قسم الأمراض المعدية هو الآخر نظم تكوينا تحت شعار «الآلام والمسكنات».[4]

كما تقوم صيدال بتهنئة عمالها في مختلف المناسبات و الأعياد:

- صيدال تهنئ المرأة العاملة في يومها اللطي وتشيّد بمهاراتها وتفانيها وتدعو إلى ضرورة مساواتها مع الرجل؛[5]
- صيدال تحتفل باليوم العالمي للعمال الفاتح من ماي بحيث يتوجه المدير العام درقاوي بالشكر عل جهودهم ودعوتهم لتقديم الأفضل الذي سيعود بالنفع عليهم اجتماعيا ومهنيا؛[6]
- صيدال تهنئ العمال بالعطلة السنوية وعيد الفطر؛[7]
- صيدال تهنئ عمالها بالعيد الأضحى؛[8]
- صيدال تهنئ العمال بالعام الجديد 2016ودعوتهم ليكونوا صنّاع النجاح؛[9]
- صيدال تهنئ المرأة بعيدها 2016؛[10]

[1] النشرة الشهرية الداخلية رقم 17 . أفريل 2015.
[2] النشرة الشهرية الداخلية رقم 22 . أكتوبر 2015.
[3] النشرة الشهرية الداخلية رقم 23 . نوفمبر 2015.
[4] النشرة الشهرية الداخلية رقم . 26 مارس 2016.
[5] النشرة الشهرية الداخلية رقم 4 . فيفري 2014.
[6] النشرة الشهرية الداخلية رقم 6 . أفريل 2014.
[7] النشرة الشهرية الداخلية رقم 9 . جويلية 2014.
[8] النشرة الشهرية الداخلية رقم 10 . أوت / سبتمبر 2014.
[9] النشرة الشهرية الداخلية رقم 13 . ديسمبر 2013.
[10] النشرة الشهرية الداخلية رقم 15 . فيفري 2015.

- صيدال تحتفل باليوم العالمي للعمال الفاتح من ماي بحيث يتوجه المدير العام درقاوي بالشكر عل جهودهم ودعوتهم لتقديم الأفضل الذي سيعود بالنفع عليهم اجتماعيا ومهنيا؛[1]

وفي إطار تقديم الإعانات والمنح والتسهيلات للعمال قام مجمع صيدال بـ:

- صيدال تغطي 45% من مصاريف العمرة استفاد منها 68 عامل وعاملة من خلال إجراء قرعة علنية لهم؛[2]
- مراجعة المنح والتعويضات من قبل التعاضدية الصناعية البترولية عن طريق الإعلان رقم 240/MIP /PCA/2014 المؤرخ في 8 جوان 2014 إلى كافة المنخرطين والتي دخلت حيز التنفيذ يوم 1 جويلية 2014 تتضمن عدة تغييرات تتعلق بالمبلغ الإجمالي الخاص بالنظارات، الذي انتقل من 900 دينار إلى 2000 دينار، منح الازدياد اللتان تم رفعهما من 3000 دينار و5000 دينار إل 10000 دينار، ارتفع التشييع إلى 35000 دينار (وفاة المنخرط، الزوج أو الزوجة،الطفل...) وإلى 20000دينار (وفاة الأبوين)؛[3]
- صيدال تمنح تسهيلات للعمال لاقتناء كبش العيد ممتدة على فترة زمنية 6 أشهر، كما نظمت جدول المشاركة في العديد من الأنشطة (شراء أجهزة كهرومنزلية، تنظيم، تنظيم العمرات إلى البقاع المقدسة،ورحلات إلى المنتجعات والحمامات الطبيعية)؛[4]
- إطلاق عمرة 2015 لصالح العمال بتغطية 45% من المصاريف استفاد منها 162 عامل ؛[5]
- صيدال تنظم برنامج العلاج بالمياه المعدنية لصالح العمال بالاتفاق مع مركب البركة لمحيطة المياه المعدنية لولاية ورقلة مجانا.[6]

وفي إطار تحفيز العمال تقوم صيدال بـ:

- تنظيم لقاءات مع العمال من قبل المدير العام (درقاوي) والذي يسمح بالتواصل المباشر بين الطرفين وإجهاض محاولة التضليل التي يقوم بها بعض الأشخاص؛[7]

---

[1] النشرة الشهرية الداخلية رقم 17 . أفريل 2015.

[2] النشرة الشهرية الداخلية رقم 6 . أفريل 2014.

[3] النشرة الشهرية الداخلية رقم 10 أوت/ سبتمبر 2014.

[4] النشرة الشهرية الداخلية رقم 10 ، المرجع ذاته.

[5] النشرة الشهرية الداخلية رقم 17 . أفريل 2015.

[6] النشرة الشهرية الداخلية رقم 23 . نوفمبر 2015.

[7] النشرة الشهرية الداخلية رقم 6 . أفريل 2014.

- صيدال ترقي البعض من عمالها؛[1]
- صيدال نحو المركزية لتسيير الرواتب بهدف السماح لمراقبة أفضل لكشوف الرواتب؛[2]

وفي إطار تطوير الموارد البشرية قامت صيدال بـ:

وضع بطاقة «الشغل . الكفاءة» من قبل مديرية المستخدمين سنة 2014 والتي تعتبر أداة ضرورية في النمط الجديد لتسيير الموارد البشرية. وتحتوي بطاقة «الشغل . الكفاءة» والتي أعدت الوظائف المبرمجة في التنظيم الجديد المعلومات التالية:[3]

- مؤهلات التطور في الوظيفة؛
- تفصيل الوظيفة (الهدف والمسؤوليات والنشاطات الرئيسية)؛
- وسائل العمل؛
- العلاقات الوظيفية؛
- المسؤوليات؛
- الكفاءات المطلوبة (المهنة والمعاملات)؛
- معرفة اللغات واستعمال الإعلام الآلي.

ثانيا . الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية لمجمع صيدال اتجاه المجتمع

صيدال تشجع الاقتصاد الوطني والاستهلاك المحلي من خلال:

- صيدال تشارك في إطلاق الحملة الوطنية في إطلاق الحملة الوطنية "لنستهلك جزائري" يوم 26 أفريل 2015 بهدف تحسين و توعية المواطنين على استهلاك المنتجات المحلية؛[4]
- مشاركة صيدال في معرض الإنتاج الجزائري في الطبعة 24 من 23 إلى 29 ديسمبر 2015 وضعت هذه التظاهرة التي نظمت بهدف تشجيع الإنتاج الوطني تحت شعار «الإنتاج الجزائري ضمان للمسار الاقتصادي»؛[5]

وفي إطار الاتفاقية القائمة بين المجمع و الجامعات والتكوين المهني قام المجمع بعدّة تظاهرات في هذا المجال:

[1] النشرة الشهرية الداخلية رقم 6، المرجع ذاته.
[2] النشرة الشهرية الداخلية رقم 5 . مارس 2014.
[3] النشرة الشهرية الداخلية رقم 20 . أوت/ جويلية 2015.
[4] النشرة الشهرية الداخلية رقم 17 . أفريل 2015.
[5] النشرة الشهرية الداخلية رقم 24 . ديسمبر 2015.

- طلبة جامعة الجزائر في زيارة لمصنع الدار البيضاء؛[1]
- صيدال تستقبل وفد من قطاع التكوين المهني في زيارة صيدال يوم 25 مارس 2014؛[2]
- صيدال توقع على اتفاقيتين للتعاون مع الجامعات بهدف تعزيز الروابط مع المجتمع الأكاديمي ومراكز
- البحث العلمي خلال شهر ماي مع جامعتي باب الزوار والبليدة 1؛[3]
- صيدال تشارك في منتدى الجامعة والمؤسسة الدورة الثانية والمنظم من طرف جامعة البليدة من أيام 7 إلى 9 أفريل2015، عرف هذا المنتدى مشاركة 90 شركة و30 ومراكز البحث؛[4]
- صيدال تشارك في الصالون الدولي للخرطوم.[5]

كما تقوم صيدال بإقامة حملات تحسيسية حول بعض الأمراض ك:

- الاحتفال باليوم العالمي لداء السكري وتحسيس كل المشاركين في هذه التظاهرة بكل الجوانب المتعلقة بهذا الداء[6]:
  - العادات الغذائيةالجيّدة؛
  - ضرورة ممارسة النشاط البدني؛
  - المراقبة الذاتية (سكر الدم، القدم السكرية...)؛
  - أخذ العلاجات (الأنسولين، مضادات السكري عن طريق الفم).
- يوم علمي حول «الطبيب العام وداء السكري»؛[7]
- صيدال تشارك في الصالون الأول للإعلام حول مرض السرطان.[8]

بالإضافة إلى أنشطة أخرى مختلفة كتبني بعض الفرق الرياضية:

- صيدال ترعى فريق أولمبي المدية بهدف المساهمة في تطوير الرياضة في ولاية تضم إحدى وحداتها الإنتاجية توظف 877 عاملا ؛[9]

[1] النشرة الشهرية الداخلية رقم 4 . فيفري 2014.
[2] النشرة الشهرية الداخلية رقم 5 . مارس 2014.
[3] النشرة الشهرية الداخلية رقم 7 . ماي 2014.
[4] النشرة الشهرية الداخلية رقم 17 . أفريل 2015.
[5] النشرة الشهرية الداخلية رقم 25 . جانفي/فيفري 2016.
[6] النشرة الشهرية الداخلية رقم 12 . نوفمبر 2014.
[7] النشرة الشهرية الداخلية رقم 16 . مارس 2015.
[8] النشرة الشهرية الداخلية رقم 25 . جانفي/ فيفري 2016.
[9] النشرة الشهرية الداخلية رقم 1 . نوفمبر 2013.

- صيدال تتبنى فريق إتحاد الحراش رسميا بهدف تطوير علاقاته مع محيطه، علما أن دائرة الحراش تضم ثلاثة وحدات للمجمع؛[1]

صيدال تشارك في تبني حملات التوظيف:

- صيدال تشارك في فعاليات صالون التوظيف من طرف «أمبلوا تيك» من أجل مساعدة المؤسسات على تحسين التوظيف وكذا من أجل تسهيل إجراءات البحث عن فرص العمل بالنسبة للمرشحين؛[2]
- صيدال تحيي اليوم العالمي للطفولة؛[3]

ثالثا . الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية لمجمع صيدال اتجاه الزبائن

شمل الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية لمجمع صيدال اتجاه الزبائن على تحسين خدمة البيع من خلال:

- تنظيم برنامج تكويني لإعادة قوة المبيعات والعلاقة مع الزبائن(CRM) تضمن عشرة حصص منجزة ما بين 7و 25 سبتمبر 2014 بهدف تكوين مندوبين طبيين، المشرفين ورؤساء الأقسام على استعمال هذه الأداة؛[4]
- صيدال تعقد الاجتماع الدوري للمندوبين الطبيين أيام 15 و16 فيفري 2015 بفندق "إيدن بالاس" بوهران، من المواضيع الذي تناولها الاجتماع: إدارة العلاقة مع الزبون(CRM PHARM)؛[5]
- صيدال تهدف إلى تحسين آليات البيع بتنظيم دورات تكوينية حول تقنيات البيع؛[6]
- قام مجمع صيدال سنة 2014 بتطوير أعمال التسويق والمبيعات عن طريق تكثيف نشاطات الترويج وتعزيز العلاقة مع الزبائن وبائعي الجملة؛[7]

كما تسعى صيدال إلى تقوية علاقتها مع الزبائن من خالا تسهيل الاتصال معها بإنشاء مواقع تواصل بلغات مختلفة ك:

[1] النشرة الشهرية الداخلية رقم 2 . ديسمبر 2013.
[2] النشرة الشهرية الداخلية رقم 5 . مارس 2014.
[3] النشرة الشهرية الداخلية رقم 18 . ماي 2015.
[4] النشرة الشهرية الداخلية رقم 1 . أوت/ سبتمبر 2014.
[5] النشرة الشهرية الداخلية رقم 17 . أفريل 2015.
[6] النشرة الشهرية الداخلية رقم 17، المرجع ذاته.
[7] النشرة الشهرية الداخلية رقم 19 . جوان 2015.

- إطلاق موقع إلكتروني لمجمع صيدال باللغة العربية لتمكين الزوار المستخدمين للغة العربية من تصفح المعلومات المنشورة على الموقع؛[1]
- تحسين الاتصال مع الزبائن بإطلاق النسخة الانجليزية قصد تمكين المستعملين الناطقين باللغة الانجليزية بتصفح الموقع؛[2]

تحسين جودة المنتج من خلال تطوير التجهيزات ك:

- صيدال تعيد تعليب جديد للمنتجات بالتعاون مع مديريات التسويق والمبيعات والشؤون الصيدلانية؛[3] الصيدلانية؛[3]
- صيدال تقوم باقتناء معدّات جديدة لمراقبة الجودة بالدار البيضاء؛[4]
- اكتساب تجهيزات جديدة: تحصل مجمع صيدال على 12 وحدة لدراسة استقرار الموارد الموجهة لمخابر مراقبة النوعية الموجودة بمختلف وحدات الإنتاج ومركز البحث والتطوير. للإشارة تعتبر هذه التجهيزات ضرورية لانجاز الدراسات الخاصة باستقرار المواد؛[5]
- تدعيم مركز التكافؤ الحيوي بأجهزة جديدة.[6]

لقد شهد الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وفق ميثاق الأخلاقيات القواعد اللازم متابعتها اتجه كل مجال من مجالات المسؤولية الاجتماعية من طرف المجمع، كما عرف الإفصاح وفق التقارير السنوية إفصاح غلب عنه الطابع الوصفي مدمج ضمن الافصاح عن الأنشطة الاجتماعية وقد حولت جمعه في المطلب الثاني،في حين شهدت النشرات الشهرية متابعة مستمرة لكافة أنشطة المجمع اقتصادية منها كانت أو اجتماعية مع غياب الافصاح عن مساهمة المجمع في مجال البيئة.

المبحث الثالث: تحليل المقابلة المجراة في فرع أنتيبيوتيكال مجمع صيدال

في إطار المقابلة المجراة مع السيد **بن نوة فضيل** رئيس المالية والمحاسبة فقد تم طرح مجموعة من التساؤلات في إطار موضوع المذكرة "مدى إمكانية تطبيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية" وقد تحصلنا على إجابات مقابل ذلك سنعرضها مع التحليل وفق ثلاث مطالب كالتالي:

[1] النشرة الشهرية الداخلية رقم 9 . جويلية 2015.
[2] النشرة الشهرية الداخلية رقم 21 . سبتمبر 2015.
[3] النشرة الشهرية الداخلية رقم 19، المرجع ذاته.
[4] النشرة الشهرية الداخلية رقم 16. مارس 2015.
[5] النشرة الشهرية الداخلية رقم 17 . أفريل 2015.
[6] النشرة الشهرية الداخلية رقم 21 . سبتمبر 2015.

المطلب الأول: مدى إدراك المسؤولية الاجتماعية وانعكاسات تطبيقها في فرع أنتيبيوتيكال مجمع صيدال

أولا . مدى إدراك المسؤولية الاجتماعية في فرع أنتيبيوتيكال مجمع صيدال:

لمعرفة مدى إدراك المسؤولية الاجتماعية في فرع أنتيبيوتيكال مجمع صيدال تم طرح مجموعة من الأسئلة وكانت الإجابة كالتالي:

س1 . هل يتبنى فرع أنتيبيوتيكال مجمع صيدال المسؤولية الاجتماعية ؟

ج1 . نعم يتبنى فرع أنتيبيوتيكال مجمع صيدال المسؤولية الاجتماعية.

س2 . ما هي دوافعكم لتبني المسؤولية الاجتماعية ؟

ج2 . الدوافع الحقيقية هي تحقيق المصلحة العامة للمؤسسة والعمال ومن ورائهم المجتمع كالزبائن والمستهلك.

- من الواضح من هذه الإجابة أن تطبيق المسؤولية الاجتماعية يكون بالدرجة الأولى تحقيقا لمصلحة المجمع من خلال التزامه بمسؤوليته الاجتماعية اتجاه العمال ما يؤدي إلى كسب رضا العمال وولائهم وكذا تحفيزهم على بذل جهد أكبر ما يساهم في تحقيق أهداف المجمع المسطرة من رفع حجم الإنتاج مثلا وجودة المنتج.

س3 . ما هي أهداف المؤسسة المخططة في مجال المسؤولية الاجتماعية ؟

ج 3 . أهداف المؤسسة المخططة هي تحقيق السلم والاستقرار داخل المؤسسة.

- اقتصرت الإجابة عن الأهداف المسطرة على تحقيق السلم والاستقرار داخل المؤسسة الناجمة عن رضا العمال دون ذكر أي أهداف تتعلق بالمساهمة في الرفاهية الاجتماعية والعمل بجهد على كسب رضا الزبائن و غيرها...

ثانيا . بانعكاسات تطبيق المسؤولية الاجتماعية في فرع أنتيبيوتيكال مجمع صيدال

س1 . ما هي الانعكاسات الايجابية لتطبيق المسؤولية الاجتماعية في فرع أنتيبيوتيكال مجمع صيدال؟

ج1 . إجماليا تطبيق المسؤولية الاجتماعية هي اجتماعية بالدرجة الأولى واقتصادية بالدرجة الثانية وذلك لتحقيق المنفعة العامة.

- يدل كلامه على خلق نوع من روح العمل والتضافر والتعاون بين كل ماله علاقة بالمؤسسة (العمال،الملاك، الزبائن، أفراد المجتمع...) لتحقيق أهدافها المسطرة (الاقتصادية) وبالتالي تحقيق المنفعة

العامة فكما صرح مدير الفرع السيد صابور أن **"المسؤولية الاجتماعية للفرع ذات واجهة اجتماعية مع خلفية اقتصادية"**.

س2 . ما هي الانعكاسات السلبية لتطبيق المسؤولية الاجتماعية في مؤسسة صيدال فرع أنتيبيوتيكال ؟

ج2 . لا توجد انعكاسات سلبية لتطبيق المسؤولية الاجتماعية لأنها برمجت من قبل.

- بالنظر إلى الإجابة فإن التكاليف الناتجة المساهمات الاجتماعية القابلة للقياس قد برمج ضمن الميزانية التقديرية للفرع وعليه فإن الفرع لا يقوم بأي نشاط غير محسوب إلا في حالات استثنائية.

المطلب الثاني: عوائق تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في صيدال فرع أنتيبيوتيكال

س1 . هل هناك تعارض بين الهدف الربحي للمؤسسة و الأنشطة الاجتماعية التي تقومون بها؟

ج1 . لا يوجد هناك تعارض لأن المؤسسة أنشأت لتحقيق الرفاهية الاجتماعية قبل كل شيء.

- بالنظر إلى الإجابة وما هو معروف فإن الهدف من إنشاء المؤسسة هو هدف اقتصادي بالدرجة الأولى وما هو مقصود من الإجابة توفير المنتجات إلى المستهلكين وإشباع حاجاتهم في السوق هذا ما يقصد بالرفاهية الاجتماعية.

س2 . هل تترجم الأنشطة الاجتماعية التي تقومون بها في القوائم المالية (مخرجات محاسبية)؟

ج2. نعم هناك قوائم مالية خاصة بالأنشطة الاجتماعية بالمجمع.

- المقصود بهذه الإجابة بالتحديد هي القوائم التي تعدها لجنة المشاركة وهي لجنة منتخبة من طرف العمال كل 3 سنوات مشكلة من رئيس اللجنة وأعضاء اللجنة تهتم بالجانب الاجتماعي للعمال بحيث يخصص الفرع 2% من كتلة أجور العمال الشهرية أو السنوية بالإضافة إلى مداخيل المقهى والمحل الموجودان في الفرع التابعان لهذه اللجنة كل هذه المداخيل تعتبر مداخيل اللجنة تمنح للعمال في شكل إعانات، تسهيلات، سلفيات... كل هذه الخدمات تسجل في ميزانية تمسكها اللجنة تسجل فيها كافة الخدمات المقدمة للعمال،الموردون المتعاملة معهم...

بالإضافة إلى الأنشطة الاجتماعية التي يمكن أن يقوم بها الفرع والتي تدمج ضمن القوائم المالية.

س3 . هل تمثل الإدارة العليا عائقا لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية؟

ج3 . الإدارة لا تمثل عائقا بل بالعكس هي مكّمل للمسؤولية الاجتماعية.

- والغرض من هذه الإجابة أن الإدارة هي التي تعطي القرار بضرورة التمّسك بالمسؤولية الاجتماعية ومتابعة سيرها في المؤسسة والحث غلى تطبيقها وكذا مراقبة أعمال الفرع من خلال التقارير المعدة سنويا.

س4 . هل صعوبة قياس التكاليف الاجتماعية تعتبر عائقا لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية؟

ج4 . لا يمكن اعتبار التكاليف الاجتماعية عائقا لأنها لا تمثل ميزانية كبيرة بالنسبة للمؤسسة.

- التكاليف الاجتماعية لا تمثل عائقا للمؤسسة لأنها لا تمثل ميزانية كبيرة بالنسبة للمؤسسة وهذا دلالة على ضعفها في القيام بالأداء الاجتماعي وبالتالي ضعفها في تطبيق المسؤولية الاجتماعية.

س5 . هل صعوبة قياس العوائد الاجتماعية تعتبر عائقا لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية؟

ج5 . لا توجد صعوبة في ذلك لأن كل شيء مقيد محاسبيا.

- كانت الإجابة عن هذا سؤول تضم العوائد القابلة للقياس النقدي أما تلك التي لا يمكن قياسها نقدا فلم تأخذ بعين الاعتبار و التي تأخذ صورة سلوكية مثلا كرضا الأفراد عن الفرع والانطباع الحسن المتولد عن المستهلكين اتجاهه.

س6 . هل تكلفة تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية عالية لدرجة إهمالها أو الاستغناء عنها؟

ج6 . لا يمكن الاستغناء عن المحاسبة الاجتماعية لتحديد الميزانيات القادمة.

- تدل الإجابة على استخدام ميزانية تدمج بين الأنشطة المالية والاجتماعية. وبالتالي فإنها تؤخذ بعين الاعتبار في إعداد الميزانية التقديرية التي يعدّها الفرع.

س7 . هل طبيعة نشاط المؤسسة (صناعية) تحتم عليكم استخدام تقارير عن المحاسبة الاجتماعية؟

ج7 . هناك تقارير تقدم إلى الإدارة سنويا.

- نظرا لطبيعة نشاط المؤسسة فإنها تقدم تقارير سنوية للإدارة وخاصة تلك التي تتعلق بالجانب البيئي التي تلتزم به طواعية بالإضافة إلى خضوعه للرقابة من طرف الدولة.

س8 . هل عدم وجود التشريعات والقوانين تمثل عائقا للإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية؟

ج8 نحن في المؤسسة نطبّق القوانين المعروفة والداخلية للمؤسسة.

- وقد اقتصرت الإجابة على القوانين والتشريعات الداخلية للمجمع والفرع باعتبار أنه ولحد الآن لا توجد نصوص قانونية للدولة واضحة تشمل موضوع المسؤولية الاجتماعية والمحاسبة عنه.

س10 . هل النظام المحاسبي المطبق في مؤسستكم يمكن أن يشمل الأنظمة الاجتماعية التي تقوم بها المؤسسة ؟

ج10 . نعم.

- إن النظام المحاسبي المطبق في الفرع هو النظام المالي المحاسبي (scf)، هناك بعض الأنشطة الاجتماعية يحتويها هذا النظام كحساب الهيئات الاجتماعية والحسابات الملحقة (ح/43) بحيث يجعل هذا الحساب دائنا بالمبالغ المستحقة الثابتة القيمة الواجبة الدفع للهيئات الاجتماعية مثل الاشتراكات؛ الخدمات الاجتماعية؛ حوادث العمل؛ التقاعد، مقابل جعل حساب ××6 الأعباء حسب طبيعتها مدينا، ويجعل حساب 43 مدينا عند عملية الدفع، مقابل جعل حساب الخزينة دائنا. وكذا الحساب رقم 63 الخاص بمصاريف المستخدمين والذي يضم هذا الحساب المصاريف المتعلقة بأجور المستخدمين بما فيها الاشتراكات الاجتماعية المرتبطة بالأجور، المكافآت حسب طبيعتها.

المطلب الثالث: الحلول المقترحة لقيام المسؤولية الاجتماعية والمحاسبة عنها في المجمع وفي المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

حتى نخرج من هذه المقابلة بحلول حسب رأي رئيس المالية والمحاسبة كحوصلة للمقابلة إقترح الحلول التالية:

- على الدولة تبني المسؤولية الاجتماعية بشكل جدي وحازم؛
- التنظيم الجيد لموضوع المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات ومتابعتها من طرف هيئات مختصة؛
- وضع ميزانيات خاصة بالمسؤولية الاجتماعية ومتابعتها وتطبيقها مع إخضاعها للرقابة الداخلية والخارجية؛
- ضرورة تكوين إطارات وعمال المؤسسات في مجال تطبيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات.

من خلال الحلول المقترحة نجد أن هناك نقص إن لم يكن غياب نصوص وتشريعات في مجال المسؤولية الاجتماعية كما أنه لا يوجد مفهوم واضح ومحدد للمسؤولية الاجتماعية عند المؤسسات الإقتصادية الجزائرية فكل بحسب فهمه لها وكل يلتزم بها وفق ما يدركه لها. كما أن غياب ميزانيات اجتماعية خاصة قد يشكل عائقا لمستخدمي القوائم المالية لفهما (صعوبة فهمها) وبالتالي صعوبة الرقابة على الأعمال الاجتماعية.

خلاصة الفصل

من خلال ما تم عرضه هناك بداية إدراك للمسؤولية الاجتماعية بمستوى ضيق بحيث توضح جليا بأن هناك أنشطة اجتماعية يقوم بها المجمع عامة والفرع خاصةكما يوجد ميثاق يدعو لتّمسك بالمسؤولية الاجتماعية وهو **ميثاق الأخلاقيات** الذي بدأ العمل عليه منذ شهر مارس 2013،كما لوحظ في التقارير السنوية وجود إفصاح عن الأنشطة التي يقوم بها المجمع غلب عليه الجانب الكمي أكثر والذي يعاب عليه أنه يخلط بين الأنشطة الإقتصادية للمجمع والأنشطة الاجتماعية مما يُصعّب عملية الرقابة.

في حين شهدت النشرات الشهرية إفصاح مستمر لكافة الأنشطة الاجتماعية التي يقوم بها المجمع بفروعه كما أنها وفي كل نشرة من كل شهر تناولت محور من محاور المسؤولية الاجتماعية لتوضيحه والعمل على شرحه وتبسيطه لكافة عمال المجمع.

الخاتمة العامة

الخـــاتمة العامة:

من خلال الدراسة المقدمة توصلت الطالبة إلى جملة من النتائج والتوصيات نوجزها فيما يلي:

نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة النظرية والميدانية تم الوصول إلى النتائج التالية:

- محاسبة المسؤولية الاجتماعية هي علم قائم بذاته يهدف إلى رصد حركية نشاط المؤسسة من خلال تسجيله وتحليله وتقييمه للأداء الاجتماعي للمنظمة ومساعدة الأطراف المستخدمة لها من اتخاذ القرارات اللازمة؛
- تسمح المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بالرقابة والمتابعة المستمر عن سير الأداء الاجتماعي للمؤسسة؛
- من أهم مشاكل تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في مجمع صيدال عدم الفهم الجيد لموضوع المسؤولية الاجتماعية وغياب متابعة سير هذا الموضوع من طرف المختصين والدولة؛
- عدم وجود قوائم خاصة بالأداء الاجتماعي؛
- من بين الحلول المقترحة لتلاشي مشاكل تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في مجمع صيدال تكوين إطارات وعمال المجمع في مجال المسؤولية الاجتماعية وكيفية مسك محاسبة عنها لضمان فهم موحد لهذا الموضوع بالإضافة إلى ضرورة الفصل بين قوائم المحاسبية الخاصة بالأدء الاجتماعي عن تلك التي تمسك عن الأداء الاقتصادي لضمان سهولة إعدادها وكذا سهولة فهم مستخدمها.
- ضعف القوانين والتشريعات الملزمة للمسؤولية الاجتماعية أدت إلى ضعف تطبيقها من قبل المؤسسات؛
- تعتبر محاسبة المسؤولية الاجتماعية أحدث ما توصلت إليه تطورات المحاسبة؛
- عدم وجود قوائم مالية منظمة للأنشطة الاجتماعية؛
- عدم الاتفاق على معايير موحدة لقياس العوائد والتكاليف الاجتماعية؛
- ترسيخ مقومات المسؤولية الاجتماعية لمجمع صيدال بحيث شرعت منذ شهر مارس 2013 في مسار من أجل إدماج ميثاق مبادئ وأخلاقيات العمل باعتمادها معيار إيزو 26000؛
- توضح نتائج التقارير السنوية والنشرات الشهرية بأن الافصاح الاجتماعي غير كافي في المجمع وأنه يعتمد بنسبة كبيرة على الافصاح الوصفي و الباقي يكاد يكون معدوما؛
- هناك لجنة مشاركة منتخبة من طرف عمال فرع أنتيبيوتيكال تهتم بشؤونهم الاجتماعية للعمال.
- لا يمكن اعتبار التكاليف الاجتماعية عائقا للفرع لأنها لا تمثل ميزانية كبيرة بالنسبة له؛

- لا يوجد إفصاح صريح عن المسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع والزبائن في كافة قوائمها المالية وتقاريرها السنوية.

❖ **توصيات الدراسة:**

- ضرورة تفعيل المؤسسات الإعلامية والهيئات الحكومية على العمل كقوى ضاغطة على المؤسسات للقيام بمسؤوليتها الاجتماعية من خلال حث أفراد المجتمع على التعامل مع المؤسسات التي تقوم بتلك المسؤوليات؛
- ضرورة سن قوانين وتشريعات لإرساء المسؤولية الاجتماعية في الجزائر، وأيضا التأكيد على إلزامية نشر التقارير المالية والسنوية لمختلف المؤسسات التي يجب أن تتضمن المعلومات الاقتصادية والاجتماعية؛
- يجب عقد دورات حول تنمية الوعي وإدراك المسؤولية الاجتماعية لكافة الموارد البشرية للمؤسسة من أعلى هرمها إلى أبسط عامل لديها لتطوير قدراتها؛
- ضرورة بلورة رؤية واضحة فيما يخص المسؤولية الاجتماعية فضلا عن إدراجها ضمن أهداف المؤسسة الاستراتيجة؛
- العمل على توفير المعلومات المحاسبية الضرورية المرتبطة بجانب المسؤولية الاجتماعية مبوبة وفق الأنشطة الاجتماعية التي يقدمها المجمع ككل وفروعه لمختلف فئات المجتمع. وضرورة إعادة النظر في كيفية تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية وتحديثها باستمرار؛
- ضرورة إدراج الميزانية الاجتماعية ضمن الميزانيات الأساسية لأي مؤسسة.

❖ **آفاق الدراسة:**

- دراسة معالم المسؤولية الاجتماعية في الإسلام وكيفية تطبيقها في منظمات الأعمال؛
- دراسة تطبيقية لعينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية توضح مدى فهمها لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية؛
- دراسة أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على أرباح المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا . الـكـتـب:

1- أمين السيد أحمد لطفي، **المراجعة البيئية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.

2- ثامر ياسر البكري، **التسويق والمسؤولية الاجتماعية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع،2001.

3- رولا المعايطة وصالح الحموري، **المسؤولية المجتمعية للمؤسسات** ،الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة للنشر و التوزيع، الأردن، 2015.

4- رضوان حلوه حنان، **بدائل القياس المحاسبي المعاصر**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع،عمان،2003.

5- زاهد الديري وسعادة الخطيب، **إدارة المؤسسات الاجتماعية**، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة الأردن،2011.

6- شيماء السيد سالم، **الاتجاهات الحديثة في التسويق**، الآفاق المشرقة للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

7- طاهر محسن منصور الغالبي وصالح مهدي محسن العامري، **المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال**،الطبعة الأولى،دار وائل للنشر،الأردن،2005.

8- طاهر محسن منصور الغالي ووائل محمد صبحي إدريس، **الإدارة الإستراتيجية :منظور متكامل**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن،2007.

9- طاهر محسن منصور الغالبي وصالح مهدي محسن العامري ، **الإدارة و الأعمال**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2008.

10- عبد الحي مرعي ومحمد سمير الصبان، **التطور المحاسبي والمشاكل المحاسبية المعاصرة**، دار النهضة العربية، بيروت، 1988.

11- علاء الدين عبد الغني محمود، **إدارة المنظمات**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان،2011.

12- محمد الصيرفي، **المسؤولية الاجتماعية للإدارة**، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر،مصر،2007.

13- مصطفى شلابي محمد، **دور المسؤولية الاجتماعية في زيادة القدرة التنافسية : دراسة ميدانية بالتطبيق على شركة موبايلي السعودية للاتصالات**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية، مصر، 2013.

14- مصطفى يوسف كافي، **فلسفة التسويق الأخضر**، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2014.

15- محمد الفيومي، **قراءات في المشاكل المحاسبية المعاصرة**، دار الجامعية الجديدة للنشر،الإسكندرية، 2000.

16- محمد عباس بدوي، **المحاسبة البيئية بين النظرية والتطبيق**، دار المكتب الجامعي للنشر،القاهرة،2007.

17- نايف محمد عايد المرواني، **التوافق النفسي والمسؤولية الاجتماعية لدى المجرمين**، الطبعة الأولى،دار الفكر العربي، القاهرة، 2009.

18- نجم عبدون نجم، **أخلاقيات الإدارة في عالم متغير**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية، مصر، 2014.

ثانيا . الأطروحات والرسائل:

1- بوبكر محمد الحسن، **دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين أداء المنظمة: دراسة حالة لمؤسسة نفطال وحدة باتنة** ، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر،بسكرة، 2013

2- محمد بولصنام ، **واقع وآفاق الإفصاح الاجتماعي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2014.

3- محمد سالم اللولو، **مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة**، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009.

4- محمد الهادي ضيف الله، **جودة المعلومات المالية ودورها في اتخاذ القرارات الاستثمارية**، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادي والتسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2010.

5- مليكة سدير والزهرة بن ساحة، **محددات ومعوقات تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في قطاع التعليم العالي**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة المدية، 2014.

6- سليمان بن عبد الله محمد الزامل، **مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية**، رسالة ماجستير، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية،2015.

7- عريوة محاد، **دور الأداء المتوازن في قياس وتقييم الأداء المستدام بالمؤسسات المتوسطة للصناعات الغذائية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف،2011.

8- فهد راعي الفحماء، **مدى التزام الشركات المساهمة العامة الكويتية بالإفصاح عن بنود محاسبة المسؤولية الاجتماعية**، رسالة ماجستير،كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الكويت، 2012.

9-مقدم وهيبة، **تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية: دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2013.

ثالثا . المقولات و المداخلات:

1- أحمد شهير، إمكانية **التعبير عن الأداء البيئي و الاجتماعي للمنشآت الاقتصادية من خلال إطار فكري للنظرية المحاسبية**، المجلة العلمية لكلية التجارة، العدد 25، جامعة أسيوط، القاهرة، 1998.

2- إبراهيم مزيود،محاضرة في مقياس**"القياس و الإفصاح المحاسبي"**، كلية علوم اقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، تخصص محاسبة، السنة أولى ماستر، المدية، 2015/2014.

3- حارس كريم العاني، **دور المعلومات المحاسبية في قياس وتقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسات الصناعية: دراسة تطبيقية في مملكة البحرين**، المؤتمر العلمي الرابع للريادة والإبداع، جامعة فيلادلفيا،الأردن،2005.

4- حسناء مشري ، **دراسة أثر نظام المحاسبة الاجتماعية في تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 14، سطيف،2014.

5- خبابه عبد الله وخبابه صهيب، **المسؤولية المجتمعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الدولي الثالث منظمات الأعمال والمسؤلية الاجتماعية (حالة الجزائر)، جامعة بشار ، 14-15فيفري2012.

6- خليل عبد الله المدني، **المسؤولية الاجتماعية للشركات ومؤسسات الأعمال الاجتماعية**، المؤتمر الرابع للمسؤولية الاجتماعية ، الخرطوم، 12 . 13 مارس 2014.

7- خالد يوسف برقاوي، **آراء الشباب الجامعي حول المسؤولية الاجتماعية: دراسة استطلاعية لآراء طلاب وطالبات جامعة أم القرى بمكة المكرمة**، الملتقى السنوي لمركز الأحياء لمكة المكرمة " المسؤولية الاجتماعية"، السعودية، 1429هـ.

8- عبد الحمي لخديمي وأولاد حيمودة عبد اللطيف، **مؤشرات التنمية المستدامة والأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال**، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية ، بشار، 2012.

9- عزاوي عمر وآخرون، **دوافع تبني منظمات الأعمال أبعاد المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية كمعيار لقياس الأداء الاجتماعي**، الملتقى الدولي الثالث حول: منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، الجزائر، 14 . 15 فيفري2011.

10- عبد الرزاق مولاي لخضر وحسين شنيني، **أثر تبني المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات**، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 22-23 نوفمبر 2011.

11- عيسى محمد غزالي، **المسؤولية الاجتماعية للشركات** ، المعهد العربي للتخطيط، جسر التنمية،العدد التسعون، السنة التاسعة، الكويت، فبراير/شباط 2010.

12- فاطمة الزهراء عراب، **المسؤولية الاجتماعية للاستثمار الأجنبي المباشر ودورها في التنمية في** الدول النامية، الملتقى الدولي الثالث حول الأعمال و المسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار، الجزائر ، 2011.

13- مبارك حسين رحمة الله، **المسؤولية الاجتماعية من حيث المفهوم والقيم...و مقارنتها بالمبادئ العشر للاتفاق الدولي**،المؤتمر الرابع للمسؤولية الاجتماعية، قاعة الصداقة . الخرطوم، 13/12 مارس 2014.

14- منصور محمود، **الإطار المتكامل للمحاسبة الاجتماعية**، المجلة العلمية للتجارة الأزهر،مصر،1983.

15- محمد زرقون و جميلة العمري، **دور المسؤولية الاجتماعية في تفعيل حوكمة المؤسسات**، المؤتمر الثالث للعلوم المالية والمصرفية حول حاكمية الشركات والمسؤولية الاجتماعية: تجربة الأسواق الناشئة، جامعة اليرموك،الأردن، 17 . 18 أفريل 2013.

16- منصف بن خديجة وراشي طارق، **دور المسؤولية الاجتماعية في تدعيم تنافسية المؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة المؤسسة الوطنية للدهن بولاية سوق أهراس**، المؤتمر الثالث للعلوم المالية والمصرفية حول حاكمية الشركات والمسؤولية الاجتماعية، جامعة اليرموك، الأردن،17 /18 أفريل 2013.

17- محمد عاطف محمد ياسين، **واقع تبني منظمات الأعمال الصناعية للمسؤولية الاجتماعية: دراسة تطبيقية لأراء عينة من مديري الوظائف الرئيسية في شركات صناعة الأدوية الأردنية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإدارية و المالية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، لا يوجد بلد،2008.

18- يوسف جربوع، **مدى تطبيق القياس والإفصاح في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات بقطاع غزة**، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد الخامس عشر،ى العدد الأول، غزة،2007.

رابعا . المقابلات الشخصية:

1. مقابلة محمد فهيس، رئيس خلية الإعلام والاتصال بفرع المضادات الحيوية بالمدية، مجمع صيدال.
2. مقابلة بن نوة فضيل، رئيس المالية والمحاسبة بفرع المضادات الحيوية بالمدية، مجمع صيدال.

خامسا . التقارير:

1. المرسوم التنفيذي رقم 44 يوم 04 فيفري 1998.
2. ميثاق الأخلاقيات، صيدال.
3. التقارير السنوية من سنة 2010 – 2014.
4. النشرات الشهرية من سنة 2013 – 2016.

سادسا . الأنترنيت:

1. http://www.saidalgroupe.dz, 21/05/2016.
2. http : //www.saidalgroupe.dz / filial – antibiotical.op.cit, 21/05/2016.

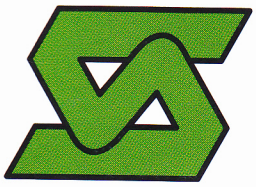
قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

أولا . الأطروحات:

1. David crowther, Guler Aras, **corporate social responsibility**,De MontfortUniversity, UK, **2008**.

الملاحق

ميثاق
الأخلاقيات



"المسؤولية المجتمعية للمنظمات،" مشروع متعلق بقيم مجمعنا

إن مجمعنا قد باشر في سلسلة من التحولات تمس هياكله و وظائفه معلنا هدفه لتحقيق النمو، وتحسين المردودية لتصبح مرجعا في القطاع.

إن جميع الإجراءات التي اتخذت عن قناعة بأن الأهداف الطموحة لمجمعنا، كما هو الحال مع أي منظمة ترغب في ضمان ديمومتها لا يمكن تحقيقها إلا إذا كانت مسجلة في منظور تنموي لأجل غرض إنساني.

بالفعل، أي منظمة قائمة على نظام فعال للمعلومات وعلى سياسة رامية لتنمية الموارد البشرية، والتسويق واستيعاب ثقافة الجودة قد تتضاءل إذا ما تجاهلت القواعد السلوكية التي تعين لها جميع حقوقها و إلتزاماتها، سواء على المستوى الفردي و الجماعي.

المسؤولية المجتمعية للمنظمات
لمحفز لإعتماد القيم الأخلاقية و التنمية الإقتصادية، الإجتماعية و الثقافية

و انطلاقا من هذا المنظور، اعتمد مجمع صيدال مشروع إدماج الخطوط التوجيهية لمعيار إيزو 26000 المتضمن :
"المسؤولية المجتمعية للمنظمات" و الذي يعتبر المرجع الأساسي للتنمية المستدامة و يضم جميع القيم الأخلاقية و الأساسية.



إن الأعمال التي انطلقت منذ 17 مارس 2013 و المؤطرة من طرف السيدة ل. حربي، خبيرة وطنية (إيانور) بمشاركة أكثر من خمسين 50 إطارا من جميع وحدات المجمع موزعين على خمسة فرق عمل تغطي 7 مواضيع أساسية من المسؤولية المجتمعية.

المسؤولية المجتمعية 7 مواضيع محورية



تتألف اللجنة التوجيهية المسئولة عن تنسيق العمل من خمسة (05) أعضاء.

تشترك الخبيرة السيدة حربي في عمل اللجنة التي يترأسها السيد الرئيس المدير العام للمجمع.

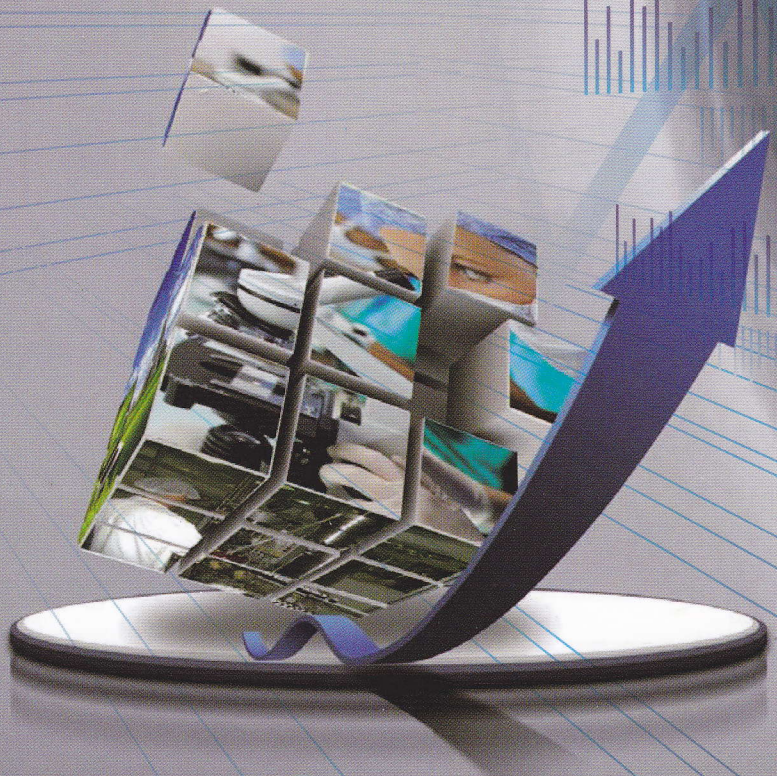
يتمحور المشروع حول :
- مرحلة التقييم الذاتي (التشخيص)
- مرحلة الإنتشار

تم الإنتهاء من المرحلة الأولى في 18 ماي 2013 مع اعتماد التشخيص الذي أنجز من طرف فرق العمل و التي وافقت عليها اللجنة التوجيهية.

المرحلة الثانية، التي ستبدأ في 22 جوان 2013، حيث سيتم تنفيذ خطة العمل لضمان نشر واسع للمحتوى و للأهداف المعينة في مضمون معيار المسؤولية المجتمعية للمؤسسات.

إضافة إلى اللجنة التوجيهية التي تهتم بدراسة المواضيع المحورية والتنسيق بين أعمالها هناك خمس فرق و هي :
- الفريق 1: رئاسة المنظمة / التجمع والتنمية المحلية
- الفريق 2: البيئة
- الفريق 3: القوانين التطبيقية
- الفريق 4: الأسئلة المتعلقة بالمستهلكين
- الفريق 5: العلاقات وظروف العمل / حقوق الإنسان

RAPPORT
du Conseil d'Administration
2010



مجمع صيدال
Groupe SAIDAL

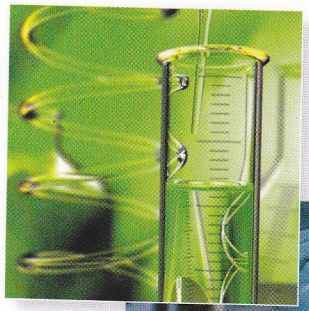
Science & Santé

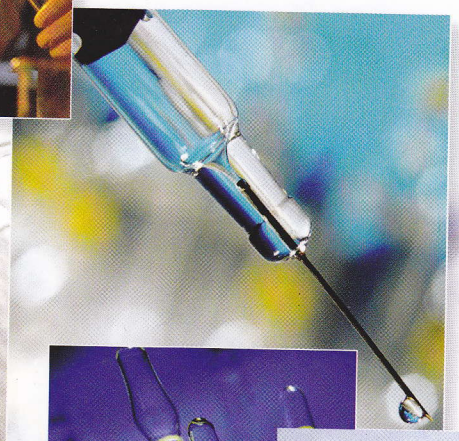
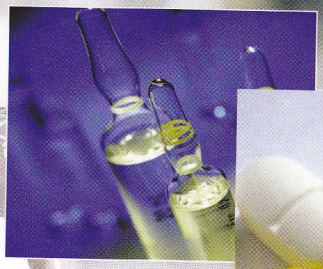
RAPPORT
du Conseil d'Administration
2011

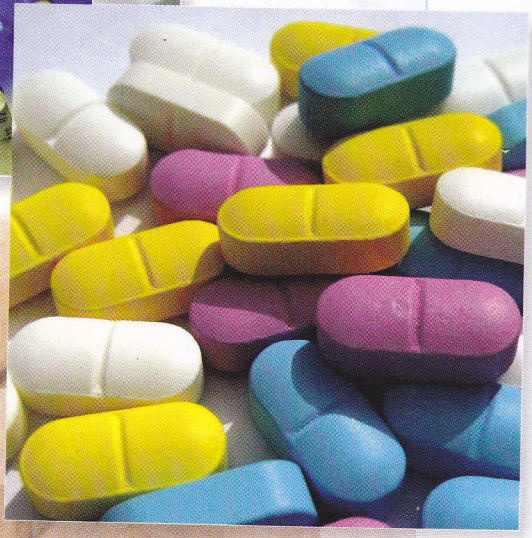
صيدال
SAIDAL

Science & Santé

RAPPORT
du Conseil d'Administration
2012





Science & Santé

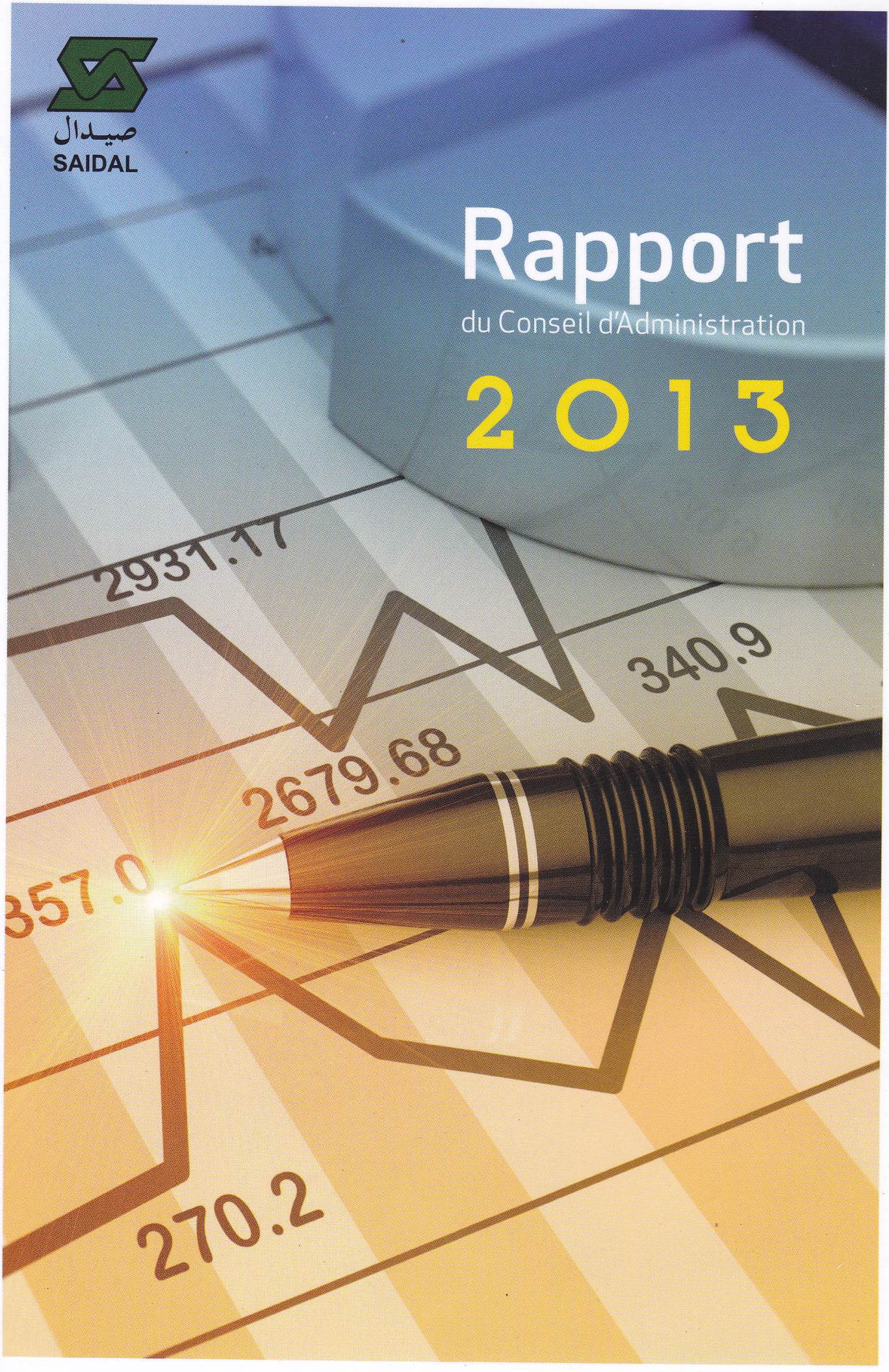
صيدال
SAIDAL

صيدال
SAIDAL

Rapport

du Conseil d'Administration

2013





Rapport
du Conseil d'Administration
2014

صيدال
SAIDAL

صيدال أخبار

www.saidalgroup.dz

النشرة الداخلية رقم 01 - نوفمبر 2013



الإفتتاحية



السيد بومدين درقاوي
الرئيس المدير العام

يأتي صدور هذه الإخبارية من أجل هدف رئيسي و هو إثراء التواصل الداخلي للمؤسسة حتى يتسنى لكل عامل و عاملة في جميع مواقع صيدال الإطلاع على واقع و تطور المؤسسة.

إن مجمع صيدال يعرف اليوم عملية تحول مهمة ستكتمل بتأسيس النموذج التنظيمي الجديد خلال عام 2014.

في نفس الوقت، تعرف جميع المؤشرات الإقتصادية تحسنا ملحوظا في غضون السنوات الأربع الأخيرة (2010 - 2013).

هذه النتائج هي ثمرة التنظيم الجيد و التعبئة الشاملة لجميع العمال التي أصبحت اليوم ممكنة بفضل الحوار و التشاور القائم. غير أنه مازال هناك الكثير من الجهد الواجب بذله من أجل ضمان مكانة المجمع في السوق و تطوير العلاقات الداخلية و الوضعية الإجتماعية لجميع العمال.

إن الإمكانيات الداخلية للمجمع و مساندة المساهمين و كذا تعزيز القيم التي تعكس ثقافة المؤسسة، تعتبر ضمانات أكيدة لنجاحات أخرى.

الفهرس:

نتائج المؤسسة
مخطط التنمية: انجازات محققة
التنظيم الجديد ضرورة حيوية
صيدال تستثمر في أخلاقيات العمل
التغليف الجديد لمنتجاتنا
آخر الأخبار

نتائج المؤسسة

عرفت صيدال في السنوات الماضية 2010 - 2012 ديناميكية نمو ملموسة تعكس نجاعة الخيارات الإستراتيجية و نهج العصرنة المتبع.

هذه الديناميكية تتجسد في التحسن الملحوظ في أهم المؤشرات الإقتصادية بين 2010 و 2012: (+11%) من رقم الأعمال و (+35%) في الدخل الصافي، (+17%) في القيمة المضافة للتشغيل و (+63%) في الخزينة.

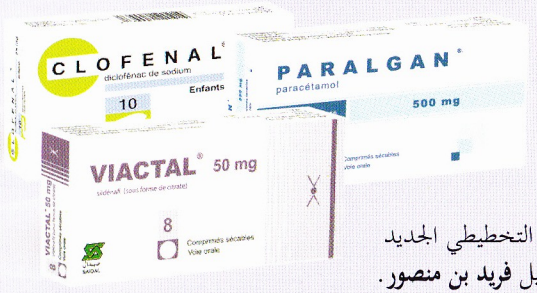
كما عرف عدد العمال بين 2010 و 2013 انخفاضا بقيمة (-16,6) حيث انخفض عددهم من 4625 عامل في 2010 إلى 3854 في 2013.

يعتبر عدد العمال الذين أحيلوا على التقاعد خلال هذه الفترة وكذا الإدارة العقلانية للموارد البشرية السببان الرئيسيان لهذا الإنخفاض.

كما أن تطبيق نظام الأجور الجديد الذي دخل حيز التنفيذ عام 2012 و انخفاض عدد العمال أدى إلى ارتفاع محسوس في معدل الدخل الفردي بنسبة (28%) مقارنة مع سنة 2010.

التغليف الجديد لمنتجاتنا

تفاجأ الكثير عند اكتشافه على خطوط التعبئة، في المخابر، أو حتى على مستوى الصيدليات علبا جديدة تخص منتجات صيدال شملت عدة أدوية تم تسويقها منها علبة البرالقان، علبة التحميلات الخاصة بكلوفنال، و أقراص الفياكتال.



و لسوف يمس هذا التغليف الجديد جميع منتجاتنا وسيكون مرفقا بشرح مفصل للمتخصصين في الصحة.

هذا العمل الذي أنجز بصفة كلية من طرف فريق من مديرية التسويق و الإعلام الطبي تحت إشراف الدكتورة **صورية سباح** رئيسة القسم الطبي يهدف إلى تصحيح الأخطاء الموجودة في العلب المستعملة سابقا. أما بالنسبة لتصميم ميثاق الرسم التخطيطي الجديد المطبق في العلب فقد أنجز من طرف المصمم التخطيطي الزميل **فريد بن منصور**.

يهدف هذا الميثاق التخطيطي للتغليف إلى تسهيل الإستعمال الصحيح للأدوية من طرف المرضى، و تحسين امتثالهم للعلاج، و يسمح أيضا بخلق هوية مرئية تعكس مهمة وقيم مخبرنا و مشاريع عصرنته.

آخر الأخبار

الترقيات الجديدة



السيدة سلمى جيلاني

تم تعيين السيدة سلمى جلاني مديرة لمركز البحث و التطوير. هذه الأخيرة صيدلانية متحصله على دبلوم الدراسات الطبية الخاصة في الصيدلة الجالونسية.
منذ أن تم تعينها سنة 2007 بمركز البحث و التطوير شغلت عدة مناصب منها:
مساعدة على مستوى مخبر الصيدلة الجالونسية؛
رئيسة القسم المتخصص في الأشكال الصلبة (مخبر الصيدلة الجالونسية) و مسؤولة عن مخبر الصيدلة الجالونسية.



السيدة سهيلة بيدوحان

عينت السيدة سهيلة بيدوحان مؤخرا في منصب مديرة الشؤون الصيدلانية لمجمع صيدال:
التحقت السيدة بيدوحان بمركز البحث و التطوير بمجمع صيدال سنة 2003 حيث شغلت عدة مناصب منها: صيدلانية مكلفة بالشؤون الصيدلانية، صيدلانية مكلفة بحسن طرق الإنتاج / حسن طرق المخبر ثم مسؤولة عن الشؤون الصيدلانية.

صيدال ترعى فريق أوطبي المدية

بقرار من هيآتها الإدارية و التسييرية أصبحت صيدال راعيا لفريق أولمبي المدية.

و بهذا تكون صيدال قد ساهمت بصفة متواضعة في تطوير الرياضة في ولاية تضم إحدى وحداتها الإنتاجية توظف 877 عاملا.

صيدال أخبار

www.saidalgroup.dz

النشرة الداخلية رقم 04 - فيفري 2014

اجتماع مجلس إدارة صيدال

اجتمع مجلس إدارة مجمع صيدال يوم 25 فيفري 2014 بمقر المديرية العامة لغرض دراسة النقاط المدرجة في جدول الأعمال:

- تنصيب لجنة التدقيق الداخلي و دراسة برنامج التدقيق لعام 2014 ؛
- دراسة مدونة إجراءات التسويق و المبيعات و المصادقة عليها ؛
- استعراض وضعية المستحقات لغاية 31 ديسمبر 2013 ؛
- دراسة اتفاقية صيدال-كاجاكس المتعلقة بتأمين المستحقات.

طلبة جامعة الجزائر في زيارة لمصنع الدار البيضاء

قام طلاب جامعة الجزائر تخصص صيدلة خلال شهر فيفري بزيارة بيداغوجية لمصنع الدار البيضاء شملت هذه الزيارة ثلاثة أفواج من طلاب السنة الرابعة و السادسة.

هذه الزيارات التي نظّمها مكتب الرابطة العلمية لطلاب الصيدلة ، كانت فرصة لصيادلة المستقبل لإكتشاف عالم الصناعة و رصد جميع مراحل تصنيع الأدوية بمختلفة أشكالها (الصلبة ، السائلة و المراهم).



و قد تم تأطير الطلاب من طرف مسؤولين تقنيين للمصنع ، حيث أعطيت لهم التفسيرات اللازمة عن كيفية تصنيع الأدوية ، بدءا من مرحلة التطوير إلى غاية التعبئة و التغليف إضافة إلى بعض الشروح تخص الجوانب القانونية المرتبطة بالسجلات الصيدلانية و ملفات الحصص و كذا ممارسات التصنيع الجيدة.

الطلاب أعربوا عن ارتياحهم لهذه الزيارات التي تمكنهم من دعم المعارف النظرية المكتسبة أثناء دراستهم.





السيد بومدين درقاوي
الرئيس المدير العام

رسالة الرئيس المدير العام بمناسبة اليوم العالمي للمرأة

بهذه المناسبة السعيدة ، يشرفني أن أتقدم لكل عاملات المجمع بأحر التهاني متمنيا لهن الصحة و النجاح.

تتواجد المرأة اليوم في جميع المهن ، و مؤسستنا محضوضة لكونها تكتسب مهارات نسوية كثيرة تؤدي مهامها بتفان و إتقان .

هذه السنة نحتفل معا باليوم العالمي للمرأة في سياق يتسّم بالتقدم أكثر نحو الإنصاف و التأكيد على دور المرأة و مكانتها في المؤسسة.

NOTRE CHARTE D'ÉTHIQUE

صيدال
SAIDAL

إن صيدال التي تريد أن تكون مؤسسة مسؤولة تلتزم بدفع ديناميكية تهدف من خلال السياسة التي تتخذها لتسيير مواردها البشرية ، إلى ضمان المساواة في العمل و تكافؤ الفرص بين النساء و الرجال.

إن وضع ميثاق الأخلاقيات يؤكّد اليوم على هذه الدينامكية ، لأنه يحمل بصفة واضحة إلتزام صيدال بجميع القوانين التي تضمن حقوق المرأة في العمل ، كما يعبّر عن إرادتنا في تمكين العاملات من الحصول على المسارات التي تستحقّنها.

عيد سعيد لجميع العاملات.

أخبار صيدال

www.saidalgroup.dz

النشرة الداخلية رقم 21 سبتمبر 2015



وفد برلماني أردني بمجمّع صيدال

في إطار تعزيز علاقات الصداقة بين الجزائر و المملكة الهاشمية الأردنية ، قام وفد برلماني أردني بزيارة مجمّع صيدال بتاريخ 16 سبتمبر 2015.

كما حضي الوفد الزائر الذي جاء للإطلاع على إمكانية الشراكة في مجال الأدوية بإستقبالٍ بمقر المديرية العامة ، حيث قدّم له عرض عن مجمّع صيدال و آفاقه المستقبلية و هذا قبل زيارته لمصنع واد السمار ''سوميديال''.

و على هامش هذه الزيارة ، أبدى السيّد محمود الخرابشة الذي قاد الوفد ، إعجابه بحفاوة الإستقبال التي خصّ بها و كذا بنوعية المحادثات التي كانت له مع ممثلي المديرية العامة.

إطلاق النسخة الإنجليزية لموقع صيدال



تمّ خلال شهر سبتمبر المنصرم ، إطلاق الطبعة الإنجليزية لموقع الأنترنيت للمجمّع ، قصد السماح للمستعملين الناطقين باللّغة الإنجليزية بتصفّح الموقع ، عن طريق نقر موقع المجمّع www.saidalgroup.dz ثم بالضغط على خيار "English" الموجود في أعلى الصفحة أو مباشرة على الرابط www.saidalgroup.dz/en .

من جهة أخرى ، و من أجل تحسين سلامة موقع الويب للمجمّع ، سيتم تحويل هذا الأخير إلى نسخة جديدة من نظام JOOMLA (نظام التسيير المتواصل).

لهذا ، فإن المرور إلى النسخة الجديدة قد يتسبّب في إختلالات عابرة أثناء الإطلاع على بعض الصفحات.

مديرية الإتصال

أخبار

www.saidalgroup.dz

صيدال

النشرة الداخلية رقم 25 - جانفي / فيفري 2016



إرتفاع أرقام الإنتاج منذ جانفي

سجّل مجمّع صيدال إرتفاعًا ملحوظا في أرقام الإنتاج خلال شهري جانفي و فيفري 2016 حيث بلغ رقم أعمال صيدال في شهر جانفي 487 612 846 دج كما بلغ مستوى الإنتاج 628 914 9 وحدة بيع ، مسجّلاً بذلك زيادة قدرها 19.01 ٪ مقارنة بنفس الفترة من عام 2015. و حقّق المجمّع في شهر فيفري رقم أعمال يقدّر ب 950 811 438 دج و مستوى إنتاج يقدر ب 10 356 656 وحدة بيع مسجّلاً بزيادة قدرها 17.20 ٪.

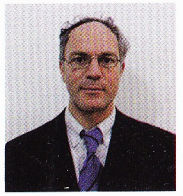
وقد سجلت وحدات المدية ، جسر قسنطينة و الحراش أفضل أرقام الإنتاج خلال شهر جانفي حيث حققت بالترتيب 3 845 960 وحدة بيع ، 2 107 334 وحدة بيع و 1 926 985 وحدة بيع. أما في شهر فيفري فسجل مصنعي المدية (3583191 وحدة بيع) و الدار البيضاء (2325156 وحدة بيع) أعلى مستويات الإنتاج.

يجب الإشارة إلى أن وحدتي المدية (104,67 %) و جسر قسنطينة (101.89٪) تجاوزتا أهداف الإنتاج المسطرة لشهر جانفي. أما في شهر فيفري تجاوز موقع الحراش الأهداف المسطرة ب 5.35٪.

تمثّل هذه النتائج ثمرة الجهود المبذولة من طرف العمّال. و لهذا فيدعوا الرئيس المدير العام ، السيّد محمد حموش ، عمال المجمّع للحفاظ على هذه النتائج و كذا تحسينها و تعزيزها في المستقبل.

الشهر	الإنتاج (وحدة بيع)	رقم الأعمال (دج)	التطور (%)
جانفي 2016	9 914 628	846 612 487	19,01
فيفري 2016	10 356 656	950 811 438	17,20

تعيينات



السيّد عاشي كريم

مدير مصنع قسنطينة

عين السيّد عاشي كريم مديرا لمصنع قسنطينة. إلتحق بالمجمّع كرئيس مشروع على مستوى موقع الإنتاج بباتنة ، بعدها شغل منصب مدير المصنع في 2001.

السيّد عاشي متحصّل على شهادة التعليم العالي في الرياضيات و ماجيستير في إدارة الأعمال التنفيذية في المالية و شهادات في تسيير المشاريع و تصميم التفكير بمدرسة ليل الفرنسية.



السيّد يوسف دحماني

مدير مصنع الدار البيضاء

عيّن السيّد دحماني يوسف مديرا لموقع إنتاج الدار البيضاء في فيفري 2016.

إلتحق السيّد دحماني بصيدال سنة 2003 كمحلّل على مستوى مخبر مراقبة الجودة بالمدية و بعدها شغل عدة مناصب كمساعد تقني مكلّف بالملفات الصيدلانية و المواد الناشطة و رئيس منتوج على مستوى مخبر التطوير ثم مدير صيدلي تقني و مسؤول الشؤون القانونية.

كما شغل السيّد دحماني يوسف منصب مدير تطوير الأعمال على مستوى مخبر هندي و مدير الإنتاج في مخبر UPC في قسنطينة.

السيّد دحماني يوسف متحصّل على شهادة الصيدلة الصناعية و شهادة في إدارة الأعمال التنفيذية.